MEDSTAT III

دعم الحوار بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها

مع التركيز بشكلٍ خاص على الإحصاءات الاجتماعيّة في دول جنوب وشرق المتوسِّط

أُعدّ هذا المستند في إطار مشروع ميدستات III حول التعاون الأورو-متوسطي في مجال الإحصاءات المموّل من الاتحاد الأوروبي.
يُعتبر مضمون هذا الإصدار من مسؤوليّة برنامج ميدستات III دون سواه ولا يعكس أبداً آراء الاتحاد الأوروبي.

برنامج ميدستات في المفيد المختصر

برنامج ميدستات III هو برنامج التعاون الإحصائي مع الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وهو ينعقد بتمويل أوروب-أيد وإدارتها. يستمرّ البرنامج الذي انطلق رسمياً بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ حتّى نهاية العام ٢٠١٣ وله ميزانيّة قدرها ٧ ملايين يورو. يرمي المشروع إلى تعزيز قدرات السلطات الإحصائيّة في الدول المتوسطيّة الشريكة للاتحاد الأوروبي أي (الأردن والجزائر وإسرائيل وتونس و فلسطين وسوريا ولبنان والمغرب ومصر) بهدف تجميع إحصاءات حديثة وموائمة وذات جدوى ضماناً لموثوقيّة المعلومات المتاحة والتماسك في ما بينها.

الأهداف

يُبنى برنامج ميدستات III على إنجازات برنامجي ميدستات I (١٩٩٦-٢٠٠٣) وميدستات II (٢٠٠٦-٢٠٠٩). يسعى البرنامج إلى تعزيز عمليّة وضع السياسات المبنيّة على الشواهد وإلى تعزيز التنمية الديمقراطيّة من خلال استخدام بيانات إحصائيّة متينة. كما يرمي البرنامج إلى تعزيز نوعيّة البيانات ووفرتها في قطاعات مواضيعيّة ستّة لها الأولويّة وهي الزراعة والطاقة والهجرة والإحصاءات الاجتماعيّة والنقل والتجارة وميزان المدفوعات وهي تُعزز التنامي في نشر البيانات واستخدامها.

أغراض البرنامج

صُمم برنامج ميدستات III بهدف تعزيز معاهد الإحصاء الوطنيّة والأنظمة الوطنيّة الإحصائيّة في الدول المتوسطيّة الشريكة من خلال تحسين قدرتها على تجميع البيانات الموائمة وذات الجدوى والجودة العالية التي ترمي إلى دعم اتخاذ القرارات السياسيّة وضمان الحكم الرشيد. كما يُعزز البرنامج عمليّة التوفيق بين البيانات الإحصائيّة والمعايير الأوروبيّة والدوليّة مما يقوي تبادل البيانات بين الشركاء.

يعمل خبراء البرنامج بالتعاون الوثيق مع نظرائهم في الدول الشريكة من أجل القيام بنشاطات البرنامج ونقل المعرفة وأفضل الممارسات. يتم ذلك من خلال المساعدة الفنيّة الهادفة وسلسلة من ورش العمل والمنتديات وحصص التدريب والزيارات الميدانيّة.

وتتضمن النشاطات الأخرى عمليّة الترويج لنشر إحصاءات سهلة الاستخدام وتحقيقاً لفهم أفضل بشأن أهميّة الإحصاءات في وسط المستخدمين النهائيين أي السياسيين والحكومات والإدارة والقطاع الخاص والصحفيين والجامعات والمجتمع المدني وهيئات الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدوليّة.

البيانات المتوفِّرة

تعمل أوروستات في نشاطٍ تكميلي بهدف تجميع طيفٍ واسعٍ من البيانات السنويّة التي يُتيحها الشركاء الأوروبيّون.

يُمكن الإطلاع على البيانات الكترونيّاً على الموقع في ما يلي:

http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/european_neighbourhood_policy/enp_south/data_1/database

تُتاح نبذة عن هذه البيانات بصاغية pdf في النموذج الخاص بكلّ دولة. مُراجعة الموقع في ما يلي:

http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/european_neighbourhood_policy/enp_south/data_1/country_profiles

دعم الحوار بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها

مع التركيز بشكلٍ خاص على الإحصاءات الاجتماعيّة في دول جنوب وشرق المتوسِّط

أُعدّ هذا المستند في إطار مشروع ميدستات III حول التعاون الأورو-متوسطي في مجال الإحصاءات المموّل من الاتحاد الأوروبي.
يُعتبر مضمون هذا الإصدار من مسؤوليّة برنامج ميدستات III دون سواه ولا يعكس أبداً آراء الاتحاد الأوروبي.

تمهيد

لا تكمن أهميّة النظام الوطني للإحصاء في كميّة البيانات التي يُفرزها ولا حتّى في نوعيّتها حيث تستمد قيمة النظام الإحصائي الفاعل بالنسبة إلى المجتمع من قدرته على إعلام النقاش وعمليّة اتخاذ القرارات: فلا تكون الإحصاءات مجدية إلاّ إذا استخدمت. وليس القصد من هذا القول إنّ الإحصاءات التي لا تستخدم هي حكماً غير مفيدة بل إنّها قد تمثّل فرصةً مهدورة في تسليط الضوء على مواضيع مهمة. وعليه يُستنتج من هذا إنّه واجب على علماء الإحصاء الحرص على أن تستخدم أرقامهم. ويقتضي هذا الأمر بدوره التعاطي مع مستخدمي الإحصاءات بهدف الحرص على أنّ البيانين في ما يلي صحيحَين:

- مخرجات نظام الإحصاءات الوطني مجدية وذات نوعيّة مناسبة لحاجات المستخدمين؛
- المستخدمون يعون تلك المخرجات وهم قادرون على استخدامها على النحو المناسب.

يرى برنامج ميدستات III أنّ تحسين الحوار بين منتجي الإحصاءات ومستخدميها هدفاً أساسيّاً يرمي إلى تعزيز قدرات الأنظمة الإحصائيّة الوطنيّة في منطقة المتوسّط وتعزيز نوعيّة المخرجات الإحصائيّة. بادر قطاع الإحصاءات الاجتماعيّة في برنامج ميدستات III إلى هذه العمليّة من خلال دمج نشاطات محددة على صلةٍ بهذا الهدف في برنامج العمل.

ولقد انعقدت يوم العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في باريس ورشة عمل حول الحوار بين مستخدمي الإحصاءات الاجتماعيّة ومنتجيها لتُشكّل محاولة أولى للجمع بين مستخدمي الإحصاءات الاجتماعيّة من الدول المتوسطيّة الشريكة ومنتجيها بحيث يطلع كلّ من المجموعتين على حاجات الآخر ناهيك عن العقبات المتصلة بعمليّة إنتاج الإحصاءات الاجتماعيّة من جهة واستخدام هذه النتائج بطريقة فاعلة من جهةٍ أخرى.

نظر ممثلون عن المنتجين لا سيّما من معاهد الإحصاء الوطنيّة ناهيك عن طيفٍ من المستخدمين مثل أصحاب القرار في الحكومة المركزيّة والأكاديميين والمنظمات غير الحكوميّة في إمكانيّات هذا الحوار والعقبات التي يصطدم بها. ومن ثم اتخذ القرار بوضع دليل من شأنه أن يُساعد المحترفين من المنطقة على المبادرة إلى الحوار أو تحسين حوارٍ قائمٍ أصلاً على المستوى الوطني.

تطوّعت مجموعة من ستّة مشاركين من دول المتوسّط الشريكة من أجل دعم مهمّة وضع هذا الدليل؛ وكُلّف السيد جون هول وهو مستشار وخبير دولي في قضايا التواصل بعمليّة الصياغة. تلقّى السيد هول مساعدة فريق من علماء الإحصاء الدوليين برعاية برنامج ميدستات III. تمّ اختبار المسودة الأولى في بيئة حيّة في خلال ورشة عمل تشاورية انعقدت في بيروت بضيافة الإدارة المركزيّة للإحصاء. ودُعي ممثلون عن أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لمناقشة الموضوع وإسداء المشورة وإعطاء التوصيات.

وعلى ضوء ذلك، رُفعت محصّلة التشاور إلى فريق من ثلاثة خبراء دوليين مختصين في شؤون المراجعة وتُشهد لهم خبرتهم وحكمتهم. أمّا الصيغة المنقّحة عن الدليل فتمّ تشاركها في مرحلةٍ لاحقة مع أوروستات ومدراء المعاهد الوطنيّة للإحصاء في الدول الشريكة لميدستات III التماساً للتعليق والمراجعة. وأخيراً اعتمد المدراء العامون للمعاهد الوطنيّة للإحصاء في الدول الشريكة لبرنامج ميدستات III النسخة الأخيرة عن الدليل.

لمزيدٍ من المعلومات

موقع أوروستات: http://epp.eurostat.ec.europa.eu

للحصول على المساعدة في الاستعمال، يُمكن زيارة موقع أوروستات الالكتروني:

http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/help/user_support

فهرس

تمهيد ٤
فهرس ٥
لائحة بالكلمات المختصرة ٧
شكر ٨
موجز تنفيذي ٩

كيفيّة استخدام هذا الدليل

I- أهداف الدليل ١١
II- جمهور الدليل ١٢
III- هيكليّة الدليل ١٣

الجزء ١: الحوار: ما هي الأمور على المحكّ؟

١. ١- لمَ الإحصاءات الاجتماعيّة؟ ١٣
١. ٢- منافع الحوار ١٨

الجزء ٢: فهم البيئة والفعاليّات

٢. ١- تمهيد الأرضيّة: دعم عمليّة إنتاج الإحصاءات الاجتماعيّة واستخدامها ٢٣
٢. ٢- وضع الأمور في نصابها: بناء هيكليّة الحوار ٢٤
٢. ٣- وضع الأمور في نصابها: تحسين نوعيّة الإحصاءات ٢٤
٢. ٤- اتخاذ الخطوات التمهيديّة: وضع خريطة بالهيئات ذات المصلحة بالإحصاءات الاجتماعيّة ٢٦
٢. ٥- الدعوة إلى الحوار: هل تُسبب إشكاليّةً لعلماء الإحصاء؟ ٢٩
٢. ٦- الحوار بذاته: ما هي المواضيع قيد التداول؟ ٣٢
٢. ٦. ١- فهم حاجات المستخدمين والتعبير عنها ٣٣
٢. ٦. ٢- تقييم قدرات المنتجين والعقبات التي يصطدمون بها ٣٦
٢. ٦. ٣- ردم الهوّة ٣٧

الجزء ٣: إجراء الحوار

٣. ١- كيفيّة إجراء الحوار بين المستخدم والمنتج ٣٩
٣. ٢- ترتيبات خاصة بالحوكمة ٤٤
٣. ٣- الترتيبات التشغيلية لتنظيم مقاربات مختلفة ٤٨
٣. ٤- كيفيّة دمج نتائج الحوار بين المنتج والمستخدم في النظام الوطني للإحصاء ٤٩
٣. ٥- نشر الإحصاءات ٥١
٣. ٦- الحصول على بيانات وحدة المسح ٥٥
٣. ٧- نصائح لتحقيق النجاح ٥٦

الملحقات

الملحق ١ مجموعة عمل ميدستات III حول الحوار بين المنتج والمستخدم ٦١
الملحق ٢ مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية ٦٢
الملحق ٣ تنسيق النظام الوطني للإحصاء في تونس ٦٣
الملحق ٤ الأردن: الاستبيان الالكتروني حول رضا المستخدم ٦٥
الملحق ٥ صلة الدليل بالمواد الأخرى المتصلة بالإحصاءات الرسميّة ٦٦
الملحق ٦ البيان الصحفي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: اليوم العالمي للمرأة ٢٠١٢ ..... ٦٧
الملحق ٧ اللائحة الرسميّة بالأهداف الإنمائيّة للألفيّة ٦٩

الخانات

الخانة ١ جدوى الإحصاءات الاجتماعيّة: مثال من لبنان ١٦
الخانة ٢ الإحصاءات الرسمية وسواها ١٨
الخانة ٣ بيان صادر عن رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٢
الخانة ٤ قضايا الأنظمة الإحصائيّة والحاجة إلى الحوار؛ مثال عن منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا (إسكوا) ٢٣
الخانة ٥ مخاطر الحوار ٢٤
الخانة ٦ حوار نظامي: القضايا على المحك ٢٦
الخانة ٧ قياس بديل لإجمالي الناتج المحلّي: لجنة «ستيغليتز وسين وفيتوسي» ٢٧
الخانة ٨ أمثلة عن حاجات البيانات موزّعة بحسب مستخدمين مختلفين ٣٠
الخانة ٩ أفضل الممارسات في عقد الحوار في المنطقة ٣١
الخانة ١٠ الحوار في خلال مسح استخدام الوقت لعام ٢٠١٢ في الجزائر ٣٣
الخانة ١١ هيكليّة الحوار ٣٦
الخانة ١٢ مرحلة التوضيح: مثال عن بوليفيا ٣٦
الخانة ١٣ ممارسة حميدة من دليل الأمم المتحدة حول إدارة التعداد لإجراء تعدادات السكان والمساكن، ٢٠٠١ ..... ٣٧
الخانة ١٤ الاستبيان حول رضا المستخدم في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٣٨
الخانة ١٥ إعداد المنتجين للحوار ٣٩
الخانة ١٦ التزام مبتكر ٤٢
الخانة ١٧ تنظيم مجموعات المستخدمين ٤٣
الخانة ١٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: لجنة استشاريّة دائمة تُعنى بإحصاءات العمل ٤٧
الخانة ١٩ المغرب: إعداد تقرير التنمية البشريّة الوطني حول الأهداف الإنمائيّة للألفيّة ٤٧
الخانة ٢٠ إسبانيا: لامركزيّة الحوار الرسمي بين المستخدم والمنتج ٤٨
الخانة ٢١ تونس – مسوح عنقوديّة متعددة المؤشرات – الجولة ٤ ..... ٤٨
الخانة ٢٢ فرنسا: إعداد مسح حول المشرّدين ٤٩
الخانة ٢٣ مسح حول رضا مستخدمي بيانات أوروستات ومراجعات متداولة ٥٠
الخانة ٢٤ الحوار ضمن إطار الإستراتيجيّة الوطنيّة لتطوير الإحصاءات ٥٢
الخانة ٢٥ حصص التدريب على برنامج ميدستات من أجل نشر البيانات: أداة تُساعد على الترويج للحوار بين المنتجين والمستخدمين ٥٤
الخانة ٢٦ في المغرب: مذكرة تفاهم مع الشركاء المحليين ٥٤
الخانة ٢٧ سياسة أوروستات للتواصل والنشر ٥٥
الخانة ٢٨ الحصول على بيانات وحدة المسح في فلسطين ٥٧

الرسوم البيانية

الرسم البياني ١ المستويات ١ و ٢ من نموذج UNECE العملي العام للأعمال الإحصائية GSBPM ٣٢
الرسم البياني ٢ وضع خارطة بمنتجي إحصاءات سوق العمل في لبنان ومستخدميها ٤٥

لائحة بالكلمات المختصرة

Adetef	وكالة التعاون التقني الدولي لدى وزارات الاقتصاد والمالية والصناعة والحرف والسياحة والتنمية المستدامة والإصلاح الإداري - فرنسا
CAPMAS	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - مصر
CAS	الإدارة المركزيّة للإحصاء - لبنان
CNS	المجلس الوطني للإحصاء - تونس
DOS	دائرة الإحصاءات – الأردن
DS	دائرة الإحصاء - المفوضيّة العليا للتخطيط - المغرب
EC	المفوضيّة الأوروبيّة – بروكسل
Eurostat	المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي - لوكسمبورغ
ENP-South	دول سياسة الجوار الأوروبيّة مع الجنوب- تغطي تسع دول غير متوسطيّة هي الأردن والجزائر وإسرائيل وتونس و الفلسطينيّة وسوريا ولبنان والمغرب ومصر
GDDS	النظام العام لنشر البيانات (صندوق النقد الدولي)
HCP	المفوضيّة العليا للتخطيط (المغرب)
ILO	منظمة العمل الدوليّة (الأمم المتحدة)
IMF	صندوق النقد الدولي
INS	المعهد الوطني للإحصاء – تونس
INSEE	المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية - فرنسا
MDG	الأهداف الإنمائيّة أللألفية
Medstat	برنامج التعاون الإحصائي مع الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي في شمال إفريقيا وشرق المتوسط
MPC	الدول المتوسطيّة الشريكة لسياسة الجوار الأوروبيّة مع الجنوب
NSDS	الإستراتيجيّة الوطنيّة لتطوير الإحصاءات
NSC	المجلس الوطني للإحصاء
NSI	المعهد الوطني للإحصاء
NSS	النظام الوطني للإحصاء
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
ONS	الديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر
PARIS21	منتدى الشراكة في الإحصاء من اجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس-٢١)
PCBS	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
SDDS	المعيار الخاص لنشر البيانات (صندوق النقد الدولي)
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNECE	لجنة الأمم المتحدة الاقتصاديّة لأوروبا
UNESCO	منظمة الأمم الأم للتربية والعلوم والثقافة
UNESCWA	اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان

شكر

أُعدّ هذا الدليل بإشراف السيد بهجت آجقباش وهو خبير في شؤون الإحصاءات الاجتماعيّة في برنامج ميدستاتIII كجزء من عمل قطاع الإحصاءات الاجتماعيّة. يُشكّل هذا الدليل ثمرة مجهود جماعي شارك فيه العديد من الأشخاص. تولّى السيد بهجت آجقباش إدارة مشروع الإنتاج وأعطى التعليمات الأساسيّة لناحية المضمون والتوجّه. وتولّى السيد جون هول عمليّة صياغة الدراسة التي أفادت كثيراً من نصائح وملاحظات السيد خوسي سيرفيرا فيري، قائد فريق عمل برنامج ميدستات III والسيد إدوارد كوك (أوروستات) الذي لم يبخل بالمواد والتعليقات المفيدة.

هذا وتأسست مجموعة عمل من الخبراء الوطنيين في الدول الشريكة لبرنامج ميدستات III في شهر تشرين الثاني/يناير ٢٠١٠ من أجل إعطاء النصح حول كيفيّة بلورة الدليل وإعداده. تألّفت المجموعة من مستخدمي الإحصاءات الاجتماعيّة ومنتجيها (مراجعة التفاصيل في الملحق ١) الذين وفّروا معلومات قيّمة حول سير الحوار في المنطقة. وجاء عدد كبير من أعضاء المجموعة بمساهمة فرديّة من خلال إعداد المواد الخاصة بكلّ بلد. ونخصّ بالشكر السيدة فداء أباطلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين)، والسيدة لارا بدر (الإدارة المركزيّة للإحصاء، لبنان)، والسيد طانيوس جرجس (الجامعة اللبنانيّة، لبنان)، والسيد عامر الجمال (دائرة الإحصاءات، الأردن)، والسيدة أمل لكهال (الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر)، والسيد وسيم رمضان (وزارة التنمية الجهويّة والتخطيط، تونس)، والسيد عبد القادر تيتو (مرصد الظروف المعيشيّة، المفوضيّة العليا للتخطيط، المغرب).

تولّى فريق مراجعة الأنداد المؤلف من السيد روجيه إدموندز وجان لو ناي وجان روبير سويسر إعطاء النصح والتوصيات بشأن أهداف المستند ونوعيّته. ولهم منّا كلّ الشكر على تعليقاتهم واقتراحاتهم القيّمة.

وأخيراً لا يسعنا أن ننسى ممثلي أوروستات، والمعهد الفرنسي الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية INSEE، ومنتدى الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس-٢١)، و الإدارة المركزيّة للإحصاء – لبنان، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والمعهد الوطني للإحصاء – تونس، لمساهماتهم القيّمة. وأخيراً وليس آخراً لا ننسى شكر الجهات التي ساهمت في صياغة مواد إعداد هذا الدليل.

الدليل متوفّر أيضاً باللغتين الإنكليزيّة والفرنسيّة.

تحرير: بهجت آجقباش، خبير أساسي في شؤون الإحصاءات الاجتماعيّة

معدّ الدراسة: جون هول، خبير إحصائي، عالم في الاتصالات

من المتوقع أن تطرأ تعديلات على هذا الدليل مع مرور الوقت. للتعليق أو الاقتراح بإضافة مواد جديدة، الرجاء الاتصال بالعنوان في ما يلي:

أديتيف – برنامج ميدستات III

بهجت آجقباش bahjat.achikbache@adetef.finances.gouv.fr

وزارة الاقتصاد والمال

١٢٠، شارع بيرسي

Paris Cedex ٧٥٥٧٢ ١٢، فرنسا

www.adetef.org

موجز تنفيذي

تُشكّل الإحصاءات عصب الديمقراطيّة. ويجب على المواطنين أن يعوّلوا على أدلّة متينة ومحايدة من أجل تقييم أداء الحكومة. ولا شكّ في أنّ قيام علاقة متينة بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها بشكلٍ عام والإحصاءات الاجتماعيّة بشكلٍ خاص، يترافق مع اعتماد مقاربة تشاركيّة إلى التنمية.

في مواصفات المنتجين والمستخدمين

في حين تُشكّل الحاجة العامة إلى تحسين الحوار بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها شأناً متعارفاً عليه، لم يُبذل جهد كبير لناحية معرفة السبيل إلى إدارة هذا الحوار على النحو الناجح من الناحية العمليّة.

وتقتضي العلاقات المنتجة قيام ثقة وتفاهم متبادلين. ولا شكّ في أنّ هذا الأمر يحتاج إلى الوقت ويُمكن أن يُمثّل تحدياً. ولكن غالباً ما يتمتع علماء الإحصاء وواضعو السياسات بأفكار موروثة حيال صعوبة العمل مع نظرائهم عند الطرف الآخر من المعادلة.

وغالباً ما يتهم مستخدمو الإحصاءات علماءها بالبطء والتراخي في اعتناق أفكار جديدة وتلبية حاجات ملحّة وبالبطء في إنتاج البيانات وبالعجز عن مراعاة طلبات واضعي السياسات الطارئة وحاجتهم إلى بيانات آنيّة. وفي بعض الأحيان تكون هذه النظرة منصفة. ولكنّها غالباً ما لا تكون محقة. ففي معظم الأحيان لا يعي واضعو السياسات (وغيرهم من المستخدمين) العوائق التي تعترض سبيل منتجي البيانات أكانوا بصدد جمع البيانات في وسط معهد الإحصاء الوطني أو في وزارة أساسيّة هذا ويفتقر واضعو السياسات إلى فهمٍ كافٍ حيال درجة تعقيد عمليّة جمع إحصاءات نوعيّة والكلفة المترتبة عن ترتيبها.

وعلى صعيدٍ آخر غالباً ما ينظر علماء الإحصاء إلى المستخدمين – لا سيّما منهم واضعي السياسات – على أنّهم مستخدمي بيانات شديدي التطلّب يميلون عرضياً أو بصورة متعمّدة إلى استخدام الإحصاءات لدعم جدول أعمال سياسي أكثر منه لإعلام الرأي العام. وفي حين يصف هذا الاستنتاج قلّة من السياسيين وصفاً دقيقاً إلاّ أنّه لا يُشكّل الصورة الحقيقيّة لغالبيّة المستخدمين.

وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يعمل واضعو السياسات في ظلّ جوّ من التوتر ونادراً ما يستطيعون الانتظار ريثما تُصبح البيانات الرسميّة متوفّرةً. وعلى العكس من ذلك، قد يجنحون إلى استخدام بيانات متاحة توفّرها في معظم الأحيان مصادر دوليّة، ناهيك عن معلومات «غير متقنة» متاحة من مصادر غير حكوميّة. وقد تكون هذه البيانات مفيدةً للوهلة الأولى ولكنّها سرعان ما تبدو غير مفيدة لمعالجة القضايا السياسيّة المطروحة فتكون النتيجة قرارات سياسيّة سيئة.

ولكن شاء علماء الإحصاء أم أبوا، يبقى الواقع أنّ واضعي السياسات غالباً ما يُضطرون إلى اتخاذ قرارات سريعة وفي ظلّ ظروف ضاغطة. وإذا لم يستطع علماء الإحصاء توفير البيانات على وتيرةٍ سريعةٍ كفايةً، فعندئذٍ قد يُضطر واضعو السياسات إلى اتخاذ قرارات غير مبيّنة على البيانات أو مبنيّة للأسف على بيانات مغلوطة. ولا يدرّ هذا الأمر منفعةً على الإحصائيين أو واضعي السياسات أو المجتمع بشكلٍ عام.

وغالباً ما تُعزى هذه المغالطات إلى انعدام الخبرة في العمل معاً وعن كثب. وفي الدول التي تعمل فيها المجموعتان في حوارٍ مفتوح وسليم، يتلقّى علماء الإحصاء معلومات مرتجعة منتظمة حول صلة محصلاّتهم وجدواها وحول طريقة نشرها فيستعلمون فوراً عن الحاجات الجديدة إلى البيانات. وفي الأثناء، يفهم المستخدمون بشكلٍ أفضل الضوابط التي تعترض النظام الوطني للإحصاء ولعلّهم أفضل اطلاعاً على الإحصاءات المتاحة والغايات التي يُمكن توظيفها أو عدم توظيفها لأجلها. وفي نهاية المطاف، تُفضي علاقة أكثر متانةً إلى تحسين نوعيّة مخرجات المعاهد الوطنيّة للإحصاء وثقافة الإحصاءات وقدراتها.

تحسين الحوار

باستطاعة حوارٍ جيّد أن يُحسِّن عمليّة إنتاج الإحصاءات وأن يُعزز الثقة والتفاهم بين أصحاب المصلحة وأن يُنشئ شبكات جديدة ويُثقّف جميع عناصرها. فتكون النتيجة استخداماً أعظم للإحصاءات.

ويقضي التحدي الباطني في التوفيق بين الموارد والطلبات وهذا ممكن من خلال تحسين الحوار بين المستخدمين والمنتجين.

وعليه، يبقى السؤال الأساسي في الحوار: عمّا يدور الحوار؟ ومع من؟ ما هي هيكليّة الحوار؟ ولكنّ هذه الأسئلة ليست أسئلة بسيطة.

فمستخدمو الإحصاءات كثر ومنهم المستخدمون التقليديّون مثل الوزارات الحكوميّة والهيئات الأكاديميّة ومنهم غير التقليديين الذين يصعب رصدهم ناهيك عن الوصول إليهم. ويشملون أخيراً الرأي العام الذي يُشكّل عنصراً أساسيّاً من عناصر المعادلة.

وعليه، يتعيّن على المواضيع الأساسيّة أن تعي أي الرزم والمنتجات الإحصائيّة هي الأقدر على تحقيق دور المعاهد أو الأنظمة الوطنيّة للإحصاء مع مراعاة الضوابط والقيود المفروضة عليها (لناحية المصدر والقيود التشريعيّة والسياسيّة) وتأثير عدم إنتاج بيانات دقيقة.

وبطبيعة الحال، يترتب عن الحوار مخاطر شديدة تتراوح بين إدعاءات الانحياز السياسي والتي قد تنجم عن قيام علاقة وثيقة مع الحكومة في خلال الحوار وتداعي العلاقات بين المنتجين والمستخدمين بشكلٍ عامٍ وهو ما قد ينجم عن حوارٍ قطع وعوداً وآمالاً ولكن لم يفِ بها.

خيار الإحصاءات الاجتماعيّة

كثيرة هي الأسباب التي تدعو إلى التركيز على الإحصاءات الاجتماعيّة:

على خلاف الإحصاءات الاقتصاديّة، تفتقر الإحصاءات الاجتماعيّة إلى إطار عمل واحدٍ متفق عليه وموحّد، وعليه يُصبح التداول بشأن هذه الأخيرة أكثر إثارة للتحدي لكون مشروعيّة إنتاج بعض المؤشرات لا يُسوِّغها التوافق مع إطار عمل دولي متفق عليه؛

- تُلتمس طلبات كثيرة وناشئة لبيانات ومؤشرات اجتماعيّة ناجمة عن تغيّرات شديدة سجّلت في العديد من المجتمعات. وتُشكّل التغيّرات الاجتماعيّة والسياسيّة والعولمة المتنامية محفّزات أساسيّة لهذا الموضوع؛

- وتلتمس الحاجات أيضاً من دعوات إلى بلورة تدابير تقدّم أفضل ولا سيّما النداءات القويّة والمتنامية إلى ضمان ورود المواضيع الاجتماعيّة في حيثيّات التفكير بشأن التنمية المستدامة ناهيك عن قضايا الحوكمة وتحديد المؤشرات المناسبة لقياسها. وهذه مطالب مشروعة لا بدّ من فهمها واستيفائها إذا أرادت المعاهد الوطنيّة للإحصاء أن تبقى ذات جدوى؛

- تُشكّل التغيّرات الاجتماعيّة والبيئة السياسيّة الجيّاشة في منطقة المتوسّط أسساً للمناصرة في سبيل شفافية أكبر في عمليّة الحوكمة والمساءلة السياسيّة عن القضايا الاجتماعيّة.

ومع أنّ معظم المعلومات المُبيّنة في ما يلي هي ذات صلة بقطاع الإحصاءات الاجتماعيّة، إلاّ أنّ المبادئ التوجيهيّة التي ترعى طريقة العمل قابلة للتطبيق وبسهولة على أي من قطاعات الإحصاءات.

ويفيد هذا الدليل من جملة مقاربات متبعة للردّ على ثلاث أسئلة أساسيّة هي مع من يجب التحدث، وما هو موضوع الحديث، وما هي المقاربة إلى إجراء الحديث بالإضافة إلى مراعاة حيثيّات بلورة مقاربات إلى عقد حوار ناجح. تتراوح هذه الاعتبارات بين كيفيّة توفير الدعم لإقامة حوار وكيفيّة إقامة حوكمة فاعلة للعمليّة وكيفيّة الحرص على أن تكون المحصّلة راسخة ضمن إطار الخدمة الإحصائيّة الوطنيّة الأشمل.

ولقد استعان واضعو الدراسة بأمثلة عن الحياة العمليّة من الدول المتوسطيّة الشريكة وأبعد منها من أجل بلورة أفكارهم.

كيفيّة استخدام هذا الدليل

I- أهداف الدليل

يصف هذا الدليل أهميّة الحوار بين مستخدمي الإحصاءات الاجتماعيّة الرسميّة ومنتجيها والفائدة منها كما يُسدي النصح حول كيفيّة تقييم الحاجة إلى حوار أكثر متانةً في أي ظرفٍ أو مجتمع ويقترح سبلاً إلى عقد الحوار.

يرمي هذا الدليل إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- المدافعة في سبيل دمج الإحصاءات الاجتماعيّة بشكلٍ أفضل في عمليّة وضع السياسات عن طريق تشجيع علماء الإحصاء على تحسين وجهة استخدام محصّلة عملهم من خلال إقامة علاقات بسيطة مع أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والدولي؛

- توفير رزمة أدوات تُقدِّم مجموعة خيارات تُسهم في تحسين المداولات بين مستخدمي الإحصاءات الاجتماعيّة الرسميّة ومنتجيها.

صُمم هذا الدليل للدول المتوسطيّة المشمولة في سياسة الجوار الأوروبيّة[1] مع دول الجنوب. تُشكّل الدول التي تحوط الشواطئ الجنوبيّة والشرقيّة للمتوسّط جزءاً من منطقة شديدة التشعب وبالتالي ستكون الأدوات المقترحة أكثر فائدةً لبعض الدول منه لدولٍ أخرى. ولكن لا بدّ أن يُقدِّم هذا الدليل ما يكفي من المعلومات والخيارات للمساعدة على قيام حوارٍ ناجح يتعلّم من ممارسات أخرى. ويُمكن للأدوات التي يصفها الدليل لا بل يجب عليها أن تكون مكيّفةً بحسب ظرفٍ محدد وعلى ضوء حاجات كلّ دولة.

وبالإضافة إلى ذلك، في بعض الحالات، يجوز لبعض المقاربات التي لا يرد ذكرها في هذه الدراسة أن يُشكّل تتمتة للعمل المقترح في هذه الدراسة لا بل أن يؤتي نتائج أفضل. ويُمكن للدليل ببساطة أن يُشكّل نقطة انطلاق واقتراحاً للمضي قدماً. فهو لا يُعدّ الطريق أمام آليّة ميكانيكيّة سوف تُشكّل تلقائيّاً الضمانة لتحسّن الحوار بين المستخدمين والمنتجين. كما لا يقترح معالجة هذا الوضع بسرعة. فالعمليّة تستغرق وقتاً وطاقةً لتحقيق النتائج.

هذا ولا يدعي الدليل الشموليّة. صحيح أنّه يُسلّط الضوء على بعض القضايا الأساسيّة ولكنّه لا يرمي إلى تغطية جميع النواحي التي تعود بالمنفعة على مختلف المشاورات. لا بل يجب أن يُنظر إليه من منظور المواد المتاحة والشاملة التي ترتبط بإنتاج الإحصاءات الرسميّة واستخدامها. ترد بعض المواد الأساسيّة في الملحق ٨.

II- جمهور الدليل

منتجو الإحصاءات الاجتماعيّة

يتوجّه هذا الدليل أوّلاً وأخيراً إلى المسئولين العاملين في إطار أنظمة الإحصاء الوطنيّة[2] في دول الجنوب الشريكة لسياسة الجوار الأوروبي ولا سيّما في المعاهد الوطنيّة للإحصاء المسؤولة عن عمليّة إنتاج إحصاءات اجتماعيّة رسميّة. وعليه، يجب أن يقع العمل مع المستخدمين في حوارٍ منتظم في صلب أعمال المعاهد الوطنيّة للإحصاء.

ومن أبرز الجهات التي يجب أن تُبدي اهتماماً بهذا الدليل نذكر:

- مدير المعهد الوطني للإحصاء؛
- رئيس المجلس الوطني للإحصاء، إذا وُجد؛
- رؤساء الوحدات الإحصائيّة في النظام الإحصائي الوطني؛
- طاقم العمل المسؤول عن نشر الإحصاءات الاجتماعيّة؛
- منتجو الإحصاءات الاجتماعيّة في الوزارات الأساسيّة.

[1] لمزيدٍ من المعلومات بشأن سياسة الجوار الأوروبي، مراجعة الموقع: http://ec.europa.eu/world/enp/policy_en.htm

[2] يتضمن النظام الإحصائي الوطني جميع الجهات المعنيّة ومنتجي الإحصاءات الوطنيّة والدوليّة ومستخدميها في القطاعين العام والخاص

مستخدمو الإحصاءات الاجتماعيّة

في الطرف الثاني من المعادلة، يجب أن يُبدي مستخدمو الإحصاءات الاجتماعيّة بدورهم اهتماماً في الحوار مع المنتجين. ولكن من هي الجهات الأساسيّة التي تستخدم الإحصاءات وكيف تفيد هذه الأخيرة من البيانات وتستخدمها؟ يختلف الوضع باختلاف الدول فما عاد مستخدمو الإحصاءات ينتمون حصراً إلى قطاعي الحكومة وإعداد السياسة بل أصبحوا ينحدرون من المجتمع المدني والأوساط الأكاديميّة والقطاع الخاص والبرلمان ووسائل الإعلام ناهيك عن المنظمات الدوليّة. هذا ويُعدّ بعض منتجي البيانات بما في ذلك أقسام السياسة والمعاهد الوطنيّة للإحصاء بدورهم مستخدمين للبيانات. يورد القسم ٢. ٤ أنواع المستخدمين بمزيدٍ من التفصيل.

يختلف استخدام البيانات باختلاف المستخدمين الذين يصلون إلى هذه البيانات بسبلٍ مختلفة.

على سبيل المثال، يُمكن أن تختلف طبيعة البيانات التي يُطالب بها واضعو السياسات اختلافاً شديداً عن البيانات التي يحتاج الأكاديميّون وأفراد المجتمع المدني أو وسائل الإعلام الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، يصطدم واضعو السياسات بالعديد من العقبات بالمقارنة مع سواهم من المستخدمين: فقد يُبدون استعداداً لحضور جلسة مقتضبة حول التوقعات على المدى القصير حيث يجوز للعلماء الأكاديميين حضور ورش عمل طوال اليوم من أجل مناقشة مقتضيات البيانات في حين يُستبعد أن يُخصص الصحفيّون أو عناصر من القطاع الخاص القدر نفسه من الوقت.

وعليه، ستكون إستراتيجيّات الانخراط أساسيّةً إذا أراد معهد وطني للإحصاء أن يعقد حواراً مع أنواع مختلفة من المستخدمين.

III- هيكليّة الدليل

يتوزّع الدليل على أجزاء ثلاثة:

الجزء ١: الحوار: ما هي الأمور على المحكّ؟ يُشكّل الجزء١ مدخلاً إلى المواضيع قيد المعالجة. وهو يعرض أهميّة الإحصاءات الاجتماعيّة «الصديقة للمستخدم» وبعض التحديات التي تكمن في إنتاج البيانات ونشرها.

الجزء ٢: فهم البيئة والفعاليّات. يُركّز الجزء ٢ على الحاجة إلى إقامة حوار وعلى السبيل إلى بدء الحوار. وهو يبدأ من خلال وصف أهميّة الإحصاءات الاجتماعيّة (الرسميّة وغير الرسميّة) ومكانتها في النظام الإحصائي الإجمالي.

ثم يُنظر في القصد من «الحوار» ودور الأخير في تعزيز نوعيّة الإحصاءات الاجتماعيّة ووجهة استخدامها.

ثم يُعالج هذا الجزء الجهات التي يجب أن تكون مشاركةً في الحوار والسبيل إلى تقييم الهوة بين منتجي الإحصاءات الاجتماعيّة ومستخدميها.

يخلص هذا الجزء إلى معالجة السبيل إلى اختيار مواضيع النقاش التي يتم تداولها في محفل الحوار من منطلق أنّ الحوار يجب أن ينظر في حاجات المستخدمين والمنتجين والعثرات التي يصطدمون بها وأن يُعالج السبيل إلى العمل معاً بمزيدٍ من الفعاليّة بهدف تزويد واضعي السياسات والنقاش الوطني بالمعلومات.

الجزء ٣: إجراء الحوار: يطرح الجزء ٣ مجموعة من الاعتبارات والمقاربات العمليّة لإجراء الحوار ناهيك عن السبيل إلى إدارة المشروع بعناصره كافةً. وهو يُعالج أهميّة ترسيخ النتائج ضمن منظومة إحصائيّة وطنيّة ويتضّمن نصائح بشأن تحقيق النجاح ويُعطي مجموعة من المراجع الأساسيّة ويولي أهميّة خاصة لتحسين عمليّة نشر المعلومات عن طريق سياسة إحصائيّة لنشر المعلومات. ويرمي إلى إلهام الحوارات الوطنيّة التي تكيّف هذا الدليل بحسب الظروف المحليّة.

الجزء ١

الحوار: ما هي الأمور على المحكّ؟

١. ١ - لمَ الإحصاءات الاجتماعيّة؟

ما هي الإحصاءات الاجتماعيّة؟

في حين أفادت الإحصاءات الاقتصاديّة من أطر عمل راسخة تستند إلى نظام الحسابات الوطنيّة، لا يزال العمل مستمرّاً للتفكير في العناصر التي تكوّن مجموعة الإحصاءات الاجتماعيّة.

كثيرة هي أطر العمل التي تُعالج الإحصاءات الاجتماعيّة حول العالم ومع أنّ دولاً مختلفةً قد عمدت بصورة مستقلة إلى وضع الجزء الأكبر منها إلاّ أنّ المجالات التي تُعاجلها وطريقة مقاربتها تسجّل درجةً كبيرةً من التداخل. على سبيل المثال، بنى المكتب الأسترالي للإحصاءات إطار عمل يتمحور حول مواضيع تسعة هي السكان، والعائلة والمجتمع المحلّي، والصحّة، والتعليم والتدريب، والعمل، والموارد الاقتصاديّة، والإسكان، والجريمة والعدالة، والثقافة والترفيه[٣]. في حين تضع منغوليا لائحةً بتسعة مواضيع شاملة تُعالج نظام الإحصاءات الاجتماعية وهي السكان، والصحّة، والتعليم والثقافة، والفنون والعلوم، والعمل، ودخل الأسرة والنفقات، والفقر، والتأمين الاجتماعي والرفاه، والإسكان، والجريمة والعدالة[٤].

ولكن، بصرف النظر عن إطار العمل المستخدم، تبقى الإحصاءات الاجتماعيّة بالدرجة الأولى بيانات حول حياة الأفراد وظروف معيشتهم ونشاطاتهم. وتتضمن بعض المجالات الأساسيّة في الإحصاءات الاجتماعيّة ما يلي:

- الشؤون الديمغرافيّة والسكان: ما هو عدد الأشخاص الذين يعيشون في منطقة معيّنة؟ ما هو سنّهم، وجنسهم، ووضعهم الاجتماعي وخلفيّتهم الإثنيّة في بعض الأحيان؟ كيف يُشكّل الأفراد أسراً وعائلات؟ وما سيكون عددهم في المستقبل؟
- الهجرة: العناصر المسببة للهجرة (ما هي مسببات تنقّل الشعوب وما هي دول المنشأ والمقصد؟) والتبعات المترتبة عنها. ومن هم المهاجرون؟
- التعليم والتدريب المهني: ما هي المؤهلات وما هو مستوى التحصيل العلمي الذي أنجزوه أو هم على وشك إنجازه؟
- الصحّة والرفاه: (وهما يخضعان لاعتبارات موضوعيّة وشخصيّة): ما هو متوسطّ العمر وما هي مستويات الإعاقة أو المرض والاعتلال في دولة معيّنة. ما هي المعلومات المتاحة بشأن الصحّة الإنجابيّة والتغذية أو معدلات التلقيح؟ ما هي مستويات الصحّة الخاضعة لتقييم شخصي؟
- معايير المعيشة والفقر والاستضعاف وانعدام المساواة والإقصاء الاجتماعي: ما هي المعلومات المتاحة بشأن دخل الأفراد وأنماط الاستهلاك وحاجتهم إلى السلع والخدمات؟
- الحماية الاجتماعيّة والاستضعاف والقدرة على المقاومة: ما هي المعلومات المتاحة بشأن الوصول إلى معاشات التقاعد وخطط التقاعد والتأمين الصحي وإجازات الأمومة؟
- ظروف السكن: في أي نوع من المساكن يعيش الأفراد؟ هل يعيشون في مساكن مكتظة بساكنيها؟ وما هي الخدمات المتاحة لهم (الماء والكهرباء والهاتف...)؟
- العمل (الاستخدام والبطالة والبطالة الجزئيّة) والأجور: هل يعمل المواطنون أو يبحثون عن عمل أو يُتابعون دراستهم أو هم متقاعدون؟ ما هو عدد ساعات العمل وما هي الأجور التي يتقاضونها؟ هل هم منخرطون في سلك العمل «اللائق»؟
- الخدمات العامة: ما هي درجة توفّر الخدمات العامة (التعليم والصحّة والصرف الصحي والنقل العام والتواصل والمرافق)؛ وما هي

[٣] http://www.abs.gov.au/usstats/abs@.nsf/mf/4160.0

[٤] http://www.unescap.org/stat/social-stat/meeting-Sep2011/session2-Mongolia.pdf

نوعيّة هذه الخدمات.

- الجريمة والعدالة: ما هي معدّلات مختلف أنواع الجريمة في المجتمع؟ ما هو عدد المساجين؟
- الثقافة والترفيه: كيف يمضي الأفراد أوقات فراغهم؟ ما هي مستويات المشاركة في مجموعات ومنظمات؟
- الديمقراطيّة والحوكمة: ما هي معدلات المشاركة في الانتخابات؟ ما هي السمات الكميّة لديمقراطيّة تشاركيّة؟ ما هي المعلومات المتاحة حول تحصيل الضرائب ونفقات الميزانيّة؟
- المواضيع المتقاطعة: مثل توقعات الشباب والنوع الاجتماعي (العنف بحق المرأة، مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعيّة والمهنيّة)، ومجتمع المعرفة ونوعيّة الحياة والسعادة ودرجة الرضا في الحياة.

يرتدي العديد من هذه المواضيع جانباً اجتماعيّاً واقتصاديّاً في آن لا بل يورد صندوق النقد الدولي البعض منها مثل إحصاءات القوى العاملة على أنّه إحصاءات اقتصاديّة. وعليه، تودع الإحصاءات الاجتماعيّة في يد طيفٍ شامل ومعقد من المستخدمين الذين غالباً ما يستخدمون البيانات نفسها لمعاينة قضايا شديدة الاختلاف. يُراقب أرباب الصيرفة المركزيّة معدلات البطالة بحذر لكونها تُشكّل جزءاً من إستراتيجية وطنيّة للاقتصاد الكلّي حيث يُمكن للعلماء الاجتماعيين أن يستخدمونها لفهم مستويات التماسك الاجتماعي في مجتمعٍ محدد.

الخانة ١

جدوى الإحصاءات الاجتماعيّة: مثال من لبنان

مع أنّ الإحصاءات لا تعتبر مجدية إلاّ متى استخدمت، إلاّ أنّه لا يجب تناسي بعض الإحصاءات التي لا تنتفي أهميّتها بفعل عدم استخدامها في اللحظة نفسها.

يورد لبنان مثالاً حيّاً عن هذا الاستنتاج في منطقة المتوسّط: فحين انهار مبنى في بيروت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تعرّض عدد من الأشخاص للإصابات وتوفوا متأثرين بجراحهم واشتكت وسائل الإعلام بأنّ الإدارة المركزيّة للإحصاء لم توفّر الإحصاءات المناسبة حول «عمر المباني» الحالي في لبنان.

وفي الواقع، كان هذا المؤشر متوفّراً في التعداد الذي أجرته الإدارة بشأن المباني والمساكن والمؤسسات وغيرها من الاستطلاعات الخاصة بالأسر عام ٢٠٠٤ والتي لم يتم استخدامها.

وعليه، تمكّن المعهد الوطني للإحصاء وعلى الفور من إعطاء إحصاءات لم يتم استخدامها حتّى الساعة ولكنّها كانت مؤاتية لتلبية هذه الحاجات الطارئة وغير المنظورة.

وبالإضافة إلى ذلك، عزى المستخدمون بسذاجة انهيار المبنى إلى سنّه. فجاء ردّ الإدارة المركزيّة للإحصاء «مثقفاً» مشيراً إلى أنّ العلاقة بين قدم المبنى واحتمال تداعيه ضعيفة وعليه فلا بدّ من مراعاة مقاييس تفسيريّة أخرى.

وبطبيعة الحال، في مثل هذه الحالات، التي يُحتمل فيها أن يخلص الأفراد إلى الاستنتاجات الخاطئة، فمن الجيّد أن يقوم المعهد الوطني للإحصاء بالنظر في جملة عوامل تُدعّم الحقائق المسجلة فلا تسجّل مغالطة بين العلاقة والسببيّة. وبالتالي يجب أن يودع الأمر بيدي الخبراء من مهندسين معماريين ومهندسين فيُحللون البيانات ويخلصون إلى استنتاجات بشأن ما تقوله الإحصاءات حول هذه القضايا الاجتماعيّة.

المصدر: معلومات تمّ تشاركها في خلال اجتماعات مجموعة العمل المنعقدة للتداول في الدليل.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن المهم على مستويات عدّة تجميع البيانات الشخصيّة من أجل تتمتة البيانات الموضوعيّة التي يتم عادةً تجميعها. فمثلاً يتم الترويج للمسوح عن طريق المقابلات والتي تفضي إلى تجميع بيانات شخصيّة حول النظرة إلى الفقر وانعدام المساواة لإجلاء صورة واضحة بشأن ما يشعر به الأفراد حيال حياتهم. وفي حين ترتدي معدلات الجريمة الرسميّة أهميّة قصوى بالنسبة إلى واضعي السياسات وهذا أمر بديهي، إلاّ أنّه من المهم أيضاً فهم خوف الأفراد من الجريمة. هذا ولا بدّ من أتباع ردود سياسيّة مختلفة كليّاً في المجتمعات التي تُسجَّل فيها معدلات جريمة متدنيّة ولكن يشعر فيها الأفراد بالخوف بالمقارنة مع المجتمعات التي تُسجَّل فيها معدلات جريمة مرتفعة ولكن يشعر فيها المواطنون بخوفٍ أقلّ. ومن المحتمل أن يترتب عن الخوف من الجريمة في نهاية المطاف تأثير أعظم في السلوكيّات والرفاه منه معدّلات الجريمة الرسميّة.

هذا ويُسجَّل وجود أطر عمل دوليّة تُغطّي الإحصاءات الاجتماعيّة مثل:

- تقارير إستراتيجية الحد من الفقر الصادرة عن البنك الدولي (PRSPs) والتي تُقيّم الفقر والعناصر المؤثرة فيه وتضع أهدافاً لخفض معدلات الفقر وتُحدد أولويّة التدابير العامة وتُقيم أدوات تلقائيّة للرصد والتقييم؛
- الأهداف الإنمائيّة للألفيّة والتي تُغطي العديد من المواضيع «الاجتماعيّة» التي تُقاس بمقاييس مؤشرات الفقر والاستخدام والتغذية والتعليم والصحّة والمساواة بين الجنسين من بين أمورٍ أخرى (مراجعة الملحق ٧)؛
- إطار العمل الإحصائي الصادر عن منظمة العمل الدوليّة الذي يضع قاعدةً متينةً لمؤشرات سوق العمل.

يقضي أحد الأهداف الأساسيّة لبرنامج ميدستات III بدعم جهود المعاهد الوطنيّة للإحصاء والوزارات الأساسيّة الرامية إلى تعزيز قدرتها على تحسين عمليّة إنتاج الإحصاءات الاجتماعيّة التي تُلبّي المعايير الدوليّة ونشرها ومقارنتها مع دولٍ أخرى.

بعد معاينة أطر العمل الدوليّة والإقليميّة وأفضل الممارسات الوطنيّة، أقام برنامج ميدستات III مجموعةً مشتركةً من المؤشرات الاجتماعيّة الإقليميّة الموحدة التي تتعهد الدول المتوسطيّة إقامتها ونشرها.

تُغطّي هذه المجموعة من المؤشرات المجالات في ما يلي:

- **السكان:** خصائص السكان وديناميكيّات السكان؛
- **التعليم:** المقروئيّة، والتعليم العام، والتعليم العالي، ونوعيّة التعليم والتدريب والتعليم المهني والتقني ومصادر التعليم والنفقات؛
- **الصحّة:** الوضع الصحّي، والعوامل المحددة للصحّة، والأمومة والصحّة الإنجابيّة، والرعاية الصحيّة والخدمات والنفقات الصحيّة؛
- **الظروف المعيشيّة:** الفقر وانعدام المساواة، والخدمات الأساسيّة والإسكان والتواصل؛
- **العمل:** الاستخدام، والبطالة والبطالة الجزئيّة والاستخدام غير النظامي والأجور؛
- **النوع الاجتماعي:** التمكين، والرفاه والفقر والتعليم والمشاركة الاقتصاديّة والأجور.

هذا ويُسجَّل فهم متنامٍ بشأن ضرورة أن تُعطي مؤشرات التنمية المستدامة أهميّة أعظم للقضايا الاجتماعيّة من ذي قبل فتشمل مقاييس خاصة بمستويات الإنصاف الحالي في داخل الأجيال وبينها. شكّل هذا الموضوع عنصراً أساسيّاً في توصيات تقرير العام ٢٠١٢ الصادر عن فريق أمين عام الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية[٥].

وأخيراً من المهم التشديد إلى أنّه حتّى الساعة لا تتوفّر لائحة شاملة بالإحصاءات الاجتماعيّة تحظى بموافقة الجميع. ولكن يُسجَّل وجود لوائح جزئية بالمؤشرات العالميّة المتفق عليها والتي يتم التباحث بشأنها بانتظام. وفي كلّ دولة، تفترض الإحصاءات الاجتماعيّة وجود مؤشرات متفق عليها دولياً وقد تمّ إنتاجها على ضوء منهجيّة متوافق عليها. هذا ويواجه النظام الوطني للإحصاء تحدياً يتمثّل بتوفير مؤشرات إضافيّة تعكس عن قرب المواضيع الاجتماعيّة الوطنيّة. كثيرة هي البيانات التي يُمكن أن تُصنَّف في خانة «الإحصاءات الاجتماعيّة» مما يتيح مجموعات متشعبة من المستخدمين. والمهم في أي دولة هو أن تكون البيانات الاجتماعيّة متاحة لفهم القضايا الأساسيّة الجوهريّة. ولكنّ اتخاذ القرار بشأن البيانات الحاسمة يتطلّب توافقاً بين مستخدمي البيانات الاجتماعيّة ومنتجيها. ولقد أفادت التجربة بأنّ البيانات يجب أن تعكس مجموع المخاوف التي تنتاب مجتمعاً معيّناً.

[٥] http://www.un.org/gsp/sites/default/files/attachments/GSPReportOverview_A420%size.pdf

ما الحاجة إلى أن تكون الإحصاءات الاجتماعيّة صديقة للمستخدم؟

تنخفض جدوى الإحصاءات بتناقص حجم استخدامها. وترتدي الإحصاءات الأكثر دقّة وعالية الجودة قيمة محدودة إذا لم تتمكن من إعلام متخذي القرارات وجهات البحث أو النقاش في مجتمع محدد. وغالباً ما تنتفي عنها هذه الصفة. وتوظَّف موارد طائلة في جمع الإحصاءات وتجميعها ونشرها فيما يُلقى بها في نهاية المطاف في الأدراج ويتكدّس عليها الغبار أو تُعمم على الموقع الالكتروني للمعهد الوطني للإحصاء ولوزارة أساسيّة بلا طائل وتُدفن في صفحات لا يطلع عليها أحد.

وعلى ضوء المهام الرسميّة المنوطة بمعظم المعاهد الوطنيّة للإحصاء، شعر العديد من علماء الإحصاء أنّ وظيفتهم تُنجز بمجرّد إصدار مجموعة من الإحصاءات. وإذا كانت الإحصاءات دقيقة، يعتبر عمل المعهد الوطني للإحصاء منجزاً في حين تُناط مسؤوليّة الحرص على استخدام هذه البيانات بطرفٍ ثالث مجهول.

الخانة ٢

االإحصاءات الرسميّة وسواها

تتيح التكنولوجيّات متسارعة التطوّر فرصاً لتجميع البيانات بسرعة أكبر من ذي قبل ولعرض قصص إحصائيّة أكثر تنميقاً بطرقٍ مقنعة. أمّا توقعات المستخدمين فهي إلى تغيّر ويحتاج علماء الإحصاء إلى اعتناق هذه التكنولوجيّات بحيث تبقى ذات صلة. وعليه، تنفرد الإحصاءات الرسميّة بخاصيّة أنّ الجميع يتوقّع منها أن تكون على قدرٍ عالٍ من النوعيّة وأن تقبل المقارنة بين السنوات. وينسى المستخدمون هذا الأمر في بعض الأحيان في سعيهم إلى حلول «غير متقنة». فالمواءمة بعد من أبعاد الجودة وعليه لا بدّ من إقامة توازنٍ مناسب بين الردّ الفعال والسريع من جهة والحلّ «المثالي» من جهةٍ أخرى.

المصدر: معلومات تمّ تشاركها في خلال اجتماعات مجموعة العمل المنعقدة للتداول في الدليل.

ولكن في خلال السنوات المنصرمة، بدأ عدد متنامٍ من المعاهد الوطنيّة للإحصاء يُقارب دوره من منظورٍ مختلف. وبدأ يُعاين عمله من منظور النتائج التي يُحاول إنجازها (اتخاذ قرارات أفضل) بدلاً من الاكتفاء بجانب المخرجات الإحصائيّة. ونتيجةً لذلك، تدافع المعاهد الوطنيّة للإحصاء في سبيل تغيير المسؤوليّة وتبذل قدراً أكبر من الجهود في الحرص على أن يتم استخدام الإحصاءات التي تُنتجها. ولقد عقد العديد من الدول نقاشاً وطنيّاً حول تصميم إستراتيجيّة وطنيّة لتطوير الإحصاءات والمصادقة عليها عملاً بالإرشادات التي خرج بها منتدى باريس ٢١. ولا شكّ في أنّ بلورة هذه الإستراتيجيّة يُساعد على وضع أهداف على المدى المتوسّط ويُحدد السبيل إلى تحقيق هذه الأهداف.

هذا واعترفت الأسرة المعنيّة بتطوير الإحصاءات بالدور المنوط بإحصاءات جيّدة على سبيل المثال في معرض تصميم السياسات الوطنيّة ورصدها وتقييمها لا سيّما منها إستراتيجيّات الحدّ من الفقر. ولكنّ هذا الجهد يُبذل في غالب الأحيان بصورة متخصصة نتيجة مسح على سبيل المثال، بدل أن يكون من إفرازات مداولات تلقائيّة ومنتظمة تعقد بين الجهات المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات الاجتماعيّة وتلك المعنيّة باستخدامها.

بطبيعة الحال، من المستبعد أن يتمكن علماء الإحصاء من الإصرار على أن يستخدم أي كان هذه الإحصاءات. ولكنّهم يستطيعون أن يُشجّعوا على استخدامها من خلال الحرص على أن تصدر بصيغة صديقة للمستخدم. وكيف يسعهم ذلك؟

- أوّلا، يحتاج علماء الإحصاء إلى الحرص على أنّهم يُنتجون إحصاءات ذات صلة، بالدقّة والمواءمة والوتيرة ودرجة التفاصيل التي يُنشدها المستخدمون؛
- ثانياً، يتعيّن عرض هذه الإحصاءات وشرحها وتعميمها على النحو الجيّد بحيث يستطيع المستخدمون فهمها بسهولة وتحليلها على النحو المناسب؛
- ثالثاً، يجب أن يتم نشر الإحصاءات بصولة فاعلة بحيث يستطيع المستخدمون العثور عليها وبالتالي الوصول إليها أو الأفضل من ذلك أن تجد الإحصاءات سبيلها إلى المستخدمين.

وتحتاج هذه العوامل الثلاثة بدورها إلى فهمٍ متينٍ حول ما يُريده المستخدمون:

- ما هي الإحصاءات ذات الصلة بالمشاغل السياسيّة الحاليّة؟
- ما هي درجة الدقّة والمواءمة والوتيرة والتفصيل التي يُنشدها المستخدمون؟
- أي من سبل تعميم الإحصاءات يُساعد على الفهم فلا يُعيقه؟
- أي من سبل النشر يتسم بالفعاليّة؟

لا يستطيع علماء الإحصاء وحدهم اتخاذ هذه القرارات من دون التماس رأي المستخدمين. وعليه يتعيّن على علماء الإحصاء الانخراط في حوارٍ مع المستخدمين بهدف فهم طبيعة الإحصاءات التي تتسم بأكبر قدرٍ من الجدوى وأفضل السبل إلى نشرها وتعميمها. وسنُعالج لاحقاً المنفعة التي يُدرّها هذا النوع من الحوار على كلّ من المستخدمين والمنتجين والتي لا تقتصر على إنتاج إحصاءات أكثر صداقةً للمستخدم.

ويتعيّن على المستخدمين من جهتهم أن يتحمّلوا مسؤوليّة الحرص على الحصول على بيانات مناسبة. وفي معرض الحوار مع المنتجين، من المهم أن يتمكن المستخدمون من:

- التعبير عن حاجاتهم: ما هي الأرقام المنشودة ولأي غاية؟
- فهم العقبات التي يصطدم بها النظام الوطني الإحصاء ومعرفة الجوانب الواقعيّة والقابلة للتطبيق؛
- فهم الأدوار المختلفة المنوطة بإحصاءات رسميّة وغير رسميّة.

ما هي التحديات والعقبات التي تُعيق إنتاج إحصاءات اجتماعيّة ذات صلة وصديقة للمستخدم؟

كثيرة هي التحديات والعقبات التي تُعيق إنتاج إحصاءات اجتماعيّة ذات صلة وصديقة للمستخدم، وغالباً ما لا يفهمها أي من المستخدمين والمنتجين.

الإبقاء على الجدوى

تطرأ على المجتمعات تغيّرات سريعة وغالباً ما تطفو مواضيع جديدة تقتضي ردوداً سياسيّة. وبدورها، تحتاج السياسات الجديدة إلى أدلّة تهتدي بها في تصميم معطياتها وتطبيقها وقياس محصّلات نتائجها. ولكن تجميع البيانات الاجتماعيّة الجديدة يستلزم وقتاً وموارد. فلا بدّ من إعداد الاستبيانات وإخضاعها للاختبار. كما لا بدّ من تصميم المسوح العينيّة. ويجب تجميع البيانات وجمعها وتنظيفها وتحليلها وأخيراً إصدارها. وقد تستغرق العمليّة أشهراً إن لم يكن سنوات وهي بحاجة إلى قدرٍ كبيرٍ من الموارد البشريّة والماديّة. وغالباً ما لا تتسم البيانات بالجدوى إلاّ حين تُشكّل جزءاً من سلسلة زمنيّة تُبيّن الاتجاهات التي يميل إليها القطاع ناهيك عن وضعه.

يُمكن أن يُعبّر المستخدمون عن الحاجة الملحّة إلى بيانات اجتماعيّة جديدة ردّاً على مسألة سياسيّة طارئة ويُمكن أن يشعروا بالإحباط حين لا يوفّر لهم علماء الإحصاء الإجابات التي يُنشدون بسرعةً أكبر. وغالباً ما ينتج هذا الإحباط عن فهم معوجّ لعمليّة تجميع الإحصاءات[٦].

وحتّى في الحالات التي يتم فيها أصلاً تجميع البيانات، فقد يبدو واضحاً بأنّ هذه البيانات مشوبة بالأخطاء. وقد لا تكون البيانات حديثةً كفايةً لخدمة أغراض السياسة. لا بل قد لا تكون متاحةً على مستوى التفصيل الجغرافي المناسب لإعلام واضعي السياسات. فعلى سبيل المثال، غالباً ما لا تكون المستويات الوطنيّة كافيةً في حال حكومة تُحاول أن تضع سياسات إقليميّة.

هذا وتتسم البيانات الإداريّة بالأهميّة والجدوى في إطار هذا الدليل. وتتضمن المؤسسات التي تُنتج البيانات الإداريّة الوزارات والوكالات الحكوميّة. ولا تخلو هذه البيانات من التحديات. فمنتجوها يصطدمون بعقبات كثيرة (مثل المحافظة على السريّة) أو يتوخون أهداف محددة لتجميع بيانات قد لا تتماشى مع مصالح عمليّة اتخاذ القرارات أو أسر البحث. وفي الواقع لعلّ عمليّة تجميع البيانات لم تكن مُصممة في بادئ الأمر تحقيقاً لحاجات إحصائيّة تقليديّة. فعلى سبيل المثال، قد لا تقوم الوزارة المسؤولة عن إحصاءات العمل بتجميع معلومات حول سجلات البطالة مفصّلة بحسب الجنس أو السن لأنّ هذا الأمر ليس ضرورياً لخدمة أغراض إداريّة حتّى ولو رحّب الباحثون وواضعو السياسات بالمعلومة التي تسمح باستخدام البيانات كاملةً.

ومع أنّه يتعيّن على واضعي السياسات أن يفهموا بشكلٍ أكبر العقبات التي تُعيق عمل المعاهد الوطنيّة للإحصاء وسائر المنتجين، إلاّ أنّه من الضروري أيضاً أن يستثمر منتجو البيانات في فهم حاجات المستخدمين بهدف الاستجابة لها بصورة أفضل.

جعل الإحصاءات الاجتماعيّة أكثر صداقةً للمستخدم

غالباً ما تصطدم الإحصاءات الاجتماعيّة بمفاهيم معقدة قد يكون تفسيرها مثار تحدٍّ. فبعض الأفكار التي تبدو للوهلة الأولى مباشرةً قد تكون على قدرٍ من الصعوبة في القياس والتفسير. وقد يرغب العديد من واضعي السياسات في معرفة عدد الفقراء في الدولة على سبيل المثال، ولكنّ علماء الإحصاء يعرفون أنّ الإجابة على هذا السؤال ليست بهذه السهولة وتنتفي عنها صفة السهولة. فعليهم أن يُقرروا إذا كان من الأجدى قياس الفقر مع الأخذ بمعدلات الدخل والنفقات أو بالاستناد إلى مقاييس عامة تأخذ بعين الاعتبار مصادر أخرى. وفي

[٦] ولا يعني هذا أنّ المعاهد الوطنيّة للإحصاء أعجز من أن تُصدر البيانات بصورة أسرع، وهي في بعض الأحيان تكون متزمتة بشأن ما تُصدره، ولكن حتّى البيانات المؤقتة الصادرة عن مسح تجريبي قد تكون أفضل من ترك واضعي السياسات يعوّلون على إحصاءات غير رسميّة.

حال عرض مقاييس مبنيّة على الدخل، فهل عليهم أن يقيسوا الفقر المطلق أو النسبي؟ وكيف يُمكن التمييز بين خطّ الفقر المطلق أو النسبي في بلدٍ معيّن؟ وكيف يُمكن تكييف مقاييس الدخل بحيث تأخذ بعين الاعتبار الأسر بأحجامها المختلفة وبموفورات الحجم المختلفة؟ الخ.

هذا ويصعب أيضاً عرض الإحصاءات حول عدد الأطفال من والدين عاطلين عن العمل. فبعض «الأطفال» يعملون في سنّ السادسة عشرة ويتمتعون بكفاية ذاتيّة. والبعض الآخر لا يزال طالباً وهو في سنّ الخامسة والعشرين وبالتالي لا يزال عالة على ذويه. والبعض يعيش في أسر مكوّنة من والد واحد أو تضمّ أفراد آخرين من العائلة. فما يبدو للوهلة الأولى على أنّه مجرّد سؤال بسيط يُمكن أن يخوض عمليّة معقدة لإفراز إجابة تكون قابلة للفهم وإنما دقيقة.

وحتّى عندما يعرف المستخدمون البيانات الدقيقة التي يحتاجون إليها في تحليلهم، فهذا لا يجنبهم الإحباط. فالعثور على البيانات الضروريّة قد يستغرق وقتاً. وبالإضافة إلى ذلك، حتّى ولو تمكّنوا من العثور على البيانات التي يبحثون عنها، فقد يكون من التعقيد بمكان استخراج الأخيرة من موقع الكتروني أو قاعدة بيانات على نسقٍ مناسب.

ومن المهم أن يكون الأشخاص الذين تتطلّب منهم وظيفتهم استخدام الإحصاءات على قدرٍ من الإلمام بالقراءة الإحصائيّة[٧]. فيجب أن تستهدف المنتجات الإحصائيّة غير الخبراء والخبراء على حدٍّ سواء. ومن المهم أن يبذل علماء الإحصاء ما بوسعهم لمساعدة المستخدمين. وأمّا الرسالة الأساسيّة فهي أنّ المستخدمين على اختلافهم يحتاجون إلى معلومات مختلفة بطرقٍ مختلفة. وعليه يجب على علماء الإحصاء استخدام مجموعة مناهج من أجل الحرص على أن يتلقّى المستخدمون البيانات التي يحتاجونها بطريقة تكون مناسبةً لأغراضهم وسهلة الاستعمال.

وبطبيعة الحال نادرة هي الموارد المادية والبشريّة، وبالتالي يُفضي النقاش الجيّد بشأن حاجات المستخدمين إلى توافق بين المنتجين والمستخدمين حول أولويّات إنتاج محصّلات إحصائيّة أساسيّة ونشرها. يجب أن تكون هذه العمليّة مستمرّة وأن تتخللها لقاءات متكررة وسنويّة بين المعاهد الوطنيّة للإحصاء والمستخدمين من أجل الحرص على أن يعي هؤلاء المواضيع الناشئة.

١. ٢ - منافع الحوار

لم قد يُسهم الحوار بين المستخدمين والمنتجين في تحسين نوعيّة الإحصاءات الاجتماعيّة واستخدامها؟

لا تكون الإحصاءات الرسميّة محط ثقة إلاّ إذا كانت ذات موثوقيّة وتخضع لإنتاج محايد. كثيرة هي معللات الحوار المهم.

- أوّلاً، يتعيّن على كلّ نظامٍ إحصائي وطني أن يتخذ القرارات بشأن ما يرغب في قياسه وما يمتنع عنه. فهذه الخيارات ذات طبيعة سياسيّة بالدرجة الأولى لمجرّد أنّ «ما يتمّ قياسه، يتم إنجازه». ولا يجب القيام بهذه الخيارات فقط على أسس إحصائيّة فنيّة بل لا بدّ من قيام تشاور شامل خارج نطاق النظام الإحصائي الوطني إذا أراد النظام أن يُنظر إليه على أنّه منتج محايد لإحصاءات رسميّة تعود بالمنفعة على المجتمع ككلّ؛

- ثانياً، يُكافح كلّ نظام وطني للإحصاء في سبيل الإبقاء على الجدوى (نظراً لتنامي حجم المنافسة من مؤسسات أخرى تقوم بجمع البيانات ونشرها، الأمر الذي يزداد سهولة مع مرور الوقت). وتبرز في كلّ سنة مواضيع سياسيّة جديدة تحتاج إلى بيانات جديدة (انظروا في العمل الذي أُنجز حديثاً من أجل تجميع إحصاءات أفضل حول انبعاث غازات الدفيئة على سبيل المثال). إذا أراد النظام الوطني للإحصاء أن يبقى على قدرٍ من الجدوى، فهو بحاجة لأن يتباحث في برنامج العمل الإجمالي مع المستخدمين من أجل رصد ما يعتبرونه طلبات وأولويّات جديدة للنشاط الإحصائي. تحتاج الأنظمة الوطنيّة للإحصاء بأن تُبرهن عن قيمة عامة تقضي بشكلٍ عام بتوفير معلومات ذات موثوقيّة ومحايدة ودقيقة وذات صلة؛

- ثالثاً، يُسجّل وجود كتلة متنامية وأكثر تشعباً من مستخدمي البيانات في العديد من الدول حيث أنّ التقدم الذي تحرزه التكنولوجيا وقطاع التعليم يعني أنّ عدداً متنامياً من الأفراد والمؤسسات يرغب في الوصول إلى بيانات تُساعده على اتخاذ قرارات خاصة به. ويولّد المستخدمون الجدد طلبات ويرغبون في الوصول إلى الإحصاءات بطرقٍ مختلفة. أمّا قيام علاقة جيّدة في ما بينهم ومع علماء الإحصاء فيُساعد الأنظمة الوطنيّة للإحصاء على التفاعل مع المقتضيات الجديدة؛

- رابعاً، من شأن إقامة التزام أكثر متانةً مع المستخدمين أن يُحسِّن نوعيّة الإحصاءات الرسميّة بطريقة تتخطّى تحسين جدواها. ويُمكن أن يُفضي الحوار إلى محادثات جديدة حول الإحصاءات المتاحة التي تُساعد على الكشف عن المشاكل. وغالباً ما يكون المستخدمون خبراء في مجالات محددة ويُمكن أن يكونوا أسرع من المعهد الوطني للإحصاء في رصد التفاوت على مستوى البيانات؛

- أخيراً وليس آخراً، وكما أشرنا إليه سابقاً، ترتدي الإحصاءات قيمةً بقدر ما تكون مستعملة. ولا يستطيع نظام وطني للإحصاء أن يُحقق نجاحاً إلاّ إذا استعملت الإحصاءات الوطنيّة في سبيل اتخاذ قرارات أفضل وإعلام النقاشات. يُسجَّل تفاهم متنامٍ بألاّ ينتهي عمل علماء الإحصاء بإصدار الأرقام فعلماء الإحصاء يحتاجون إلى العمل من أجل الحرص على أن تلقى البيانات التي يُنتجونها الفهم والاستعمال. ولا شكّ في أنّ قيام علاقة وطيدة بين المستخدمين والمنتجين أمر مجدٍ. فهو يستطيع أن يُساعد المستخدمين على اكتشاف أنّ البيانات المتاحة ويُساعدهم على العثور عليها. كما يُساعد المنتجين على التأكّد من نشر البيانات بما يُعزز استخدامها واستخدامها بشكلٍ مناسب.

[٧] لسنا بصدد التباحث مفصلاً بشأن المقروئيّة الإحصائيّة. لمزيدٍ من المعلومات حول الموضوع، الرجاء الإطلاع على المرجع: The International Statistical Literacy Project of the IASE (الصادر عن الجمعيّة الدوليّة حول التعليم الإحصائي) المتوفر على الموقع: www.StatLit.org ؛ http://www.stat.auckland.ac.nz/~iase/islp/home، أو المرجع: "Data Journalism Handbook" المتوفر على الموقع: http://datajournalismhandbook.org/1.0/en

الحوار : ما هي الأمور على المحكّ؟

الخانة ٣

بيان صادر عن رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وافقت السيدة علا عوض رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على الإجابة على بعض الأسئلة التي طرحها عليها السيد بهجت آجقباش .

السؤال: ما مدى أهميّة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وغيره من الجهات المعنيّة بإنتاج الإحصاءات الاجتماعيّة في التداول بالمخرجات الإحصائيّة مع المستخدمين في فلسطين؟ بتعبيرٍ آخر، هل يُضفي هذا الحوار قيمةً مضافةً على نوعيّة البيانات التي يتم إنتاجها وما مدى جدواه بالنسبة إلى السياق الوطني؟

الجواب: يُشكّل الحوار بين المنتج والمستخدم أداةً أساسيّة لردم الهوّة بين الطرفين بما يُتيح لهما العمل معاً على تحديد الأولويّات بالنسبة للدول بشكلٍ عام والمؤسسات ذات الصلة والأفراد بشكلٍ خاص. هذا ويُسهم الحوار في تعزيز روح الشراكة بين مختلف مكوّنات النظام الإحصائي الوطني واستشرافه ويُساعد على خلق الانسجام في ما بينها. وبالإضافة إلى ذلك، يُعتبر الحوار بين المنتج والمستخدم عمليّة تراكميّة ترافق المشروع منذ لحظة إعداده وحتّى نشر النتائج الأخيرة من أجل الحرص على إشباع حاجات المستخدمين والحرص على أن يتم استخدام البيانات المنتجة من قبل المؤسسات ذات الصلة ضمن خطط التنمية ولرصد التقدم المحرز.

السؤال: ما هي أبرز الصعوبات التي لا بدّ من التغلّب عليها تحقيقاً لحوار أكثر فعاليّة؟

الجواب: تتمثل أبرز التحديات والصعوبات بما يلي:

- تعزيز وعي مستخدمي البيانات حيال الإحصاءات وأهميّتها والسبيل إلى الإفادة من الإحصاءات المنتجة في رسم السياسات وخطط التنمية؛
- توحيد التعريفات والتصنيفات وحمل مستخدمي البيانات على الالتزام باستخدام التعريفات والتصنيفات نفسها التي اعتمدها جهاز الإحصاءات واستخدمها؛
- التوصّل إلى توافق لناحية أولويّات جهاز الإحصاءات من جهة وأولويّات مستخدمي البيانات من جهة أخرى.

السؤال: هل تشعرون بأنكم تستوفون حاجات مختلف المجموعات من المستخدمين (واضعو السياسات والعلماء الأكاديميون والباحثون ووسائل الإعلام والرأي العام والمنظمات الإقليميّة والدوليّة)؟

الجواب: نعم، لقد أفادت نتائج المسح حول رضا المستخدم لعام ٢٠١٠ بأنّ الجهاز المركزي قد أنتج بيانات تُلبّي حاجات مجموعات كبيرة وجاءت النسبة المئوية لاستخدام البيانات الإحصائيّة موزّعة على مجموعات مختلفة من المستخدمين على الشكل التالي:

- مثّل استخدام البيانات الإحصائيّة المنتظم بصرف النظر عن وتيرة استخدامها نسبة ٦٠٪ من المستخدمين. وهذا خير مؤشر على أنّ نسبة عاليةً من المستخدمين تعوّل على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من أجل التخطيط واتخاذ القرارات وإجراء الدراسات.
- أفادت النتائج بأنّ استخدام محصّلات عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد تنامت مع مرور السنوات الأمر الذي يعكس بأنّ الجهاز يوفّر بيانات أكثر شموليّةً. ولقد بدأت نسبة ٤٣٪ من المستخدمين باستخدام بيانات الجهاز بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥. ولقد أفادت النتائج بأنّ استخدام البيانات صبّ بالدرجة الأولى في الدراسات والبحوث حيث بلغت النسبة ٨٠,٢٪ تليها نسبة ٤٧,٣٪ لدواعي التخطيط ثم نسبة ٤٢,١٪ لاتخاذ القرارات. أمّا استعمال البيانات لأغراض الرصد والمراقبة فقد أضفى إلى نسبة استعمال قدرها ٣١,٨٪. وحظيّت الإحصاءات للشؤون الديمغرافيّة الاجتماعيّة بالنسبة الأكبر من المستخدمين تليها الإحصاءات الاقتصاديّة ومن ثم الجغرافيّة. وفضّل ثلاثة أربع المستخدمين (٧٦,٢٪ من المؤسسات و٧٠,٥٪ من الأفراد) بيانات الجهاز المركزي على مصادر أخرى من البيانات. وتراوحت معدلات رضا المستخدم عن بيانات الجهاز بين ٨٠٪ و٩٢٪ لجميع المقاييس ذات الصلة.

السؤال: ما هي برأيكم جدوى هذا الدليل بالنسبة إلى الدول الشريكة في برنامج ميدستات III؟ هل تعتقدون أنّها تستحق التطبيق على المستوى الوطني وفي سائر قطاعات الإحصاءات؟

الجواب: سيكون الدليل ذات منفعة شديدة بالنسبة إلى الدول الشريكة في برنامج ميدستات III وهو يستحق أن يتم تطبيقه على المستوى الوطني لجميع مكوّنات النظام الإحصائي لأنّ مثل هذا الدليل سيُسهم لا محال في تطوير عمل المؤسسات ذات الصلة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

لم سيُساهم الحوار بين المستخدمين والمنتجين في تحسين العلاقات وزيادة الدعم الرسمي والحكومي للإحصاءات الرسميّة؟

من شأن تعزيز التفاعل بين المنتجين والمستخدمين أن يبني تفاهماً بين المجموعتين. ولا يزال العديد من المستخدمين يسلّمون لنظرة عامة تدرج الإحصائي في قالب المتزمت غير المستجيب كما يُكوّن علماء الإحصاء في غالب الأحيان نظرةً سلبيّة حيال المستخدمين معتبرين إياهم جهلة في مجال الإحصاءات أو أشخاصاً يبحثون عن وقائع تدعم أحكامهم المسبقة.

وفي عدد من المجتمعات، يُسجَّل نقص في ثقة الرأي العام بالمؤسسات العامة وبالتالي بالبيانات الرسميّة. ولا شكّ في أنّ بناء علاقة وطيدة بين علماء الإحصاء والمستخدمين لا سيّما المستخدمين من خارج الحكومة من شأنه أن يُعزز الثقة في الأرقام الرسميّة. وسوف تزداد الثقة بمجرّد التماس مدى مصداقيّة الأرقام وإنتاجها بالاستناد إلى «أخلاقيّات إحصائيّة» مهمة.

الخانة ٤

قضايا الأنظمة الإحصائيّة والحاجة إلى الحوار؛ مثال عن منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا (الإسكوا)

يرى أحد الخبراء بأنّ الجهات المعنيّة بالإحصاءات في منطقة الإسكوا يُمكن أن تُصنَّف ضمن مجموعات أساسيّة ثلاث كما في أي منطقة: المستخدمون الوطنيّون والمنتجون الوطنيّون والمنظمات الدوليّة. أمّا أبرز مواطن ضعف النظام في الوقت الراهن فهي:

- تشرذم حاجات المستخدمين وافتقارها إلى التنسيق؛
- عدم استجابة المنتجين للطلب بطريقة منسّقة؛
- عدم كفاية التنسيق والتحاور بين المنتجين والمستخدمين؛
- ضعف التنسيق بين المنظمات الدوليّة.

وتستدعي جميع نقاط الضعف هذه إقامة حوارٍ أفضل.

المصدر: معلومات تمّ تشاركها في خلال اجتماعات مجموعة العمل المنعقدة للتداول في الدليل.

باستطاعة علاقة متينة تُساعد على بناء الثقة والتفاهم أن تُساعد على ضمان استخدام الإحصاءات. وهي ستبرهن عن قيمة الإحصاءات بالنسبة إلى المجتمع المدني وقد تكون أساسيّة في المساعدة على حشد الدعم للمعهد الوطني للإحصاء وبرنامج عمله. ويُساعد الحوار على حشد أنصار للإحصاءات الرسميّة في وسط أسرة المستخدمين. فحين تكون ميزانيّة المعهد مهددة أو حين يتم التشكيك بقيمة النظام الوطني للإحصاء، يؤدّي هؤلاء الأنصار دوراً قيّماً.

الخانة ٥

مخاطر الحوار

إذا كان الحوار مفيداً إلاّ أنّه لا يخلو من بعض المخاطر. أوّلها أنّ المنتجين من خلال خوض عمليّة الحوار، سوف يحشدون أمال المستخدمين وتوقعاتهم. ولا بد من حسن إدارة هذه الأخيرة. فإذا لم يتجاوب المنتجون مع مخاوف المستخدمين، ولم يفعلوا شيئاً لمعالجتها، أفضى «الحوار» إلى علاقة أسوأ من ذي قبل.

ومن المخاطر الأخرى إمكانيّة تسييس المعهد الوطني للإحصاء عن طريق إقامة علاقة وطيدة مع واضعي السياسات. ويُسجَّل خطر في أن تُلطّخ سمعة المعهد ولكن يُمكن إدارة هذا الخطر من خلال توخّي الشفافية حيال الحوار والحرص على أن تُشارك فيه جميع الجهات المعنيّة وليس فقط الحكومة المسؤولة.

هذا وغالباً ما ترزح الإحصاءات الاجتماعيّة التي تُعالج نواحٍ مهمة من حياة الأفراد تحت وطأة ضغط سياسي شديد. ويحتاج علماء الإحصاء إلى توخّي الحذر حيث يزداد العمل صعوبةً لكون العديد من جوانب الإحصاءات الاجتماعيّة يفتقر إلى إطار عمل دولي متفق عليه يُمكن الاستعانة به من أجل درء خطر التلاعب السياسي وإبعاد شبحه عن عمليّة تجميع البيانات. ويُمكن إثارة هذه المواضيع في الحوار ولكن من المستبعد أن تُشكّل عنصر مفاجئة بالنسبة إلى علماء الإحصاء الذي يرون في الشفافية أفضل مدافع عن عملهم. «نور الشمس أفضل مطهّر»[٨].

هذا ولا بدّ من إدارة التوقعات في داخل المعهد الوطني للإحصاء. فبناء علاقة متينة سوف يستغرق وقتاً. ولا يجب في منتجي البيانات أن يتوقعوا نتائج جذريّة بعد أسابيع أو أشهر. وسوف تتبلور محصّلة العمليّة على المدى البعيد. ومع أنّ المجهود لا يحتاج بالضرورة لأن يكون مكثفاً، إلاّ أنّه يجب أن يكون مستداماً.

المصدر: معلومات تمّ تشاركها في خلال اجتماعات مجموعة العمل المنعقدة للتداول في الدليل.

[٨] http://paris21.org/sites/default/files/strategy-LeNay-Consortium09.pdf

الجزء ٢

فهم البيئة والفعاليّات

٢. ١ - تمهيد الأرضيّة: دعم عمليّة إنتاج الإحصاءات الاجتماعيّة واستخدامها

«إنّ الإحصاءات الرسمية عنصر لا يمكن أن يتم الاستغناء عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، وذلك بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئية، ومن أجل تحقيق ذلك يتعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين بتجرد وذلك وفاء بحقهم في التماس المعلومات والتحقق منها.» (مبادئ الأمم المتحدة الأساسيّة للإحصاءات الرسميّة).

تُعدّ الإحصاءات الرسميّة عصب الديمقراطيّة في عمليّة اتخاذ قرارات نيّرة. فالإحصاءات الاجتماعيّة والتي تُعنى بشكلٍ عام بظروف معيشة السكان وحياتهم تُشكّل جزءاً أساسيّاً من أي نظام إحصائي رسمي. سطّرت الفقرة ١,١ بعضاً من أبرز الإحصاءات التي يُمكن اعتبارها جزءاً من النظام الإحصائي الاجتماعي لأي دولة. فأوجه الاستخدام كثيرة وتتراوح بين وضع سياسات الاقتصاد الكلّي باستخدام الإحصاءات حول البطالة والتدخلات السياسيّة المفضّلة في مجالات مثل التعليم والصحّة باستخدام بيانات المسوح والتعدادات.

تُشكّل التغيّرات الطارئة على مشاركة المواطنين في القوى العاملة والاعتبارات الخاصة بالأشخاص المسنين وتنامي الطلب على التعليم، عناصر تُسهم في تبدّل السياسات في العديد من الدول وهي تحتاج إلى مصادر جديدة للبيانات قبل أن يتم فهمها على النحو المناسب.

لا يتم تجميع البيانات الإحصائيّة من دون مجهودٍ يُذكر. فهي تقتضي الاستثمار (الفنّي والمالي والبشري) والتخطيط والجهد على يد مؤسسة وطنيّة للإحصاء أو هيئات أخرى. ومن المهم بالنسبة إلى علماء الإحصاء الرسميين أن يُعززوا التزامهم العمل مع أبرز مستخدمي المخرجات الإحصائية لسببين على الأقل:

- بداية، في المجتمعات التي تشهد تغيّرات سريعة، يتنامى الطلب على البيانات ويحتاج علماء الإحصاء إلى التفاعل مع هذه الطلبات بأسرع وقتٍ ممكن تحقيقاً للجدوى. وفي حال أصبح المعهد الوطني للإحصاء غير مجدٍ فمن المُرجح أن يفقد دعم الحكومة والمجتمع فتكون نهايته على يديه؛
- ثانياً، سهّل الإنترنت عمليّة تجميع البيانات ونشرها من خارج النظام الإحصائي الوطني (باستخدام مسوح الكترونيّة على سبيل المثال). ومع أنّ هذه البيانات يُمكن أن تكون مفيدةً لتحقيق غايات محددة إلاّ أنّها غالباً ما تكون ذات نوعيّة سيئة – أقلّه بالنسبة إلى العديد من الغايات الحكوميّة – وبالتالي لا تكون دوماً قابلةً للاستعمال في أوساط اتخاذ القرارات التي تؤثّر في حياة الملايين. ولكن يُمكن أن يميل واضعو السياسات إلى غضّ النظر عن نوعية البيانات في حال لم تتوفّر بيانات بديلة أخرى. يُشكّل هذا الأمر الشاغل لكلّ من يُبدي اهتماماً في ضمان بناء سياسات سديدة.

ولكنّ هذا لا يعني بأنّ الإحصاءات غير الرسميّة هي ذات نوعيّة سيئة أو أنّه لا يجوز استخدامها في بعض الظروف. ولكن من المهم بالنسبة إلى من يستخدم هذه البيانات أن يعي جدواها فلا يُسيء استعمالها. فلا شكّ في أنّ بيانات عالية النوعيّة ومحايدة وذات موثوقيّة هي مهمّة للديمقراطيّة والمساءلة وعليه يجب على الإحصاءات الرسميّة أن تستوفي هذه الشروط.

٢. ٢ - وضع الأمور في نصابها: بناء هيكليّة الحوار

يُمكن أن يتخذ الحوار بين مستخدمي البيانات ومنتجيها أشكالاً عدّة. وهذا يعني بصورة عامّة أن تتواصل المجموعتان بشأن المشاغل المشتركة وأن تُقيم علاقة أكثر متانةً في ما بينها. ويُمكن أن ينعقد

الحوار في إطار عمل مؤسسي نظامي أو أن يعتمد سبلاً «غير نظاميّة» من التواصل. فيتخذ شكل اجتماعات منتظمة وورش عمل أو حصص تدريبيّة ولقاءات متخصصة وجهاً لوجه ونشرات أو استطلاعات حول درجة الرضا. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى تنوّع المستخدمين (في القطاعين العام والخاص وفي صفوف المواطنين)، يُمكن إجراء الحوار بصورة جماعيّة أو ضمن مجموعات صغرى. ولكن في كلّ حال لا بدّ من الحرص على نقل المعلومة من طرفٍ إلى آخر.

الخانة ٦

حوار نظامي: القضايا على المحك

في حال عُقد حوار رسمي، وجب أن ينعقد هذا الأخير ضمن إطار عمل مؤسسي. أمّا احتمال أن ينعقد الأخير وآليّته فرهن بالإجابة على عددٍ من الأسئلة ومنها:

- ما هي البيئة القانونيّة التي يعمل فيها النظام الوطني للإحصاء ؟
- هل يُقيم إطار العمل القانوني هذا الظروف المناسبة للمشاركة في الحوار؟
- وفي حال الإيجاب، هل من مجلس وطني للإحصاء يُعتبر مشروعاً بنظر الجهات الفعالة (بما في ذلك المستخدمين غير التقليديين) ويضمن التنسيق المنتج بين المستخدمين والمنتجين؟
- هل المؤسسة المذكورة فعّالة؟ وهل اضطلعت بدورها بفعاليّة؟
- هل السلطة الحاليّة التي تتمتع بها المؤسسة مناسبةً؟ وما هو اختصاصها؟
- هل من وحدة تنسيق أخرى تُعالج الإستراتيجيّة الوطنيّة لإنتاج الإحصاءات الاجتماعيّة ونشرها وتُصادق عليها على المستوى الوطني؟

تنعقد شتّى أنواع الحوار بصورة متزامنة في ما بينها: يُمكن أن تُعقد اجتماعات رسميّة ضمن مجموعة واحدة من الفعاليّات في حين يجوز أن تنعقد اجتماعات غير نظاميّة على مستوى العمل لأشخاص آخرين في مواقع أخرى.

المصدر: معلومات تمّ تشاركها في خلال اجتماعات مجموعة العمل المنعقدة للتداول في الدليل.

٣.٢ - وضع الأمور في نصابها: تحسين نوعيّة الإحصاءات

كما جاء في الجزء ١. ٢، يُمكن أن يُسهم الحوار في تعزيز الإحصاءات الرسميّة ويزيد من استخدامها. تكثر أطر التعريف بنوعيّة الإحصاءات وتُعالج أوروستات[٩] على سبيل المثال أبعاداً ستّة منها:

- الجدوى؛
- الدقّة؛
- المواءمة والدقّة في المواعيد؛
- إمكانيّة الوصول إلى المعلومات ووضوحها؛
- قابليّة المقارنة بين البيانات؛
- التماسك في ما بينها.

مع أنّ بعض الأبعاد على غرار الدقّة والدقة في المواعيد تطرح نفسها أمام المقاييس الموضوعيّة إلاّ أنّ الأبعاد الأخرى تقبل المقاربة الشخصيّة. وتطرح الاعتبارات النوعيّة في هذه الأبعاد أسئلة لا بدّ من الإجابة عنها من قبل المستخدمين. وعلى سبيل المثال:

- لمن تكون الإحصاءات الاجتماعيّة ذات صلة؟
- متى تكون الإحصاءات مواتمة؟
- هل يستطيع المستخدمون الوصول إلى الإحصاءات الاجتماعيّة بسهولة وفهمها.

غالباً ما تُسجَّل مقايضة بين نواحي الجودة. على سبيل المثال، قد يستغرق تجميع عيّنة أكبر تؤتي نتائج أكثر دقّة وتفصيلاً وقتاً طويلاً ومبالغ طائلة. في حين لا يكفي استبدالها بعيّنة بسيطة يسهل الوصول إليها، وموائمة ومفيدة للمستخدم. وتتطلّب هذه القضايا التشاور مع

[٩] تتضمن صفحة أوروستات الالكترونيّة حول إعداد التقارير بشأن الجودة (http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/quality/quality_reporting) معلومات مهمة على غرار Handbook on data quality assessment methods and tools، أوروستات، ٢٠٠٧، الموقع الالكتروني:
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/ portal/quality/documents/HANDBOOK%20ON%20DATA%20QUALITY%20ASSESSMENT%20METHODS%20AND%20TOOLS%2020%I.pdf

المعهد الوطني للإحصاء وهي تزيد من المخرجات. غالباً ما يرغب المستخدمون بمزيدٍ من الدقّة أو بمستوى أعظم من التفاصيل في بيانات المسح ولكنّهم لا يبدون استعداداً لسداد الكلفة. وفي حالٍ بديلة، قد يطالبون بمسوح تقتضي تغطيةً أعظم وبيانات أكثر دقّة. وبطبيعة الحال يسهل التعاطي مع هذه الطلبات عن طريق الحوار وهي تقضي بإقامة توازن بين الطلبات المتنافسة والمصادر المحدودة.

وسيكون من الخطورة بمكان بالنسبة إلى المعهد الوطني للإحصاء أن يتخذ القرار وحده ومن دون تشاور مع أطراف أخرى بشأن نوعيّة الإحصاءات التي يجب إنتاجها. وفي غياب التشاور، لا يعود المعهد الوطني للإحصاء في موقعٍ يخوّله اتخاذ القرارات بشأن البيانات الأكثر جدوى للمجتمع ولواضعي السياسات. هذا ولا بدّ من عقد مشاورات مكثفة بهدف اتخاذ قرار حيال المجموعات أو المسلسلات التي يتعيّن التخلّي عنها بهدف تحرير الموارد لتلبية طلبات جديدة[١٠]. ويُشكّل الحوار أداةً حيويّةً في معرض تقييم جدوى مداخلات المعهد الوطني للإحصاء وتعزيز نوعيّة الإحصاءات الاجتماعيّة.

الخانة ٧

قياس بديل لإجمالي الناتج المحلّي: لجنة «ستيغليتز وسين وفيتوسي»

توقّف كلّ من جوزيف ستيغليتزن وأماريتا سين وجان بول فيتوسي عند جدوى الإحصاءات يوم كلّفهم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عام ٢٠٠٩ بالنظر في مقاييس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وعلّق العديد من المراقبين متحدثين في تلك الحقبة عن وجود قطيعة بين المعلومات المتاحة من البيانات المجمّعة حول الاقتصاد الفرنسي واختبار الحياة اليوميّة الذي يعيشه المواطنون. وكان لا بدّ من الإحصاءات بهدف وصف اختبار الحياة اليوميّة الذي يعيشه المواطنون. ولا تزال الإحصاءات الأساسيّة أكثر جدوى من إجمالي الناتج المحلّي.

خرج تقرير لجنة «ستيغليتز وسين وفيتوسي» بعددٍ من التوصيات تتضمن:

- الحاجة إلى التشديد على مقاربة الأسرة من خلال إقامة إحصاءات أفضل بشأن الدخل والاستهلاك؛
- إعطاء أهميّة أكبر لتوزيع الدخل والثروة؛
- إيلاء أهميّة أكبر للنشاط في خارج السوق والنظر في مقاييس الرفاه الموضوعيّة والشخصيّة؛
- النظر في حالات انعدام المساواة في جميع مقاييس نوعيّة الحياة.[١١]

ورمت هذه التوصيات إلى إتمام مجموعة قائمة أصلاً من المؤشرات بدلاً من استبدالها.

المصدر: معلومات تمّ تشاركها في خلال اجتماعات مجموعة العمل المنعقدة للتداول في الدليل.

يجب على الحوار بين المنتج والمستخدم أن يُفضي إلى إحصاءات ذات نوعيّة أفضل فتكون النتيجة أن يتم استخدام الإحصاءات ذات النوعيّة الأفضل بوتيرة أكبر.

يُمكن أن يُفضي الحوار إلى استخدامٍ متنامٍ للإحصاءات في نواحٍ عدّة. فهو يستطيع أن يُقيم علاقات أفضل بين علماء الإحصاء وواضعي السياسات. ومتى اقترن هذا باستحداث الشبكات فهو يُصبح أفضل سبيلٍ إلى معرفة وثقة متبادلين. ولو كان المستخدمون الأساسيّون يعرفون العاملين في مكاتب الإحصاءات لاتصلوا بهم وطرحوا عليهم السؤال التالي: «أين عساي أجد إحصاءات حول هذا وذاك؟» و«كيف يسعني الوصول إلى البيانات» و«هذه الأرقام ليست واضحةً بالنسبة إليّ فهلاّ شرحتها لي؟». ولأعطى هذا المستخدمين سبيلاً إلى إعلام المعهد الوطني للإحصاء بحاجاتهم مما يُساعد على تجميع الإحصاءات بصورة أسرع وعلى تعزيز جدوى النظام الوطني للإحصاء.

ومن شأن إقامة علاقات متينة أن يُساعد على معالجة مشاغل الانحياز في الأرقام والتي تُشكّل عقبةً إضافيّةً على استخدامها. فما أن يفهم المستخدمون عمل الإحصائيين بشكلٍ أفضل حتّى يُصبحوا أقلّ ميلاً إلى الخروج بالاستنتاجات الخطأ.

ويُمكن أن يُثير الحوار مواضيع تُساعد على الكشف عن التشوهات

[١٠] من المفيد في هذا الصدد التوقف عند خبرة اللجنة الاستشاريّة الإحصائيّة الأوروبيّة التي تُسدي النصح بشأن البرنامج الإحصائي الأوروبي.
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/esac/introduction

[١١] http://www.stiglitz-sen-fitoussi.fr/documents/rapport_anglais.pdf

التي تُصيب عمليّة تجميع البيانات والتي لم يرصدها علماء الإحصاء لكونهم أقلّ إلماماً بالمجال بالمقارنة مع نظرائهم الذين يستخدمون البيانات. ويُشكّل هذا الأمر سبلاً إلى ضمان تجميع الأموال بصورة مثاليّة عبر برنامج العمل الإحصائي الوطني.

وأخيراً وليس آخراً، يُساعد الحوار المطوّر على توليد مصادر للإحصاءات. وغالباً ما تقع الإحصاءات الرسميّة في حلقة مفرغة يُفضي فيها القصور في التمويل إلى بيانات سيئة النوعيّة. فتكون النتيجة أن توضع البيانات على الرفّ ولا تُستعمل مما يُفضي بدوره إلى أسئلة حول قيمة الإحصاءات الرسميّة. فتكون النتيجة أن ينال المقصّ من مصادر التمويل مجدداً. يُشكّل الحوار سبيلاً إلى قطع هذه الحلقة المفرغة فهو ينمّي الوعي بين المستخدمين بشأن أهميّة البيانات ودرجة التعقيد في إنتاجها مما يُفضي إلى تخصيص بنود الميزانيّة بطريقة أكثر جدوى.

٢. ٤ - اتخاذ الخطوات التمهيديّة: وضع خريطة بالهيئات ذات المصلحة في الإحصاءات الاجتماعيّة

ما أن يقتنع المعهد الوطني للإحصاء بأنّ تمتين الحوار بين المستخدمين والمنتجين يستحق العناء، حتّى يُشكّل هذا الأخير خطوةً أولى باتجاه التفكير في الهيئات التي يجب إشراكها. فمن هم مستخدمو الإحصاءات الاجتماعيّة؟ ليست اللائحة في ما يلي حصريّة ولكنّها توفّر نقطة انطلاق للدول الراغبة في وضع خارطة بالجهات المعنيّة بالإحصاءات الاجتماعيّة.

في ما يلي أبرز مستخدمي البيانات:

- واضعو السياسات الرسميّة **من كلّ وزارة أساسيّة (على شتّى مستويات الحكم) - يُعتبرون جهات مسؤولة عن استخدام الإحصاءات الاجتماعيّة وهم يحتاجون إلى البيانات لشتّى أنواع الاستعمال: الإعلام والتصميم والتقييم وإعداد التقارير بشأن تطبيق السياسات وإحالتها إلى الوزراء أو المواطنين؛**

- المجتمع المدني، ضمناً المنظمات غير الحكوميّة - **وهو يؤدي دوراً فاعلاً في المساعدة على تحقيق حوكمة جيّدة. ولهذه الغاية، يجب أن يطلب «المجتمع المدني بأن تزوّده الحكومة بالمعلومات الضروريّة لإجراء الكشوفات والموازين. باستطاعة المجتمع المدني أن يتدخّل من أجل الحرص على أن يُشكّل بناء نظام معلومات اجتماعيّة واقتصاديّة مرضٍ شأناً ذات أولويّة».** (Le Nay، ٢٠٠٩[١٢]). **تستطيع المنظمات غير الحكوميّة العمل في العديد من المجالات ويُمكن أن تتخصص في مجالات الصحّة والتعليم والنوع الاجتماعي والعنف وغيرها من المجالات. وهي غالباً ما تستخدم البيانات لدواعي المناقشات الداخليّة التي تُجريها على سبيل المثال، لدى اتخاذ القرار بشأن الموقع الذي تتخذه حول سياسة معيّنة؛**

- **الوسط الأكاديمي** – من أساتذة وطلاب وباحثين – وهم يحتاجون إلى البيانات وإلى البيانات الكليّة على مستوى الوحدة. و حين تتوفّر البيانات تُشكّل المشاغل بشأن تشارك البيانات والسريّة عقبةً أمام أسرة البحث؛

- **خزّانات الفكر، ومعاهد البحث والأحزاب السياسيّة** والتي غالباً ما تستخدم البيانات وتُجري مسوحاً خاصةً بها من أجل إحاطة الرأي العام بالمعلومات حول القضايا ذات الصلة؛

- **البرلمان والبرلمانيّون** وهم من أهمّ مستخدمي البيانات يستعملونها بهدف تصميم السياسات ومساءلة الحكومة أو التحقيق في تأثير التشريعات؛

- **المنظمات الدوليّة والإقليميّة** والتي تُعنى باستخدام البيانات (لدواعي المقارنة كما البحث ووضع السياسات) وإنتاجها ونشرها (من خلال لوائح المؤشرات العالميّة التي تُعدّها)؛

- القطاع الخاص، **بما في ذلك المنشآت المحليّة ومتعددة الجنسيّات وهو يُشكّل عنصراً فاعلاً في عمليّة اتخاذ القرارات والتنمية وهو من الجهات الأساسيّة في استخدام الإحصاءات. ولكن في معظم الدول النامية، يوفّر النظام الوطني للإحصاء معلومات مفيدة محدودة لمشاريع العمل** (Le Nay، ٢٠٠٩).

- النقابات والمجالس الاقتصاديّة والاجتماعيّة **وهي تستخدم الإحصاءات الاجتماعيّة في معرض وضع السياسات الوطنيّة أو المدافعة في سبيل التغيير؛**

- وسائل الإعلام **وهي عنصر فاعل في استخدام الإحصاءات الاجتماعيّة ومساهم فاعل في النقاش العام. تُشكّل وسائل الإعلام سبيلاً معهوداً يتعلّم من خلاله الرأي العام قصصاً «إحصائيّة» أساسيّة من خلال أشخاص مختلفين يتمتعون بوجهات نظر سياسيّة مختلفة وهم غالباً ما يستخدمون وسائل الإعلام التي تُخاطب آراءهم. وعليه، يجب أن تكون جميع وسائل الإعلام مشاركة إذا أراد فرد أن يُحيط بجوانب النقاش كافةً. ويتطلّب هذا الأمر الذهاب إلى أبعد من مجرّد توفير البيانات لوسائل الإعلام. وهو يقتضي العمل مع هذه الأخيرة من أجل إعداد البيانات الصحفيّة التي يستطيعون استعمالها. كثيرة هي أنواع وسائل الإعلام وتختلف حاجات الصحفي الذي يبحث عن قصّة سريعة عن حاجات كاتب مقال مفصّل وبحثي.**

- شركات إعداد مسوح الرأي العام والبحوث في السوق **وهي تكتسب دوراً مهماً في إنتاج البيانات واستخدامها. ولا شكّ في أنّ تنامي عدد المسوح الالكترونيّة يُفيد عن احتمال توسّع هذا القطاع بصورة مستمرّة؛**

- الجهات الوسطية في البيانات، **من أفراد وشركات وهي تؤدّي دور العنصر الفعال. يُمكن أن يؤدّي هؤلاء المعنيّون «بإخبار القصص الإحصائيّة» دور الخبير في إعادة توضيب البيانات ونقلها إلى جمهورٍ أوسع.**

- الرأي العام **والذي يحصل في غالب الأحيان على المعلومات بصورة غير مباشرة (من خلال وسائل الإعلام) والذي يُبدي اهتماماً شديداً في الإحصاءات الاجتماعيّة من أجل المساعدة على الإضاءة على عمليّة اتخاذ القرارات (مثلاً «ما هي خصائص المنطقة التي أعيش فيها أو المدرسة التي أرسل أبنائي إليها؟») وعلى تمكين هؤلاء من مساءلة متخذي القرارات. تُشكّل هذه العناصر عنصراً أساسيّاً في ممارسة المواطنيّة.**

- مكاتب الإحصاء الوطنيّة **وهي تُعنى بإنتاج الإحصاءات واستخدامها حيث تستخدم المعاهد الوطنيّة للإحصاء وأسرة علماء الإحصاء الرسميين البيانات لأسباب عديدة أبرزها اعتماد علامة قياسيّة للمصادقة على البيانات الخاصة بها. ومن الأمثلة على استخدام الإحصاءات الاجتماعيّة على المستوى الداخلي استخدام بيانات القوى العاملة في تجميع الحسابات الوطنيّة.**

اختلاف سبل الوصول إلى البيانات باختلاف المستخدمين

لا بد من اعتماد إستراتيجيّات متنوّعة إذا أراد المعهد الوطني للإحصاء إقامة حوار مع المستخدمين وقد يرغب بعض المستخدمين أن يبدأوا العمل بعرضٍ حول ما هو متاح في حين يُفضّل آخرون الانطلاق من الطلبات. ويُبدي البعض استعداداً لتبادل المعلومات مطوّلاً في حين يُبدي غيره تردداً في تخصيص هذا القدر الكبير من الوقت. يبدأ البعض مع الأمل بالتأثير في المنتجات في حين لا يبحث آخرون سوى عما يبدو متاحاً.

وليس سهلاً تصنيف الطرق التي ينشدها المستخدمون للوصول إلى البيانات. فقد يرغب المستخدمون الوصول إلى فئات ثلاث من البيانات (مع مراعاة أنّ بعض المستخدمين قد يكونون مهتمين بأكثر من فئة بحسب حاجتهم).

- المستخدمون الذي يرغبون ببساطة الوصول إلى حقائق أساسيّة (السياسيّون أو الصحفيّون على سبيل المثال، والذين يوفّرون للمواطنين البيانات التي يحتاجونها)؛

- المستخدمون مثل الباحثين الأكاديميين الذين يرغبون في الوصول إلى مجموعات كاملة من بيانات وحدة المسح بهدف وضع القوالب أو لدواعي البحث والتحليل؛

- ومجموعة ثالثة قد تتضمن واضعي السياسيات الذين قد يرغبون في الوصول إلى مجموعات مقتضبة من البيانات بهدف فهم القصّة التي تستند إليها البيانات على سبيل المثال، من دون التماس حاجات إلى مجموعات متكاملة من بيانات وحدة المسح.

تتنوّع أوجه استخدام البيانات بقدر تنوّع مستخدمي البيانات

جدير أيضاً فهم أن ما ينجح لمستخدمي البيانات التقليديين أو ما ساعدهم ماضياً قد لا يُشكّل آليّةً مناسبةً لإشراك مستخدمين «غير تقليديين» في الحوار. ويحتاج هذا الأمر إلى اهتمامٍ خاص. فلا بدّ أيضاً من مراعاة دور الرأي العام فهو يستخدم الإحصاءات في حياته اليوميّة كما من أجل مساءلة واضعي السياسات في الديمقراطيّة. ولكنّ «الرأي العام» قد لا يكون مدعوّاً إلى المشاركة في جلسة تشاور أو حضورها. فهل تتولّى مجموعات من منظمات غير حكوميّة على سبيل المثال، التكلّم بالنيابة عنه؟ هذه أسئلة شاملة ومن غير المنطقي الإجابة عليها لأنّ ما قد يفلح في بلدٍ أو قطاعٍ قد لا يفلح في قطاعٍ آخر بل يجب أن تأخذ به الجهات المسؤولة عن تنظيم حوار.

يُبيّن الجدول في ما يلي بعضاً من مستخدمي البيانات المختلفين في مجتمع محدد ناهيك عن البيانات التي يطلبونها ومصدرها والوسائل المفضلة لإخراجها.

[١٢] http://paris21.org/sites/default/files/strategy-LeNay-Consortium09.pdf

فهم البيئة والفعاليّات

الخانة ٨

أمثلة عن حاجات البيانات موزّعة بحسب مستخدمين مختلفين

استخدام البيانات	مصدر البيانات	مثال عن البيانات المستخدمة	فئة المستخدمين
١. الحكومة			
مؤشرات رصد وبيانات معدّة لتخطيط السياسات	سجلات إداريّة	إحصاءات حيويّة حول الولادات والوفيّات	وزارة عموديّة مثل وزارة الصحّة
بيانات مفضّلة للسياسة المحليّة والتخطيط	سجلات إداريّة وإحصاءات حول الأسر	بيانات ضيّقة النطاق على المستويات المحلّية	الإدارة الإقليميّة والمحليّة
٢. البحث			
دراسات أكاديميّة	إحصاءات حول الأسر	بيانات صغرى	الهيئات الأكاديميّة والطلاّب
دراسات وتوقعات اقتصاديّة واجتماعيّة	إحصاءات حول الأسر	بيانات صغرى	خزّانات الفكر ومعاهد البحوث
٣. المنظمات			
مؤشرات منمطة	سجلات إداريّة وإحصاءات حول الأسر	بيانات منمطة	منظمات متعددة الأطراف وإقليميّة
٤. مشاريع العمل			
التخطيط لإنشاء مشاريع عمل جديدة	سجلات إداريّة وإحصاءات حول الأسر	بيانات حول القوى العاملة	مشاريع العمل
٥. المجتمع المدني			
الضغط والبحث	إحصاءات حول الأسر	مؤشرات حول مجالات الاهتمام الأساسيّة	المنظمات غير الحكوميّة
٦. الرأي العام			
معلومات حول نوعيّة المدارس والتي تُساعد الأهل	سجلات إداريّة	إحصاءات حول التعليم	الأفراد
معلومات اقتصاديّة واجتماعيّة (رسوم بيانيّة ومخططات) لنقل الأخبار	سجلات إداريّة وإحصاءات حول الأسر	إحصاءات جارية أو معلومات متخصصة	وسائل الإعلام

الخانة ٩

أفضل الممارسات في عقد الحوار في المنطقة

- في فلسطين: من الممارسات التي تستحق الذكر المقاربة التي اعتمدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في إقامة الحوار مع المستخدمين. يحتفظ الجهاز بلائحة بأسماء «الأقسام الصديقة» أي الأفراد الذي يُبدون اهتماماً في الإحصاءات الاجتماعيّة والذين يُمكن الاتصال بهم من أجل مناقشة عمليّة تجميع بيانات جديدة أو الذين يُمكن دعوتهم إلى ورشة عمل، الخ. ويجري تنظيم هذه اللائحة بحسب القطاع الإحصائي الذي يُبدي كلّ شخص اهتماماً به.
- في المغرب: تقترح وزارة الصحّة مقاربة من ثلاث خطوات من أجل رصد مؤشرات أساسيّة في قطاع الصحّة:

١. وضع خارطة بأصحاب المصلحة والتي تُساعد على إنشاء اللجنة الوطنيّة للقضايا السياسيّة ولجان فرعيّة موضوعية تُعنى بالمسائل الفنيّة؛

٢. تقييم حاجات المستخدمين والمخرج النهائي بالاستناد إلى مؤشرات الأهداف الإنمائيّة للألفيّة؛

٣. إقامة خارطة طريق من أجل عقد الحوار مع المستخدمين.

يُفترض بمحصّلة هذه العمليّة أن تُنتج إلى الإجابة على الأسئلة في ما يلي:

- من هم أصحاب المصلحة؟
- ما الذي يستطيع المعهد الوطني للإحصاء أن يُنتجه؟
- ما هي حاجات المستخدمين؟
- كيف يُمكن رصد مجموعة من المؤشرات الأساسيّة حول قطاع الصحّة على المستوى الوطني ومن هي الجهات المسؤولة عن إنتاجها؟

المصدر: معلومات تمّ تشاركها في خلال اجتماعات مجموعة العمل المنعقدة للتداول في الدليل.

٢. ٥ - الدعوة إلى الحوار: هل تُسبب إشكاليّةً لعلماء الإحصاء؟

بعد الاعتراف بالدور البناء الذي يضطلع به الحوار بين المنتج والمستخدم، تُطرح الأسئلة التالية: «هل يُسبب الموضوع إشكاليّةً بالنسبة إلى الدولة؟» و«ما هي الأمور التي يجب تحسينها أو تفعيلها؟»

كيف توضع الأمور في نصابها في مجال الأعمال؟

الخطوة ١: معالجة حجم الهوّة الحتميّة بين المنتجين والمستخدمين وطبيعتها.

لا بدّ من مراعاة الأسئلة في ما يلي:

- ما هي وتيرة الحوار بين المنتجين والمستخدمين؟
- ما هو الشكل الذي يتخذه الحوار؟
- من هم المنتجون والمستخدمون المشمولون؟
- ما هي جدوى هذه المشاورات؟
- هل تعمل المجموعات الشريكة على الوتيرة نفسها أو في الفلك نفسه؟

لا تسهل الإجابة على هذه الأسئلة. فالمجال دوماً مفتوح أمام التحسين في أي بلد ولكن حين تكون المصادر محدودة فمن المجدي وضع الأمور في نصبها وتبرير الحاجة إلى تفعيل الحوار وتعزيزه.

- إلى أي درجة يُبدي المستخدم أو المجتمع المحلّي دعماً أو نقداً لمجموعة الإحصاءات الاجتماعيّة الحاليّة؟

يُمكن طرح أسئلة أكثر تحديداً مع مراعاة النشاطات التي يُخطط لها المنتجون ومنها:

- هل يُعمل بمنتدى محدد لمناقشة استبيانات المسح مع المستخدمين؟
- هل يتم التناقش في نسق المنشورات مع المستخدمين؟

هذا وسيكون من المجدي مخاطبة نماذج عمليّة بناء الإحصاءات في قطاع الأعمال من أجل مراعاة المواقع التي يرتدي فيها الحوار أهميّة ضمن العمليّة الإحصائيّة وتقييم ما يتم حاليّاً إنجازه على مستوى الدولة. يعرض نموذج UNECE العملي العام للأعمال الإحصائية GSBPM مثل هذه العمليّة[١٢]. ويُمكن الوقوف عند الحوار على محطات عديدة من نموذج العمل. ولعلّ الحوار سيكون أكثر فعاليّةً في حال عُقد في خلال إحدى خطوات النموذج:

١. ١ تحديد الحاجة إلى المعلومات
١. ٢ إعداد استشارة حول الحاجات والمصادقة على نتائجها
١. ٣ تحديد الأهداف على مستوى المخرجات
٤. ١ تحديد المفاهيم
١. ٢ تصميم المخرجات
١. ٦ إعداد مسودة عن المخرجات
٢. ٦ المصادقة على المخرجات
٢. ٧ إعداد المنتجات المعدّة للنشر
٧. ٤ الترويج للمنتجات المعدّة للنشر
٧. ٥ إدارة المساعدة الممنوحة للزبائن
٨. ١ تحديد قواعد الأرشفة
٨. ٢ إدارة مستودعات الأرشيفات
٨. ٣ المحافظة على البيانات والميتاداتا المتصلة بها
٨. ٤ إلغاء البيانات والميتاداتا المتصلة بها
٩. ١ تجميع المساهمات المعدّة للتقييم
٩. ٢ إجراء التقييم
٩. ٣ الاتفاق على خطّة عمل

الرسم البياني ١: المستويات ١ و ٢ من نموذج UNECE العملي العام للأعمال الإحصائية GSBPM

إدارة الجودة / إدارة الميتاداتا								
١ تحديد الحاجات	٢ التصميم	٣ البناء	٤ الجمع	٥ معالجة البيانات	٦ التحليل	٧ التعميم	٨ الأرشفة	٩ التقييم
١. ١ تحديد الحاجات إلى المعلومات	١. ٢ تصميم المخرجات	١. ٣ تصميم أدوات جمع البيانات	١. ٤ استخراج العيّنات	١. ٥ دمج البيانات	١. ٦ إعداد مسودة عن المخرجات	١. ٧ تحديث أنظمة تعميم المعلومات	١. ٨ تحديد قواعد الأرشفة	١. ٩ تجميع المساهمات المعدّة للتقييم
٢. ١ إعداد استشارة حول الحاجات والمصادقة على نتائجها	٢. ٢ تحديد مواصفات المتغيّرات	٢. ٣ إنشاء مكوّنات علاج البيانات وإغناؤها	٢. ٤ وضع عمليّة تجميع البيانات في نصابها	٢. ٥ تصنيف البيانات وترميزها	٢. ٦ المصادقة على المخرجات	٢. ٧ إعداد المنتجات المعدّة للنشر	٢. ٨ إدارة مستودعات الأرشيفات	٢. ٩ إجراء التقييم
٣. ١ تحديد الأهداف على مستوى المخرجات	٣. ٢ التعريف بمنهجيّة تجميع البيانات	٣. ٣ تحديد عمليّة دفق البيانات	٣. ٤ جمع البيانات	٣. ٥ مراقبة البيانات وتصنيفها وتصويب الخلل	٣. ٦ التحليل والتفسير	٣. ٧ إدارة عمليّة إخراج البيانات المعدّة للنشر	٣. ٨ المحافظة على البيانات والميتاداتا المتصلة بها	٣. ٩ الاتفاق على خطّة عمل
٤. ١ تحديد المفاهيم	٤. ٢ التعريف بمنهجيّة أخذ العيّنات	٤. ٣ اختبار نظام إنتاج البيانات	٤. ٤ إنهاء عمليّة جمع البيانات	٤. ٥ عزو البيانات إلى مصدرها	٤. ٦ إعمال الرقابة على السريّة		٤. ٨ إلغاء البيانات والميتاداتا المتصلة بها	
٥. ١ التحقق من توفّر البيانات	٥. ٢ تصميم منهجيّة المعالجة الإحصائيّة	٥. ٣ اختبار عمليّة الإنتاج		٥. ٥ استخراج متغيّرات ووحدات إحصائيّة	٥. ٦ وضع اللمسات الأخيرة على النتائج			
٦. ١ إعداد دراسة الجدوى	٦. ٢ التعريف بنظام إنتاج دفق المعلومات وإدارتها	٦. ٣ وضع اللمسات الأخيرة على نظام الإنتاج		٥. ٦ احتساب الموازين الترجيحيّة				
				٥. ٧ احتساب المجموع				
				٥. ٨ وضع اللمسات الأخيرة على ملفات البيانات				

يحب الإبقاء على الحوار بهدف الحرص على أن تبقى المعلومات دقيقة وبهدف التشجيع على تعزيز العلاقة بين المنتجين والمستخدمين مما يُفضي إلى توطيد أواصر الثقة والفهم.

ومن الطبيعي أن يبدأ العمل مع المؤسسة (المؤسسات) الوطنيّة التي تُدير النشاطات الإحصائيّة مثل المجلس الوطني للإحصاء في حال وجوده. ومن المهم الوقوف عند أهميّة الحوار الذي يُشكّل جزءاً من الإستراتيجيّة الوطنيّة للإحصاء (في حال وجودها) والتي تُحدد الحاجات الوطنيّة المنظورة إلى المعلومات.

[١٣] http://www.unece.org/stats/gsbpm.html

الخطوة ٢: في كفّة الميزان: هل إسقاط الحوار بالكامل أفضل من إقامته؟

مجدداً، تصعب الإجابة على هذا السؤال ولكن حيث يقوم مجتمع مدني وإعلام يُصبح توقّع الحوار ممكناً. وفي حال لم يكن الاتصال بالمستخدمين متكرراً، في ظلّ استبعاد بعض المستخدمين المحتملين بصورة جزئيّة أو كاملة، أو في حال سُجّلت درجة رضا متدنيّة حيال نظام الإحصاءات الاجتماعيّة الإجمالي، فمن المرجح أن يُشكّل تحسين الحوار إستراتيجيّة فعالة من حيث الكلفة من أجل تحسين استخدام البيانات ضمناً في عمليّة اتخاذ القرارات.

الخانة ١٠

الحوار في خلال مسح استخدام الوقت لعام ٢٠١٢ في الجزائر

وقّعت الحكومة الجزائريّة مع الأمم المتحدة «برنامجاً مشتركاً من أجل إحقاق المساواة بين النوع الجنسين وتمكين المرأة» في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٩. يُشكّل هذا البرنامج محطة دعم للسياسات والإستراتيجيّات الوطنيّة في المنطقة. وتتضمن خطّة العمل المختارة مسحاً وطنيّاً حول استخدام الوقت (Enquête nationale sur l'emploi-temps . ENET) وتُناط المهمّة بالديوان الوطني للإحصائيات لكونه المسؤول عن إعداد المعلومات الإحصائيّة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ترصد هذه العمليّة وهي الأولى من نوعها في الجزائر والتي نُفذت في العام ٢٠١٢، نشاطات السكان اليوميّة وتوزيع الوقت بين النشاطات المهنيّة والمنزليّة والترفيهية والفيزيولوجيّة.

وحيث أنّ النطاق الذي يشمله هذا النوع من المسوح هو نطاق شامل، اعتمد المكتب الوطني للإحصاء إستراتيجيّة تطبيق تستند إلى مقاربة تشاركيّة تشمل المستخدمين المحتملين لنتائج المسح عبر مختلف محطات المشروع.

تمّ اختيار المستخدمين من الإدارات في ما يلي: الوزارة المسؤولة عن الأسرة ووضع المرأة، وزارات التضامن الوطني والفلاحة والتنمية الريفيّة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والرياضة والشباب، والاستشراف والإحصائيات ناهيك عن مسؤولين من الديوان الوطني للإحصائيات والذين تُناط بهم مسؤوليّة الحسابات الوطنيّة.

رمى الحوار إلى تحقيق هدفين أساسيين:

يقضي الهدف الأوّل بالاستجابة لحاجات المستخدمين لا سيّما في مجالات تصميم السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة وتطبيقها ورصدها والإحصاءات المتصلة بالموضوع بما في ذلك إحصاءات النوع الاجتماعي والاستخدام الاقتصادي في قطاع غير السوق والسمات الخاصة به والإحصاءات المتصلة بحاجات الشباب في قضايا الرياضة والنشاطات الثقافيّة وإنّما أيضاً الإحصاءات المتصلة بالحياة المجتمعيّة للأسر الجزائريّة.

يقضي الهدف الثاني بتعميم هذا المسح على مستخدميه بهدف زيادة التوعية على استخدام نتائج المسح المُثلى كلّ ضمن نطاق اختصاصه ورصد الاستعمال المحتمل لمخرجات المسح.

واجتمع المستخدمون المحتَملون لمسح ENET بهدف مناقشة الاستبيان واعتماده منذ مطلع المشروع في شهر نيسان/أبريل ٢٠١١. أجري الحوار في خلال ورش عمل فنيّة للتباحث في الاستبيانات وتحسينها من أجل الاستجابة لحاجات مختلف الفعاليّات. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المستخدمون في اجتماعات ومنتديات منهجيّة عقدها الديوان الوطني للإحصائيات بهدف الإفادة من الخبرات الدوليّة في الميدان (بما في ذلك ورشة العمل التي جرى تنظيمها ضمن إطار برنامج ميدستات III حول «عقد المسوح بشأن استخدام الوقت ومعالجتها في دول الاتحاد الأوروبي» والذي انعقد يومي ١٨ و١٩ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١١ في جنيف.

الخانة ١٠

الحوار في خلال مسح استخدام الوقت لعام ٢٠١٢ في الجزائر

تحوّل الحوار إلى عمليّة دائمة ومستمرّة تمّت المحافظة عليها طوال مدّة المشروع على مستوى تصميم الاستبيان وتطبيقه الميداني ناهيك عن عرض النتائج الأوليّة والنهائيّة. ولقد زوّد الحوار الديوان الوطني للإحصائيات بفرص تحسين قدرته على الاستجابة لحاجات إحصائيّة محددة وتحاليل معمّقة.

وكان هذا التشاور مفيداً في نواحٍ عديدة:

- اكتسب المستخدمون معلومات أكثر بشأن هذا النوع من المسوح على اعتبار أنّ هذا المسح كان الأوّل من نوعه في الجزائر. ويجب أن يروِّج هذا الأمر لاستخدام نتائج المسح بصورة أوسع نتيجة الوعي حيال التوقعات التي يولّدها؛
- أخذت المشاغل المتصلة بهذا النوع من التحقيقات بعين الاعتبار وتمّ تعديل استبيان المسح على ضوئه. عرض المستخدمون الاقتراحات في خلال ورشة عمل فنيّة وتمّ دمج بعض الاقتراحات في الاستبيان في حين استبعد البعض الآخر نتيجة عدم امتثاله لأهداف المسح. أوجدت ورشة العمل هذه مناخاً من الحوار السليم والشفاف بين الشركاء. وفي نهاية المطاف، تمّت مراجعة الاستبيان على ضوء هذه التبادلات كما أجري نقاش مع الخبراء الذين يعملون على إجراء تحقيقات مماثلة في دول أخرى.

بصورة عامة، كما هي الحال بالنسبة إلى ENET، يتشاور الديوان الوطني للإحصائيات مع المستخدمين بصورة مختصة وليس كجزءٍ من إطار عمل مؤسسي عام.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر.

يُبدي المستخدمون اهتماماً شديداً في البيانات وسوف يُرحِّبون في غالب الأحيان بفرصة مناقشة حاجاتهم إذا رأوا في المداولات منفعةً. ومع أنّ الإحصاءات لم تلقَ على الأرجح التثمين الكافي في المنطقة سوى مؤخراً، إلاّ أنّ هذا الاتجاه إلى تغيّر في دول الخليج حيث تُخصص موارد إضافيّة للإحصاءات الاجتماعيّة على ضوء تنامي أهميّة استخدام الشواهد في السياسة الاجتماعيّة.

هذا ومن المهم التذكر بأنّ الحوار لن يحمل بالضرورة المعهد الوطني للإحصاء على تغيير عمله. وفي بعض الأحيان يكون الحوار السبيل الوحيد إلى تفسير إستراتيجيّة المعهد الوطني للإحصاء لأصحاب المصلحة.

٢. ٦ - الحوار بذاته: ما هي المواضيع قيد التداول؟

كثيرة هي المقاربات حيال إجراء الحوار كما سنرى في الجزء ٣. ولكن يحتاج أي حوار بشكلٍ أساسي إلى التوفيق بين إنتاج البيانات الإحصائيّة وحاجات الجهات التي تستخدمها.

يمرّ الحوار بمراحل ثلاث:

١. يجب أن يتم رصد حاجات المستخدمين والتعبير عنها أمام المنتجين؛
٢. يجب رصد أهداف المنتجين ومناهجهم وقدراتهم والضوابط المفروضة عليهم والتعبير عنها أمام المستخدمين؛
٣. يجب أن يُعقد حوار دائم بين المستخدمين والمنتجين بهدف التوفيق بين متطلّباتهم والتقريب في ما بينهم.

يُفترض أن يُضفي ذلك في نهاية الأمر إلى إنتاج إحصاءات اجتماعيّة أكثر جدوى وصلة وإلى تحسين فهم المستخدمين حيال ما يستطيع المنتجون تحقيقه. كما يجب أن يضمن هذا الأمر بأنّ يكون المستخدمون أكثر إلماماً بالإحصاءات الاجتماعيّة وبجدواها بالنسبة إلى عمليّة اتخاذ القرارات.

٢. ٦. ١ - فهم حاجيات المستخدمين والتعبير عنها

تتعدد المقاربات المتاحة أمام فهم ما يقتضيه المستخدمون فعلاً وقد تُجدي بعض المقاربات فعاليةً أكبر حيال بعض المستخدمين منه حيال البعض الآخر.

وعليه، غالباً ما يكون من المجدي التباحث في كلّ مجالٍ من مجالات الإحصاءات الاجتماعيّة (الصحّة والتعليم والعمل الخ) منفرداً ومع مجموعات مختلفة من المستخدمين. وتُعدّ هذه العمليّة أكثر العمليّات طبيعيّة وانفتاحاً على الإدارة لا بل أيسرها على الفهم بالمقارنة مع إجراء نقاش عام حول «الإحصاءات الاجتماعيّة»[١٤].

ولا بدّ في هذا الصدد من إجراء نوعين من المداولات:

- تتصل **المجموعة الأولى** بنظرة المستخدمين حيال الإحصاءات الحاليّة المتاحة في كلّ مجال.

يُمكن أن تتمحور الحوارات حول أبعاد النوعيّة:

- هل الإحصاءات ذات صلة، وموائمة للحاجات ويُمكن الوصول إليها الخ، وما قصد المستخدمين من هذه المصطلحات؟
- أي من أبعاد النوعيّة مهمّاً لكلّ من المستخدمين؟
- ما هي المخرجات الإحصائيّة الأكثر والأقل استخداماً (من دون إغفال أنّ الموارد هي محدودة ويُمكن في الإضافات في مجالٍ محدد أن تُفضي إلى نقصٍ مجالٍ آخر؟)

ومن المرجح ألاّ يكون العديد من المستخدمين المحتملين على بيّنةٍ من وجود المعلومات أصلاً (ومن شأن إحاطة هذه المجموعة علماً بالبيانات المتاحة أن يحمل قيمةً مضافةً على الحوار).

ترتبط الأسئلة التي قد يتساءل بشأنها شخصٌ بطبيعة الظروف. ولا بدّ من طرح مجموعة مختلفة من الأسئلة ضمن نطاق منتدى نظامي بين المنتج والمستخدم بالمقارنة مع تلك المتصلة بمسائل مختصة.

وحين يكون المنتدى النظامي متاحاً أصلاً، فهو يُشكّل مكاناً طبيعياً لبدء الحوار. ومن الأسئلة التي يجدر طرحها: «هل التعويل على هذا المنتدى دون سواه كافياً من أجل مناقشة أولويّات هذا القطاع من الإحصاءات مناقشةً مشروعةً وتشاركيّة؟» هذا ويُمكن التشاور مع طيفٍ أكبر من المستخدمين – يكون أوسع من الذين يحضرون المنتدى النظامي – فتلتمس الحاجة إلى حوارٍ تكميلي آخر. أمّا في المجالات الإحصائيّة التي لا تستوجب قيام منتدى نظامي فتبرز الحاجة إلى مقاربة مختصة.

ولا شكّ في أنّ تنوّع أصناف الحوار سيُناسب أنواعاً مختلفةً من المستخدمين وقد تتراوح هذه الأخيرة بين مسح هيكلي لآراء المستخدمين وحوارٍ مفتوح.

- ويجب على **مجموعة ثانية** من الحوارات أن تنظر في أولويّات المستخدمين لإعداد مخرجات إحصائيّة جديدة.

يشمل هذا على الأرجح:

- المجالات الناشئة التي تقتضي – أو يرجح أن تقتضي – أدوات جديدة لتجميع البيانات (مثل مسح حول الاستخدام والوقت)؛
- تنقيح مجموعات البيانات المتوفّرة (من أجل إعداد بيانات أكثر تفصيلاً على سبيل المثال)؛
- باستطاعة أدوات أو منتجات جديدة أن تُساعد المستخدمين على الحصول بدرجةٍ أفضل على البيانات التي يحتاجون إليها (فهل يحتاجون للوصول إلى بيانات صغرى مجهولة الهويةّ على سبيل المثال؟)؛
- أو سبل جديدة للتواصل والوصول إلى البيانات أو نشرها.

يرتدي الحوار حول الحاجات «الجديدة» أهميّة تتخطّى مجرّد رصد الحاجات والبيانات المتاحة. كما يتمحور الحوار حول مناقشة مقام البيانات الجديدة وقيمتها ضمن مخرجات الإحصاءات الرسميّة الإجماليّة (مع الإبقاء حاضراً في الذهن أنّ الإحصاءات الرسميّة هي سلعة عامة لا سيّما حين تكون ممولة بواسطة الأموال العامة). يُعطي هذا الحوار شرعيّة للقرارات اللاحقة حول إنتاج البيانات. وفي حال تمّ رصد حاجات جديدة فلا بدّ من تلبية هذه الأخيرة على حساب العمل الجاري. ومجدداً، من الأفضل اتخاذ القرار بشأن العمل الذي يجب التوقف عنه – وهو قرار حساس يُتخذ على ضوء مداولات دقيقة مع المستخدمين.

[١٤] مع أنّ الحاجة إلى هذه الحوار ضروريّة، في حال كان المعهد الوطني للإحصاء مثلاً بصدد مناقشة خطط عقد مسح اجتماعي شامل.

الخانة ١١

هيكليّة الحوار

يُمكن أن يُعقد الحوار على محطات أساسيّة ثلاث:

١. محطّة الإنشاء والتي يبدأ عندها الحوار. من المهم في هذا الصدد تفسير العمليّة والغاية من الحوار ناهيك عن إدارة التوقعات. وباختصار، يُشّكل الحوار سبيلاً إلى خدمة المستخدمين بشكلٍ أفضل في ظلّ الاعتراف بالكلفة والصعوبة المترتبة عن تجميع البيانات. تتخلل هذه المرحلة جهود إقامة العلاقة.

٢. مرحلة التوضيح: ترتدي هذه المرحلة أهميّة من أجل فهم مقتضيات المستخدم وقدرات المنتج. وفي هذه المرحلة من المهم أيضاً أن يُحاول المسؤولون الإلمام بكيفيّة استخدام الإحصاءات المتاحة استخداماً أفضل. وما الغرض من استخدامها؟ وغالباً ما يُفكّر المستخدمون بأنّهم بحاجة إلى بعض الإحصاءات في حين أنّهم غالباً ما يحتاجون إلى المعلومات (من منتجين آخرين).

أسئلة أساسيّة يجب طرحها على هذا المستوى وتتضمن النواحي التالية:

- هل الطلب هو مجرّد طلب طارئ أو هل تلتمس الحاجة إلى البيانات بصورة منتظمة؟
- من هي الفئات المستهدفة؟
- ما هو مستوى التصنيف المستخدم؟
- إلى أي درجة يجب أن تكون البيانات موائمة وهل يعي المستخدمون الهوّة الزمنيّة الفاصلة؟
- ما هي درجة الدقّة المنشودة؟
- هل يحتاج المستخدمون إلى المساعدة في تفسير البيانات؟
- هل من حلول بديلة لإنتاج بيانات أكثر مواءمة؟
- من الذي سيُسدد كلفة البيانات والخدمات الجديدة؟
- هل سيكون هذا الأمر على حساب إنتاج إحصاءات أخرى؟
- هل مستوى التحليل، إن وُجد، مناسب وكافٍ؟

٣. في خلال المحطة الأخيرة، وهي مرحلة السير إلى الأمام، يتعيّن على الجهة التي استهلّت الحوار أن تشرح في كلّ مرحلةٍ من مراحل العمليّة: ماهية الخطوات اللاحقة والسبيل إلى اتخاذ القرارات وموعدها وطريقة إقامة آليّة مناسبة لعقد مشاورات لاحقة.

المصدر: معلومات تمّ تشاركها في خلال اجتماعات مجموعة العمل المنعقدة للتداول في الدليل.

الخانة ١٢

مرحلة التوضيح: مثال عن بوليفيا

إذا طالب المستخدمون بالبيانات فمن المهم الاستعلام عن سبب حاجاتهم إلى المعلومات والنيّة من استخدامها. ففي بوليفيا على سبيل المثال، اقترحت وزارة التخطيط أن يوفّر المعهد الوطني للإحصاء بيانات على المستوى المحلّي بشأن الصحّة والتعليم. استمدت البيانات من التعداد واستخدمت من أجل تخصيص الموارد. ولكنّ وعت الوزارة لاحقاً أنّ مدّة ١٠ سنين ستنقضي قبل أن تتوفّر بيانات جديدة وهو خطّ زمني لم يكن مناسباً من أجل تحديث البيانات التي تحتاج إليها الوزارة. فلم يشرح المعهد الوطني للإحصاء القيود المترتبة عن استخدام بيانات التعداد ولم تستعلم الوزارة عن المدى البعيد.

المصدر: معلومات تمّ تشاركها في خلال اجتماعات مجموعة العمل المنعقدة للتداول في الدليل.

يُمكن أن تنعقد هذه الحوارات بطرقٍ مختلفة. ومن السبل التي أثبتت جدواها إجراء مسح حول حاجات المستخدم.

وقد تقضي نقطة الانطلاق بإرسال استبيان خطّي إلى مجموعة واسعة من المستخدمين والتماس إجابة خطيّة منهم قبل متابعة المسألة مع المستخدمين الأساسيين بمزيدٍ من التفصيل. ومن المهم تشجيع المستخدمين على الإجابة والتعبير عن الحاجات بصورة متماسكة. ويُمكن التماس محفّزات عديدة تشرح منافع العمليّة من أجل تشجيع المستخدمين على المشاركة في التمرين. يتمتع التمرين بطيفٍ من الحسنات ومنها:

- وصول أسهل إلى قواعد البيانات والمخرجات الإحصائيّة؛
- علاقة تفاعليّة تسمح للمستخدمين بأن يوفّروا مدخلات بشأن تحديد الأولويّات الإحصائيّة وتحسين سبل التعاطي مع طلباتهم؛
- التزام منتجي البيانات الامتثال لرزنامة مُعدّة سلفاً لنشر البيانات؛
- تزويد مستخدمي البيانات المرجعيّة (ميتاداتا)مفصّلة؛
- الشفافية حول مناهج تجميع البيانات والتغييرات المنهجيّة؛
- نصيحة فنيّة حول استخدام المخرجات الإحصائيّة وتحليلها.

الخانة ١٣

ممارسة حميدة من دليل الأمم المتحدة حول إدارة التعداد لإجراء تعدادات السكان والمساكن، ٢٠٠١

«تقضي الخطوة الأولى في عمليّة استشارة المستخدمين بتحديد موقع وكالة التعداد من مضمون التعداد. ومع أنّ النيّة في عمليّة التشاور تقضي بتلبية طلبات المستخدمين قدر المستطاع، فمن الضروري تحديد المواضيع المؤاتية والتي يُمكن دمجها في التعداد. ولدى تقييم مواضيع التعداد المحتملة، يُمكن استخدام المعيار الشامل أدناه للدلالة:

(أ) هل يرتدي الموضوع أهميّة وطنيّة أساسيّة؛

(ب) هل تلتمس مجموعات صغيرة من السكان أو مساحات جغرافيّة ضيّقة حاجةً إلى البيانات حول الموضوع؟

(ج) هل الموضوع مناسب ويُمكن دمجه في التعداد؟

(د) هل يتوفّر ما يكفي من الموارد من أجل جمع البيانات الخاصة بهذا الموضوع ومعالجتها؟

(ه) هل الموضوع متاح للمقارنة الدوليّة؟

يُسلّط هذا الاقتباس الضوء على عناصر مهمة من حوارات عديدة: ما هي الأسئلة التي ترتدي أهميّة مشتركة، ما هو مستوى التفصيل المنشود، ما هي الكلفة/المنفعة المترتبة عن المقايضة بين خيارات عدّة وهل يُعمل بقواعد دوليّة متفق عليها؟

المصدر: دليل الأمم المتحدة حول إدارة التعداد لإجراء تعدادات السكان والمساكن، ٢٠٠١

ما أن يتم التعبير عن الحاجات حتّى تدخل المقتضيات في منافسة تستوجب ترتيب أولويّات عديدة. ولا سبيل يسير إلى هذه العمليّة وبالتالي لا بدّ من التماس رأي علماء الإحصاء. تعتمد الأولويّات على الأرجح على مستوى المطالبة بأفكار متنافسة (مع مراعاة أهميّة المستخدم ووجهة الاستخدام التي أعدّت الإحصاءات لغايتها) ناهيك عن الكلفة المترتبة عنها.

الخانة ١٤

الاستبيان حول رضا المستخدم في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

عقد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسحاً عام ٢٠٠٨ بهدف قياس درجة رضا المستخدمين ومعرفة ما يُنشده المستخدمون من الجهاز. يتيح الجهاز نسخة ورقيّة والكترونيّة عن المسح (http://www.pcbs.gov.ps).

وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم الجهاز (نموذج التقييم الذاتي لمدراء المشاريع DESAP) وهو استبيان مفصّل لمدراء المسح وقد أعدّته أوروستات لمساعدتهم على تقييم المسح. وهو واحد من الإجراءات التي يستخدمها الجهاز بهدف تزويد المستخدمين ببيانات دقيقة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

فور الانتهاء من تجميع المعلومات، قد يشعر المعهد الوطني للإحصاء بأنّه جاهز لرصد التغييرات التي تطرأ على برنامج العمل الإحصائي. ولكن قبل إدخال التغييرات، فلا بدّ له من تفسير موقع البرنامج للمستخدمين.

تُشكّل هذه المرحلة خطوةً أساسيّةً في العمليّة. وكما سبق وتباحثنا، يُشكّل التشاور مع المستخدمين أداة عمل أساسيّة بالنسبة إلى المعهد الوطني للإحصاء. وهو يُساعد على ضمان جدوى الإحصاءات واستخدامها. ولكن يجب أن يتسم التشاور بالأصالة حيث يكون المعهد الوطني للإحصاء جاهزاً للإصغاء إلى المستخدمين والاستجابة لهم. أمّا التشاور مع المستخدمين وعدم الاستجابة لهم على النحو المناسب فهو أسوأ من عدم التشاور معهم على الإطلاق. حيث ستتأكد شكوك للمستخدمين الذين يطرحون أصلاً علامة استفهام حيال استعداد المعهد الوطني للإحصاء للإصغاء إن التمس الأخير رأيهم ولم يأخذ به. ولا يعني هذا أن يؤخذ بكلّ تعليق بل أن يتم الردّ على كلّ تعليق وهذا ينمّ عن أخلاق حميدة.

٢. ٦. ٢ - تقييم قدرات المنتجين والعقبات التي يصطدمون بها

تقضي خطوة أوليّة مفيدة بتقييم درجة رضا المستخدمين من نظام الإحصاءات الاجتماعيّة المعمول به. ويمكن أن يتم تقييم درجة رضا من خلال إجراء مسح. ومن المقاربات المعتمدة لتجميع البيانات ما خلصت إليه دائرة الإحصاءات في الأردن من خلال «مسح حول رضا المستخدم حيال البيانات» والمتاح في الملحق رقم ٤.

تقضي الخطوة اللاحقة برصد قدرات المنتجين والعقبات التي يصطدمون بها لناحية نوعيّة البيانات وسريّتها وكلفتها الخ. ويجب أن تتضمن هذه الخطوة جميع الجهات المعنيّة بإنتاج الإحصاءات الاجتماعيّة ويجب أن يتم تشاركها مع المستخدمين المعنيين بالحوار وهذا شرط أساسي لتحقيق محصّلات جيّدة.

غالباً ما يتفاجأ المستخدمون من محصلّة التقييم التي تصف تعقيد الدورة الإحصائيّة وعليه يتعيّن على المعهد الوطني للإحصاء أن يصف الدورة مثلاً محطات العمل الإحصائي ومختلف المدخلات التي تقتضيها (تصميم الاستبيان وأطر المعاينة...) ناهيك عن الأعداد المحدودة من العاملين الماهرين المتاحين لإجراء العمل.

هذا ومن الأهميّة أن يشرح المعهد الوطني للإحصاء العقبات التي يصطدم بها لناحية احترام الخصوصيّة والحدّ من عبء الإجابة ناهيك عن المبادئ الأساسيّة التي تتوخاها الإحصاءات الرسميّة (مراجعة الملحق رقم ٢) مثل الحياد في ظلّ الاعتراف بأنّ المعهد يُشكّل عادةً جزءاً من الحكومة رغم أنّه لا ينتمي لطرفٍ سياسي.

إن إنتاج الإحصاءات الاجتماعيّة يعجز أن يُلبّي حاجات جميع المستخدمين. وعليه، قد يكون من المجدي أن يوضح علماء الإحصاء منذ البداية أي الإحصاءات الاجتماعيّة يتم إنتاجها بحسب أطر العمل الدوليّة المتفق عليها ومتى يكون نطاق التغيير محدوداً.

ولكن حين تلبّي البيانات طلباً محدداً، يجب أوّلاً معرفة إذا كانت البيانات متاحة أصلاً. وإذا لم تكن متاحة فما هي الإمكانات؟ وهل تلتمس حاجة إلى إجراء مسحٍ جديد؟ هل يُمكن تجميع البيانات عن طريق تعديل صكّ متاحٍ أصلاً؟ وهل البيانات متاحة من مصادر إداريّة؟

وبناءً عليه، غالباً ما يكون تزويد المستخدمين بالبيانات المرجعيّة (ميتاداتا) يسهل فهمها ضرباً من الاستثمار المفيد لكونه يُعزز قيام حوار نيّر ويُتيح استخدام البيانات بصورة كليّة.

وجدير التنويه بأنّ الحوار لا يقضي بحماية النظام الوطني للإحصاء من التفاعل مع نداءات المستخدمين حيال التغيير وإلاّ لكان غير مجدٍ. بل هو يقضي بالمساعدة على ضمان أن تكون اقتراحات المستخدمين متماشيةً مع قدرات المستخدمين والعقبات التي يصطدمون بها.

يتعيّن على المنتجين أن ينتهزوا هذه الفرصة للردّ إيجاباً على النقد والتأييد أو التشكيك. فإذا لم يُبد النظام مرونةً في إدخال التغيير، أثمر الحوار نتائج عكسيّة.

الخانة ١٥

إعداد المنتجين للحوار

يُشكّل عقد حلقات حوار تجمع بين المنتجين للحديث عن القدرات والعقبات خير فرصةٍ لتعزيز التعاون والتآزر في ما بينهم. وغالباً ما يُسجَّل تداخل بين المخرجات الإحصائيّة وازدواجيّة الجهود التي يبذلها منتجون مختلفون. ويُشكّل هذا الأمر هدراً للموارد ويفرض على المجيبين عبئاً غير ضروري ويُشكّل مصدر اضطراب للمستخدمين الذين يبحثون عن الرقم «الصحيح» الوحيد.

تكثر في دولٍ عدّة الإحصاءات المنبثقة عن مصادر مختلفة (تتماهى في بعض الأحيان عمليّات تجميع البيانات المختلفة حول الموضوع نفسه في داخل المعهد الوطني للإحصاء) والتي تزعم قياس ظاهرةٍ غالباً ما تكون مشابهة للوهلة الأولى ولكنّها تفضي على الأرجح في نهاية المطاف إلى نتائج مختلفة.

وتُعزا أسباب الاختلاف إلى دواعٍ مختلفة وتتراوح بين الضجيج الإحصائي (الخطأ) واستخدام مفاهيم مختلفة ومجموعات سكانية مختلفة. يتم تجميع العديد من الإحصاءات الاجتماعيّة باستخدام مصدرين: المسوح المبنيّة على الأسر/الأفراد والتي عادةً ما تجريها المعاهد الوطنيّة للإحصاء والسجلات الإداريّة التي تكون في غالب الأحيان من توقيع الوزارات الأساسيّة. وفي العديد من الحالات، سيرغب المستخدمون في أن يتم تصويب أوجه الاختلاف أو تسليط الضوء عليها و/أو شرحها بشكلٍ أفضل. ويقتضي هذا الأمر التعاون بين المنتجين ويُصبح الحوار فرصةً لتسهيله.

المصدر: معلومات تمّ تشاركها في خلال اجتماعات مجموعة العمل المنعقدة للتداول في الدليل.

٢. ٦. ٣ - ردم الهوّة

ما أن يتم تجميع الحاجات والقدرات والعقبات المختلفة، حتّى تلتمس الحاجة إلى التوسّع في الحوار بهدف اتخاذ القرارات بشأن ما يُمكن للمستخدمين والمنتجين القيام به بشكل مختلف وما يعجزون عنه. وحينئذٍ يكون المستخدمون قد فهموا بأنّ كلّ شيء ليس ممكناً وبأنّ المعهد الوطني للإحصاء لا يتمتع بمصادر غير متناهية أو بمرونة غير متناهية. ويجب أن يُبدي المنتجون استعداداً للإصغاء إلى مشاغل المستخدمين وشرح موقفهم في حين يُبدون استعداداً كمحترفين في مجال الإحصاء لمعالجة هذه المخاوف.

يرتدي الحوار أهميّة قصوى من أجل رصد السبيل إلى الأمام. ولكنّه يُشكّل أيضاً أداةً لتدعيم الروابط والتشبيك بين المنتجين والمستخدمين.

وتُفيد التجربة بأنّ المستخدمين يُمكن أن يتقدموا باقتراحات وملاحظات نقديّة عديدة وبالتالي حريّ بالمعهد أن يُعدّ الإجابات قبل الاجتماع. ومن التعليقات الشائعة ما يلي:

١. تداعي مستويات الثقة لأنّه يُنظر إلى المعهد الوطني للإحصاء على أنّه منحاز سياسيّاً وخاضع لتدخّل الحكومة؛
٢. يصعب تفسير البيانات أو الوصول إليها و/أو هي مملة[١٥]؛
٣. لا يتم تفسير البيانات على النحو المناسب، ولا تتوفّر البيانات المرجعيّة (ميتاداتا) بما في ذلك التغيّرات الجديدة؛

[١٥] تستجيب المعاهد الوطنيّة للحصاء بصورة متنامية من خلال إصدار منشورات أكثر اقتضابا وإثارةً للهتمام بدل من إصدار كتيبّات تقليديّة كبيرة الحجم. على سبيل المثال، أواخر العام ٢٠١١ ، بدأ الجهاز المركزي في لبنان بإصدار مجموعة من المنشورات الحديثة حملت اسم Statistics in Focus . تسعى هذه المنشورات المقتضبة إلى توفير إحصاءات حول مواضيع مختلفة كلّ في أوانه منتقلةً من عرض نتائج المسح إلى التحليل والحصاءات الوصفريّة.

٤. لا تتماشى البيانات مع المقتضيات لناحية مستوى التفصيل أو المواءمة؛

٥. ليست البيانات الصادرة مناسبةً للتحليل المعمّق وهي تستوجب بالتالي من المستخدمين الطلب إلى المعهد تحليل البيانات وإنتاجها؛

٦. لا تتوفّر البيانات المرجعيّة لجهات البحث ولو صدرت من دون ذكر الأسماء؛

٧. تغيب البيانات التي تُعالج قضايا أساسيّة؛

٨. ليست المؤشرات مناسبةً من الناحية الثقافيّة؛

٩. ليست البيانات متماسكةً حيث تصدر أرقام مختلفة تبدو وكأنّها تقيس المفاهيم نفسها؛

١٠. لا تصدر البيانات علناً ولا يُعلل السبب: يُمكن إعطاء المسوّغات ولكنّ المنتج بحاجة لأن يشرح أسبابه (عدم الدقّة، مشاغل حول السريّة، الخ)؛

١١. تنشر البيانات على نسقٍ لا يكون صديقاً للمستخدم؛

١٢. تستخدم المنظمات الدوليّة بيانات غير مناسبة غالباً ما يتم تكييفها بحسب القوالب الخارجيّة التي تكون إمّا بائدة أو لا تعكس البيانات المتاحة من الدولة أو تكون ببساطة غير صحيحة.

باختصار، يُعالج الحوار بين المنتج والمستخدم قضايا كثيرة تتراوح بين حوكمة النظام الإحصائي ومواضيع فنيّة مفصّلة ونشرها ولكنّ هذا يعني بأنّ المنتجين بحاجة للاستعداد قبلاً. هذا ومن المرجح أن يتم التباحث في بيانات دقيقة ومهمة أكثر من سواها.

وعندئذٍ يجب في الحوار أن يُفضي إلى تغيير في:

- نوعيّة البيانات المتاحة للمستخدمين ونوعها؛
- السبل المتاحة أمام المستخدمين للوصول إلى البيانات (بما في ذلك الطريقة التي يتمّ فيها نشرها)؛
- الآليّات التي تسمح للمستخدمين والمنتجين العمل معاً مستقبلاً على النسقين النظامي وغير النظامي أو التغييرات التي تطرأ على عمل النظام الوطني للإحصاء.

الجزء ٣

إجراء الحوار

يُعالج هذا الجزء من الدليل تسلسل المقاربات التي يُمكن إتباعها من أجل إجراء الحوار.

٣. ١ - كيفيّة إجراء الحوار بين المستخدم والمنتج

كثيرة هي المقاربات إلى إجراء الحوار ومن المرجح أن ترغب المعاهد الوطنيّة للإحصاء في استخدام أكثر من نوع. وسوف يُتخذ القرار بحسب الظروف المؤاتية لكلّ دولة.

وبصورة عامة من المفضل عقد مداولات عديدة منفصلة يستند كلّ منها إلى موضوعٍ إحصائي مختلف. أمّا محاولة دمج جميع الحوارات الإحصائيّة في حوارٍ واحد فمن شأنه أن يُفضي إلى مناقشة شديدة التعقيد لا ترتدي جوانب عديدة منها أهميّة تُذكر بالنسبة إلى معظم المستخدمين على سبيل المثال، من غير المرجح في شخصٍ يعمل في إحصاءات العمل أن يُبدي اهتماماً شديداً في الإحصاءات حول الثقافة والترفيه.

ومن المهم أن يتذكر المرء أنّ مستخدمين مختلفين قد يرغبون في التعبير عن آرائهم بطرقٍ مختلفة. ويرتبط هذا بالمصادر المتاحة لهم وبقدراتهم وبطريقة عملهم المفضلة.

أمّا الأدوات المتاحة لإجراء الحوار فهي تتضمن:

- ورش عمل مواضيعيّة أي اجتماعات متخصصة تجتمع فيها مجموعة متنوّعة من المستخدمين العاملين في مجالٍ إحصائي محدد مثل الصحّة أو التعليم وتلتقي مع منتجي هذه الإحصاءات ليومٍ أو يومين لمناقشة وجهة نظرها؛

- اللجان الفنيّة أو مجموعات العمل المواضيعيّة الدائمة والتي تجتمع بصورة منتظمة وتجمع المستخدمين الأكثر تكلّفاً مع المنتجين لمناقشة الحاجات المفضّلة. يُمكن أن تتمحور هذه الأخيرة حول مسحٍ محدد في خلال فترة إعداد المسح؛

- مجموعات تركيز تجمع طيفاً من المستخدمين لبضع ساعات وتمنحهم فرصة التعبير عن آرائهم. ويقضي الهدف بشكلٍ أساسي بتجميع المعلومات من المعهد الوطني للإحصاء بدلاً من الخلوص إلى استنتاجات؛

- منتديات مبنيّة على الانترنت وهي تُقدِّم سبيلاً إلى جمع المعلومات من طيفٍ واسعٍ من المستخدمين لا سيّما من لا يتمتع من بينهم بالموارد الضروريّة لحضور ورش عمل أو اجتماعات.

من شأن عدد من الاستراتيجيّات الأخرى أن يُشكّل سبيلاً مؤاتياً أقلّه لبدء الحوار وضمّ مجموعة من المشاركين المهتمين:

- تعمل مجموعات دعم المستخدم في سبيل مساعدة المستخدمين وجمع المعلومات. تنعقد هذه المجموعات بمساعدة المعهد الوطني للإحصاء وبتيسير منه وهي تستند إلى لائحة بريديّة تخوّل المشاركين إرسال أسئلتهم إلى المجموعة كاملةً (أو الإجابة عليها)؛

- استبيانات مسح الرضى وهي تُشكّل سبيلاً متدني الكلفة نسبياً لجمع المعلومات من طيفٍ واسعٍ من المستخدمين. بطبيعة الحال قد لا تكون معدلات الإجابة مرتفعة؛

- مواقع التشبيك الاجتماعي – مثل فايسبوك ولينكد إن – وهي سبيل آخر إلى التوعية وإلى تشكيل أسرة اهتمام الكترونيّة؛

- أدوات إعلاميّة جديدة ومختلفة وقد تكون مفيدةً في بعض الدول بما في ذلك وضع المعلومات على يو تيوب وتويتر الخ.

ومن السبل الأخرى إلى تعزيز الروابط بين المستخدمين والمنتجين بصورة عامة ما يتضمّن:

- الانتداب حيث يتم تعيين علماء إحصاء في أحد الأقسام لمدّة أشهر أو سنوات طويلة بهدف مساعدة القسم على إنجاز أعماله الإحصائيّة. وسوف يُساعد هذا الأمر على ضمان أن تستخدم هذه الأقسام المعنيّة بوضع السياسات الإحصاءات بصورة أكثر إطلاعاً وبإقامة علاقات أكثر متانةً بين المعهد الوطني للإحصاء وغيره من الوكالات ناهيك عن تزويد علماء الإحصاء بفهمٍ أفضل للعمل الذي يقوم به المستخدمون؛

- حصص أو مشاريع التدريب بين الوكالات والتي تجمع زملاء من

المعاهد الوطنيّة للإحصاء وأقسام السياسة مما يُساعد على إقامة شبكات جديدة من علماء الإحصاء ورجال السياسة؛

- فعاليّات خاصة مثل اليوم العالمي للإحصاءات والعمل والطفل أو المرأة وهي تُشكِّل سبيلاً إلى جمع مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها. وتُساعد هذه المناسبات على نشر الوعي والترويج لآخر الأخبار أو عرض البيانات. ويرتبط العديد من المناسبات الخاصة بالإحصاءات الاجتماعيّة ولا شكّ في أنّ الإبقاء على رزنامة بالأيام العالميّة سيُشكّل أداةً مفيدة لرصد الفرص. وغالباً ما ستقوم وسائل الإعلام بالاتصال بالمعهد الوطني للإحصاء التماساً لبيانات حول موضوع اليوم بحيث يتم إعداد بطاقة الوقائع سلفاً. ومن الأمثلة على ذلك البيان الصحفي حول المرأة الفلسطينيّة والذي صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمناسبة انعقاد اليوم العالمي للمرأة بتاريخ ٨ مارس ٢٠١٢ (مراجعة الملحق ٦).

تُساعد هذه المقاربات مجموعة على التقريب بين المستخدمين والمنتجين وعلى صوغ أولويّات جديدة لإنتاج الإحصاءات.

الخانة ١٦

التزام مبتكر

تُعقد حصص تدريب مشتركة مع وسائل الإعلام لتمسي سبيلاً شعبياً للترويج للحوار. عقدت منظمة InWEnt الألمانيّة الناشطة في بناء القدرات والتي تُشكّل اليوم جزءاً من منظمة التنمية الألمانيّة التابعة للحكومة GIZ ورشة عمل لمدّة ثلاثة أسابيع ضمّت مشاركين أفارقة وتمحورت حول :»العلاقات الاجتماعيّة والإحصاءات: بناء الجسور بين المستخدمين والمنتجين». وفي خلال الأسبوع الأوّل، تلقّى منتجون ومستخدمون مثل الصحفيين وواضعي السياسات وفريق عمل المنظمات غير الحكوميّة تدريباً على أساسٍ موازٍ. وتلقى مستخدمو البيانات تدريباً على الثقافة الإحصائيّة وتلقى منتجو البيانات مثل ممثلي المعاهد الوطنيّة للإحصاء تدريباً على مهارت التواصل وعمل وسائل الإعلام. وفي خلال الحصّة، اضطر المشاركون في الحصّة إلى تبادل وجهات النظر حيث أصبح مستخدمو البيانات إحصائيين والعكس صحيح. فعلى سبيل المثال، أعدّت مجموعة المستخدمين كتاباً إحصائياً سنوياً حول دولة «بوفانا» الوهميّة وعرضوها على المنتجين. واضطر علماء الإحصاء لأن يضعوا نفسهم في موقع الصحفي، والعضو في منظمة غير حكوميّة أو رجل الأعمال. ولقد مكّنت المسرحيّات الكثيرة المشاركين من التعلّم أحدهم من الآخر وابتكار حوار مثمر و»بناء جسور» تربط في ما بينهم.

ويتمتع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بدوره بتجارب شيّقة لناحية العمل مع المستخدمين. ففي العام ٢٠١١ على سبيل المثال، ردّ المركز على نقد المستخدمين وعقد ورشة عمل بين المنتج والمستخدم حول إخبار القصص بشأن الإحصاءات والدعم الفنّي المتاح لمتدرِّبين محليين بالتعاون مع InWEnt وAdetef من خلال المعهد المالي الفلسطيني. وتبدو منافع العمل جليّةً لناحية تحسين التغطية الإعلاميّة للقصص الإحصائيّة. فعلى سبيل المثال، كانت البيانات حول نفقات الأسرة في قطاع التبغ في فلسطين متاحةً لبعض الوقت ولكن القصّة لم تتصدر عناوين الصحف سوى عندما أشار الجهاز إلى أنّ الفلسطينيين يُنفقون على التدخين أموالاً تفوق ما يُنفقونه على التعليم. يوفّر الرابط الالكتروني أدناه إمكانيّة الإطلاع على البيان الصحفي.

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/EXpend&Consm2010E.pdf

في المغرب، تتوفّر المعلومات المنشورة مباشرةً على موقع المفوضيّة العليا للتخطيط الالكتروني من خلال المؤتمرات الصحفيّة وباستخدام «نافذة إحصائيّة» بإدارة المفوضيّة وهي تُعالج طلبات المستخدمين وحاجاتهم إلى المعلومات الإحصائيّة. هذا وتتصل دائرة الإحصاءات وهي مسؤولة عن تجميع بيانات إحصائيّة بأبرز المستخدمين من خلال عقد اجتماعات أو بالمراسلة وتعملان معاً في سبيل تصميم كلّ عمليّة إحصائيّة. ترمي مثل هذه العمليّة التنسيقيّة إلى رصد حاجات المستخدمين إلى المعلومات.

ولكن في حالة بعض المسوح، يعرب المستخدمون عن الحاجة إلى معلومات محددة تتطلّب مشاركتهم من خلال عقد مشاورات واسعة النطاق ومن خلال المشاركة المباشرة في عمليّة تصميم المواد المنهجيّة. وجدير الذكر بأنّ تجربة المسوح حول الحركيّة الاجتماعيّة وقياسات الأطفال البشريّة والرفاه الشخصي والعنف بحقّ المرأة الخ. شملت مرصد الظروف المعيشيّة وكلّ من UNIFEM، UNICEF، CERED، والمجتمع المدني ودائرة الإحصاء المغربيّة.

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ ودائرة الإحصاء المغربيّة، ومعلومات تمّ تشاركها في خلال اجتماعات مجموعة العمل المنعقدة للتداول في الدليل.

يُعالج الجدول في ما يلي مختلف شرائح المجتمع ناهيك عن أصحاب المصلحة في كلّ منها والتي يُمكن إشراكها في حوارٍ واحد.

الخانة ١٧

تنظيم مجموعات المستخدمين

شريحة من المجتمع	من يتحدث بالنيابة عنها
مستوى حكومي (وطني)	مدراء رفيعو المستوى من وزارات مختلفة خبراء إحصاء في الوزارات الأساسيّة المجلس الوطني للإحصاء
غير حكومي (وطني)	أكاديميّون وسائل الإعلام، لا سيّما صحفيين يُبدون اهتماماً في الإحصاءات مثل العاملين في الصحافة الاقتصاديّة أو جمعيّات من الصحفيين العاملين في المجال الاقتصادي. يُمكن أن يأتي ممثلو المنظمات غير الحكوميّة من هيئات كبرى تمثّل ائتلافات منظمات غير حكوميّة. يُمكن أن يأتي رجال الأعمال من مجالس العمل. يُمكن أن يأتي ممثلو النقابات العماليّة وأصحاب العمل من دوائر البحث من منظمات مثل اتحاد العمّال أو ائتلاف النقابات. يُمكن أن يأتي ممثلو مجموعات الضغط والأحزاب السياسيّة من دوائر البحث. خزانات فكر أو معاهد سياسيّة.
منظمات دوليّة (بما في ذلك الأمم المتحدة والوكالات المختصة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي)	دوائر الإحصاءات في المقرّات الرئيسية أو ممثلو الدول الأعضاء. مكاتب إقليميّة للأمم المتحدة مثل الإسكوا و ECA وILO و UNESCO وUNDP وUNFPA تُشكّل اللجنة الإحصائيّة التابعة للأمم المتحدة فرصة للتباحث في هذه القضايا.
منظمات إقليميّة (بما في ذلك جامعة الدول العربيّة، منظمة العمل العربيّة، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائيّة، ومركز الأبحاث الإحصائيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والتدريب للدول الإسلاميّة).	دوائر الإحصاءات في المقرّات الرئيسية أو في الدول الأعضاء. ممثلو الدول

المصدر: معلومات تمّ تشاركها في خلال اجتماعات مجموعة العمل المنعقدة للتداول في الدليل.

لا ترمي هذه المقاربة إلى الحرص على التعاطي مباشرةً مع أصحاب المصلحة وحسب بل تُساعد أيضاً على توزيع حاجات مختلف الشرائح وترتيبها بحسب الأولويّات وفهمها.

بطبيعة الحال، سوف يرغب البعض في التشاور مع شرائح مختلفة في فترات مختلفة من الحوار بحسب ما يتم التباحث بشأنه. ولقد تداولنا في القسم ٢. ٥ بنموذج GSBPM وسطّرنا بعضاً من محطات العمليّة التي يرتدي فيها التشاور أهميّة. ولكن في حين قد يرغب كبار واضعي السياسات في أن يتم التشاور معهم بشأن حاجاتهم إلى المعلومات إلاّ أنّه من المستبعد أن يعتمد هؤلاء إلى التباحث في مسودة المخرجات بالتفصيل مفضلين أن يُترك الأمر للخبراء الإحصائيين في وزاراتهم.

وعلى النهج نفسه، سوف تُخصص لشرائح مختلفة فترات من الزمن تختلف باختلاف الظروف ناهيك عن سبل مختلفة لتبادل الأحاديث. وقد يُفضِّل كبار واضعي السياسات إجراء محادثات مقتضبة أو حضور اجتماع موجزة من أجل التعبير عن آرائهم. وقد يُسرّ العلماء الأكاديميّون بحضور ورشة عمل فنيّة تمتد على فترةٍ أطول. ولعلّ المقاربة الأفضل تقضي بالتباحث في طريقة العمل المفضّلة مع الشرائح المختلفة في بداية الأمر.

ولا يسهل في شتّى الأوقات رصد جميع الجهات التي تستخدم إحصاءات قطاع محددة أو تنتجها. لا بل قد تتعقد الصورة مع العديد من أصحاب المصلحة. وعليه قد يكون من المهم تخصيص الوقت في وضع خارطة بعدد أصحاب المصلحة قبل بدء الحوار.

أمّا المثال في ما يلي المستمد من الإدارة المركزيّة للإحصاء في لبنان فهو يضع خارطة بمستخدمي مؤشرات العمل ومنتجيها في لبنان. وهو يُبيّن مدى تعقيد الوضع ولو لقطاع واحد ويُعزز أهميّة الحوار بين جميع أصحاب المصلحة كسبيل إلى إسداء النصح للمعاهد الوطنيّة للإحصاء حول الأولويّات وكأداة لتحسين التنسيق على مستوى القطاع ككلّ.

الرسم البياني ٢: وضع خارطة بمنتجي إحصاءات سوق العمل في لبنان ومستخدميها

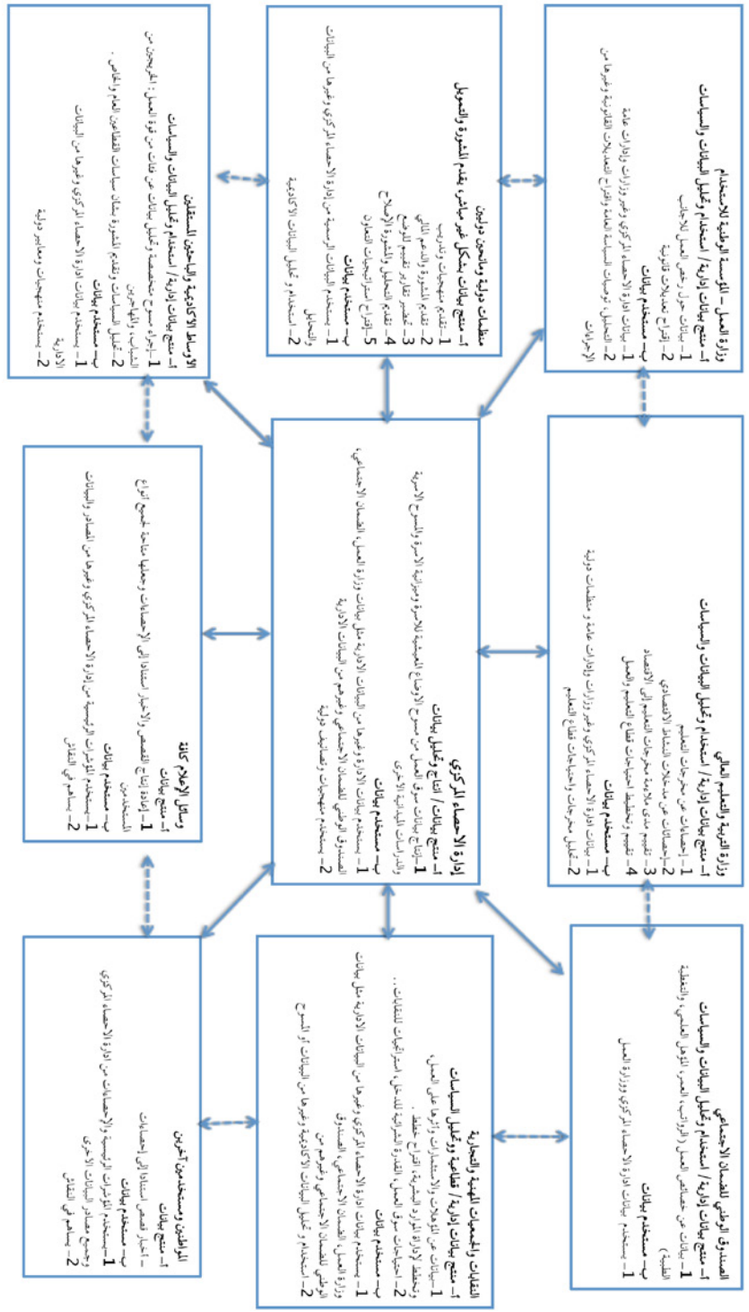

المصدر: الإدارة المركزيّة للإحصاء، لبنان، ٢٠١٢

إجراء الحوار

٣. ٢ - ترتيبات خاصة بالحوكمة

بصرف النظر عن الأدوات المستخدمة، فمن المهم إقامة بعض الترتيبات المؤسسيّة لعقد حوار بين المستخدم والمنتج. ومع أنّه قد يكون من المثالي التفكير في إجراء هذه العمليّة من خلال المجلس الوطني للإحصاء عن طريق إقامة إطار عمل مؤسسي داعم إلاّ أنّ تطبيق هذه العمليّة قد يكون على قدرٍ من التعقيد. أمّا السبيل الأكثر سهولةً وقابليّةً للرصد فقد يقضي باعتماد مقاربة أكثر محدوديّة خطوة بخطوة من أجل اختبار النظام وإبراز قيمته. وفي أيّ من الحالات، يتعيّن الوقوف عند مسائل مهمة تتضمن ما يلي:

- من يتولّى زمام الإدارة في كلّ مقاربة؟
- من يتولّى تنسيق الحوار الإجمالي بين المستخدم والمنتج بهدف الوقاية من «إصابة الحوار بالوهن»؟ فإذا عملت مجموعات مختلفة بصورة منفصلة واستهدفت المجموعة نفسها من المستخدمين، فقد تُقابل بردّ فعل سلبي.

هل يجب أن تكون العلاقة غير رسميّة أو أكثر رسميّة؟ هل يجب محاولة إجبار المستخدمين والمنتجين على الكلام؟ بصورة عامة، لا يُنصح بأنّ يُصبح الحوار إلزاميّاً. حيث من المرجح أن يكون الحوار ناجحاً إذا كان طوعياً وإذا أبدى الأشخاص المعنيّون درجةً من الاقتناع بأهميّة الموضوع وبالتالي تعززت نيّتهم الحسنة الأساسيّة بالمحصّلات النتيجة التي نتأملها بنّاءةً.

يُعالج الجزء ١. ٢ المخاطر المحدقة بالحوار. ويجب أن تتم معالجة البعض منها في الترتيبات المتعلّقة بالحوكمة. ومنها **خطر الاصطباغ السياسي الفعلي أو المنظور** والذي يحتاج إلى عناية خاصة: وهذا ناجم عن احتمال اتهام المعهد الوطني للإحصاء بالاصطباغ السياسي المحتمل الناجم عن علاقاته الودية مع واضعي السياسات. فلا بدّ من الحرص على أن تنعقد المشاورات وعمليّات اتخاذ القرارات بصورة مفتوحة وشفافة. فأي كانت الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار النهائي بشأن برنامج العمل الإحصائي، يجب أن تكون الأخيرة قادرةً على شرح الأسباب التي تسوّغ هذا القرار ويجب أن تتضمن ترتيبات الحوكمة دفاعاً متيناً للوقاية من التدخل السياسي في هذا القرار. أمّا الحرص على أن يُعرب جميع أصحاب المصلحة عن رأيهم في العمليّة (ولو لم يكن هذا الرأي متكافئاً) فهو أمر على قدرٍ من الأهميّة للوقاية من احتمال أن يُمارس حزب أو مجموعة سياسيّة نفوذاً لا طائل منه.

لا شكّ في أنّ عقد الحوار يتطلّب مجهوداً إضافيّاً. ولكنّ خطر التهاون والإهمال أو «إتباع سياسة النعامة» فقد يُهدد المعهد الوطني للإحصاء بفقدان جدواه ودعمه.

كيف يُدمج الحوار بين المستخدم والمنتج على أفضل نحو في هيكليّة النظام الإحصائي الوطني؟ ستكوّن مجموعات مختلفة آراءً مختلفة ويجب أن يكون القرار النهائي الذي يُبنى جزئياً على مستوى الموارد الشاملة مستنداً إلى التنسيق ضمن إطار النظام الوطني للإحصاء. ويجب على المجلس الوطني للإحصاء أو الهيئات الاستشاريّة الإحصائيّة الوطنيّة أن تؤدّي دوراً في هذا المجال فتعمل بصفة هيئات قياديّة تُقيّم التوصيات المستمدة من مختلف الأنظمة الإحصائيّة الاجتماعيّة. وفي الواقع، قد يكون من المجدي إشراك المجلس الوطني للإحصاء في العمليّة.

إذا تولّى المجلس الوطني للإحصاء شؤون تنسيق الحوار بين المستخدمين والمنتجين، فقد تُمسي العمليّة أكثر تعقيداً وطولاً في حين قد تدوم النتيجة النهائيّة فترةً أطول. ولعلّ الجزء الأكبر من المعلومات المتاحة في هذا الدليل يرتدي أهميّة بالنسبة إلى المجلس الوطني للإحصاء أو المعهد الوطني للإحصاء الذي يأخذ زمام المبادرة. وفي حال أخذ المجلس الوطني للإحصاء زمام المبادرة، فعندئذ ستكون هيئة منتجي البيانات أعظم حجماً وبالتالي تُصبح الحوكمة وعمليّة اتخاذ القرارات أكثر تعقيداً. ويجدر في هذا الصدد الوقوف عند تصميم الإستراتيجيّات الوطنيّة لتطوير الإحصاءات. ترمي هذه الإستراتيجيّات إلى إقامة حوار دائم بين المستخدمين والمنتجين عبر النظام الوطني للإحصاء[١٦].

[١٦] http://paris21.org/NSDS

تصف الأمثلة في ما يلي والمستمدة من فلسطين والمغرب وإسبانيا وتونس وفرنسا مقاربات مختلفة.

الخانة ١٨

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: لجنة استشاريّة دائمة تُعنى بإحصاءات العمل

يُجري الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني برنامج مسح لقوى العمل. يرمي المسح إلى إعطاء الباحثين والعلماء ومتخذي القرارات فرصةً لكي يألفوا سوق العمل والتغيّرات الطارئة عليه في حقبات مختلفة من السنة بالإضافة إلى الوقوف عند التغيّرات التي سجّلت في حقبات مماثلة وعلى سنوات متعاقبة.

في الواقع، لا بدّ من إقامة هيئة فنيّة تضمّ عناصر دعم من الدائرة من أجل توفير صلة متينة بين إحصاءات العمل والتوصيات الدوليّة وتحديث نوعيّة البيانات وتحسينها ومؤشرات سوق العمل وتقييمها بصورة علميّة. ويجب أن تكون هذه الهيئة موازيّةً لسلطة فنيّة وأكاديميّة تُعنى بإعطاء التوصيات وإسداء النصح وتوفير المعلومات المرتدة لجميع الأقسام بهدف الحرص على تحسين نوعيّة البيانات وإقامة مؤشرات متسقة من الناحية المنطقيّة والعلميّة.

وبناءً عليه، شكّل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لجنةً استشاريّة تضم خبراء محليين من أجل المساعدة على الكشف عن مؤشرات تعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي لسوق العمل الفلسطيني وتُحسِّنها.

تُساعد اللجنة الاستشاريّة لإحصاءات العمل على تحسين ما يلي:

- توسيع قاعدة المشاركة لدى إعداد أرقام إحصائيّة تزيد من موثوقيّة البيانات الصادرة عن الجهاز؛
- إنشاء فريق عمل فنّي يكون قادراً بصورة مستمرّة على مراجعة مؤشرات سوق العمل المختلفة والمساعدة على تكييفها واحتسابها لا سيّما بالنظر إلى حساسيّة المجتمع الفلسطيني حيال التقلّبات السياسيّة والاقتصاديّة؛
- الحرص على استيفاء حاجات واضعي السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة؛
- الحرص على الاتساق مع المفاهيم والتعاريف المستخدمة في التوصيات والمعايير الدوليّة مع إيلاء الوضع في فلسطين أهميّةً خاصة؛
- الحرص على أن تكون البيانات والنتائج متماشيةً مع المقتضيات الإحصائيّة.

تُساعد اللجنة الاستشاريّة في دورها المقتضب لناحية توفير النصح الفنّي الدائم على إنجاز ما يلي:

- النظر في استبيانات المسوحات لناحية تكييف مؤشرات سوق العمل المستخدمة أو المنوي توسيعها؛
- رصد حاجات مؤشرات سوق العمل بحيث تلبي متطلبات مستخدمي البيانات؛
- المشاركة في ورش عمل وفي نشاطات عديدة على صلةٍ بسوق العمل؛
- النظر في تقارير العمل والدراسات الصادرة عن الجهاز ومراجعتها بصورة نقديّة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الخانة ١٩

المغرب: إعداد تقرير التنمية البشريّة الوطني حول الأهداف الإنمائيّة للألفيّة

تُعدّ المفوضيّة العليا للتخطيط تقارير دوريّة حول الإنجازات الوطنيّة وما تحقق من الأهداف الإنمائيّة للألفيّة. أُعدّ التقرير الأخير بتعاون الدوائر الوزاريّة ذات الصلة وبالتحاور مع وكالات الأمم المتحدة المعتمدة في المغرب ناهيك عن المجتمع المدني وممثلين عن الأوساط الاجتماعيّة والاقتصاديّة والجامعيّة.

وبعد سلسلة اجتماعات مع أصحاب المصلحة، أعدّت نسخة عن التقرير وأرسلت لهم للتعليق. ثم أرسلت الصيغة المنقحّة إلى اتحادات أصحاب العمل والاتحادات العماليّة والمجموعات البرلمانيّة للتعليق عليها.

تخلل إعداد هذا التقرير عقد ثلاث ورش عمل إقليميّة في مراكش وطنجة ومكنس من أجل توسيع نطاق الحوار والنقاش عبر البلاد.

وأخيراً، نظمّت المفوضية ورشة عمل بالتعاون مع جميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وخرجت بتوصيات أبرزها بالإضافة إلى الحاجة إلى إعداد تقارير إقليميّة، إعداد مخطط وطني لتعميم التقرير وإضفاء مزيدٍ من الاتساق على الإستراتيجيّات القطاعيّة وتوزيع جميع المؤشرات بحسب النوع الاجتماعي وتعليق أهميّة أكبر على المؤشرات المراعية لشؤون النوع الاجتماعي.

وهدفت خطّة التواصل إلى توعية أصحاب القرار والمنظمات غير الحكوميّة والرأي العام بشأن الأهداف الإنمائيّة للألفيّة والحاجة إلى تعبئة الجميع مع اقتراب استحقاق العام ٢٠١٥. أمّا نشر هذا التقرير على نطاقٍ واسع والذي تُرجم إلى اللغتين العربيّة والإنكليزيّة فحرص على أن يفيد جميع المستخدمين ناهيك عن الرأي العام من هذه الدروس.

المصدر: دائرة الإحصاء المغربيّة.

الخانة ٢٠

إسبانيا: لامركزيّة الحوار الرسمي بين المستخدم والمنتج

يعكس الحوار الرسمي بين مستخدمي البيانات في إسبانيا ومنتجيها لا مركزيّة منظومة الإحصاءات والتي تتألف من نظام إحصائي حكومي ومن أنظمة إحصائيّة جهويّة في «المقاطعات المستقلّة» وعددها ١٧. وعلى مستوى الدولة، يُعدّ المجلس الأعلى للإحصاءات كياناً استشارياً للخدمات الإحصائيّة التي تُقدّمها الدولة مما يُفسح المجال أمام مشاركة الرأي العام ومنتجي الإحصاءات ومستخدميها مشاركةً اجتماعيّةً. يترأس المجلس وزير الاقتصاد ويتولّى رئيس المعهد الوطني للإحصاء منصب نائب الرئيس. يجب أن ينتمي الأعضاء الآخرون إلى النقابات العماليّة ومنظمات العمل أو غيرها من المؤسسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة أو الأكاديميّة.

تقضي وظيفة المجلس بالتوفيق بين الإحصاءات وتحسين استخدام الموارد من أجل التكيّف مع حاجات المستخدمين إلى المعلومات وتسهيل عمل المجيبين لناحية توفير بيانات أوليّة. وتقضي الوظائف الأساسي بتحسين المصادر المتاحة وتوفير استشارات لمجتمعات مستقلّة وحكومات محليّة (بلديّات ومقاطعات) حول القضايا ذات الصلة والحكم والمتصلة بمسودة المخطط الوطني للإحصاء والبرامج السنويّة وجمع المقترحات والتوصيات حول حاجات إسبانيا الإحصائيّة. ومن الأمثلة على ذلك، ما قدّمه المجلس من اقتراحات حول إدخال تغيّرات على مسح الصحّة الأوروبي لعام ٢٠٠٩ ومفاده تجميع البيانات حول العنف المنزلي وتخصيص قسم محدد وجديد من المسح لهذا الغرض وأخذ الاستبيان الإسباني حول الصحّة الوطنيّة كنموذج.

تعمل المجالس الوطنيّة للإحصاء بطريقة مماثلة وإنّما ضمن النطاق الجغرافي الخاص بها والذي نصّت عليه القوانين ذات الصلة. وجدير الذكر بأنّ المعاهد الإقليميّة للإحصاء هي مستقلّة بالكامل عن المعهد الوطني للإحصاء وتنعقد المداولات بين الدولة والسلطات الإقليميّة على مستوى اللجنة الإحصائيّة بين الأقليميّة ويعكس نشاط المجالس الإحصائيّة الإقليميّة الاهتمام الخاص بكلّ إقليم ناهيك عن تخصصه الاقتصادي والاجتماعي[١٧].

المصدر: المعهد الإسباني للإحصاء الوطني.

الخانة ٢١

تونس – مسوح عنقوديّة متعددة المؤشرات – الجولة ٤

أجري مسح وطني حول صحّة الأطفال ورفاههم بالاستناد إلى عيّنة من ٩٦٠٠ أسرة في أكثر من ٤٨٠ مجموعة.

وبالنظر إلى التقاطع بين حقول التحقيق، اتخذت رئاسة لجنة المسح التوجيهيّة مقرّاً لها في وزارة التنمية الجهويّة والتخطيط. تتضمن اللجنة ممثلين عن مختلف الدوائر الوزاريّة ذات الصلة لا سيّما وزارة الشؤون الاجتماعيّة ووزارة شؤون المرأة والطفولة ووزارة التعليم ووزارة الصحّة ووزارة البيئة. وشاركت في اللجنة أيضاً منظمات غير حكوميّة.

ومن أبرز شركاء هذا المسح منظمة اليونيسيف (للدعم الفنّي والتقني) والمعهد الوطني للإحصاء في تونس والذي يُشكّل العنصر الأساسي في إنجاز هذا العمل لناحية المعاينة ووضع اللوائح والعمل الميداني ومعالجة البيانات ونشر النتائج.

تترأس وزارة التنمية الإقليميّة والتخطيط أعمال اللجنة التوجيهيّة وتدعم مختلف أعضاء اللجان في إجراء هذا الاستبيان. طرأت تعديلات طفيفة على هذه الاستبيان الذي كان في البداية معيارياً بعد مناقشته مع مختلف أصحاب المصلحة.

تفرّعت عن اللجنة التوجيهيّة لجنة فنيّة أصغر حجماً وقد تأسست من أجل المشاركة في إعداد الاستبيان وترجمته إلى اللغة العربيّة العامية ومن أجل تدريب طاقم العمل الميداني والإشراف على العمل الميداني.

يُشارك أعضاء هذه اللجان في إعداد التقرير بشأن تحليل البيانات ومحصّلات المسح.

المصدر: وزارة التنمية الجهويّة والتخطيط في تونس

[١٧] Instituto Nacional de Estadística – High Council homepage - http://www.ine.es/en/normativa/leyes/cse/cse_en.htm

الخانة ٢٢

فرنسا: إعداد مسح حول المشرّدين

نزولاً عند طلب العديد من الشركاء والجمعيّات الحصول على معلومات بشأن عدد المشرّدين، أوصى المجلس الوطني للمعلومات الإحصائيّة في العام ١٩٩٣ بإجراء بحث واختبار منهجيين حول عدد المشرّدين بهدف تمهيد السبيل إلى معرفة أفضل لهؤلاء السكان. وأُنشئت مجموعة عمل حول المشرّدين ضمن وحدة ظروف المعيشة - الشؤون الديمغرافيّة في داخل المجلس الوطني. وتضمنت المجموعة إلى جانب الباحثين وعلماء الإحصاء، ممثلين عن الإدارات الاجتماعيّة والسلطات المحليّة والعمّال الاجتماعيين وممثلي جمعيّات مساعدة المشرّدين. التقت مجموعة عمل فنيّة فرعيّة على محطات من أجل ترسيخ البحث وإعداد المقترحات وبلورة نهج خاصٍ بالمسح.

كُلّفت مجموعة العمل التي عملت بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦ بمهمة اكتشاف حقل دراسات لا زال مجهول المعالم في فرنسا. وحيث ضمّت مجموعة العمل ٢٠٠ شخص فهي ضمّت ممثلين عن أبرز الجمعيّات العامة والمنظمات المهنيّة إضافةً إلى المجتمع المدني والباحثين.

وتولّت لجنة توجيهيّة مؤلفة من جمعيّات عديدة تُعنى بشؤون المشرّدين الربط الوثيق بين نواحي هذا المسح المنهجيّة والأخلاقيّة. وقد ساهمت هذه الجمعيّات في إعداد الاستبيانات والبحث في كيفيّة رصد المشرّدين وإجراء مقابلات معهم وشكرهم ببادرة رمزيّة لا تؤذي حساسيّتهم وتحديد نطاق المسح وكيفيّة تفادي الأسئلة المحرجة. ثم عملت اللجنة التوجيهيّة على تسهيل حلقات الاتصال في بداية التحقيقات.

استعلمت مجموعة العمل بدايةً عن الأسباب التي تحدو بالشركاء على اختلافهم إلى طلب الأرقام على المستوى الوطني. فإذا كان بالفعل ضرورياً على المستوى الوطني رصد ظروف الإقصاء بهدف معالجة المشاكل، فما سيكون معنى تجميع حالات فرديّة على الصعيد الوطني؟ ولكن تفيد التجربة أنّه حين تكون الإحصاءات في حالة قصور، يتمحور النقاش العام حول الأرقام وليس حول الموضوع. وسرعان ما فهمت مجموعة العمل بأنّ تعدد الأرقام يُعزا إلى اختلاف الظروف: فلا وجود لفئة واحدة موحدة من المشرّدين بل يُسجّل نوع من الاستمراريّة بين الذين يعيشون في الشارع والذين يعيشون في ظروف سكنيّة هشّة.

وعليه دعا المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصاديّة الجمعيّات والكيانات العامة التي سبق وشاركت في مجموعة عمل المجلس الوطني إلى المشاركة في اجتماع عام حول صياغة المسح. حضرت جميع الجمعيّات الاجتماع. وجرت المساهمات في جوّ بنّاء ويبدو معظم المشاركين على قدرٍ من الاقتناع بحسنات العمليّة. وتمنّى معظمهم المشاركة في الاستشارات حول الاستبيان. وفي شهر مارس – أبريل ٢٠٠٠، تمّت استشارة خمسين جمعيّة وهيئة عامة حول مسودة الاستبيان. وجُمعت النتيجة في عشرة مجلّدات غير متكافئة الحجم.

وفي الختام، في هذا النوع من المسوح حول الأشخاص الذين يواجهون صعوبات شديدة، والذين يحتاجون إلى أفضل ظروف العمل في بيئة مختلفةٍ عن بيئة الباحثين والتي لم يُنجز بشأنها العمل الكثير، تبرز الحاجة إلى عقد شراكات مع الجمعيّات فهي التي تحمل النبض الأوّل لناحية إلمامها بالبيئة ومساهمتها في مختلف محطات العمل لا سيّما في خلال العمل الميداني. وعليه، غالباً ما أفضت الأسئلة وردود الفعل إلى تنقيح التحاليل وتوضيحها ناهيك عن تفسير النتائج.

(*) المجلس الوطني للمعلومات الإحصائيّة كناية عن منتدى حوار بين علماء الإحصاء من القطاع العام ومستخدمي الإحصاءات العامة من جمعيّات وحكومة ونقابات عماليّة وأصحاب عمل وعمّال وباحثين.

مصدر: المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصاديّة

يُشكّل المجلس الأوروبي الاستشاري للإحصاء نموذجاً آخر تتوفّر تفاصيل إنشائه على الموقع الالكتروني[١٨].

[١٨] http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2008:073:0013:0016:EN:PDF

٣. ٣ - الترتيبات التشغيليّة لتنظيم مقاربات مختلفة

من البديهي أنّ الموارد تُشكّل أمراً مهمّاً بالنسبة إلى أي منظمة. أمّا الوقت الضروري لعقد ورش العمل واجتماعات اللجان ومجموعات تبادل المعلومات الفرضيّة على الانترنت والكلفة الماديّة المترتبة عنها فهي على قدرٍ من الاختلاف.

فمن جهة، مع أنّ التدابير الرسميّة مكلفة إلاّ أنّها ضروريّة لكونها تخرج بنتائج ملموسة. ومن جهةٍ أخرى، تؤدّي الترتيبات غير الرسميّة بين علماء الإحصاء ومجموعات مستخدمي البيانات دوراً متكاملاً وإنّما مهماً لتنظيم فعاليّات أكثر رسميّةً ولا تترتب عنها تبعات تُذكر ما خلا الوقت الذي يُكرّسه له كلا الجانبين.

وما أن يتم احتساب الموارد الضروريّة حتّى يُضطر المسؤولون عن هذه النشاطات إلى التماس مبالغ إضافيّة.

ومتى يُصبح التمويل متوفراً حتّى يتعيّن اتخاذ القرار بشأن كيفيّة تنظيم ألاجتماع. فمن الذي يُعدّ لائحة بالمشاركين ويحرص على حضور أبرز المدعوّين؟ متى تعقد الاجتماعات وأين وبحسب أي وتيرة؟ من الذي يتولّى إعداد جدول أعمال الاجتماع ويرأسه؟ من الذي يُعدّ محضر الاجتماع ويُتابع التدابير المتخذة؟

وفي الحالات المثاليّة تتم معالجة هذه المسائل مع المستخدمين ولا شكّ في أنّ إشراكهم في مرحلةٍ مبكرة والحرص على أن يتبنوا العمليّة (ربّما من خلال عقد اجتماعات يرأسها بالتناوب أشخاص من جانب المستخدمين والمنتجين على سبيل المثال) سوف يُفضي إلى تعزيز متانة العمليّة.

تُشكّل ورشة العمل التمهيديّة سبيلاً مفيداً للبدء في أي حوار والتباحث في الأهداف والجدول الزمني والعمليّة. هذا ومن المهم الاحتفاظ بطلبات المستخدمين بحيث يُمكن الاستجابة لكلّ منها بصورة تلقائيّة.

تجري أوروستات مراجعات متداولة لقطاع الإحصاءات القطاعيّة والتي تتضمن مراجعة عمليّة الإنتاج ناهيك عن رضا المستخدم.

الخانة ٢٣

مسح حول رضا مستخدمي أوروستات ومراجعات متداولة

تقضي وظيفة أوروستات بأن تكون الجهة الرائدة في توفير إحصاءات نوعيّة في أوروبا. وبهدف قياس درجة امتثالها للواجبات المناطة بها حيال المستخدمين، تُجري أوروستات عدداً من المراجعات. أجريت المسوح العامة حول رضا المستخدم كلّ سنتين حتّى العام ٢٠١١ ولكنّها سوف تنعقد بصورة سنويّة بدءاً من العام ٢٠١٢. تُشكّل المسوح المواضيعيّة حول رضا المستخدم والمراجعات المستمرّة في عددٍ من الحقول الإحصائيّة المختارة أدوات مستخدمة كجزء من برنامج أوروستات ألتقييمي.

أجري المسح العام الأخير في ربيع العام ٢٠١٢ واستند إلى الاستبيان النموذجي المتفق عليه لنظام الإحصاءات الأوروبي وقد جرى تصميمه بحيث يُفيد من معرفةٍ أفضل بشأن المستخدمين وحاجاتهم ودرجة امتنانهم من الخدمات التي تُتيحها أوروستات.

غطّى المسح العام لعام ٢٠١٢ خمس ميادين أساسيّة:

- معلومات حول أنوع المستخدمين وأوجه استخدام الإحصاءات الأوروبيّة؛
- النواحي النوعيّة؛
- الثقة في الإحصاءات الأوروبيّة؛
- نشر الإحصاءات؛
- النوعيّة الإجماليّة لبيانات أوروستات وخدماتها.

أرسل بريد الكتروني إلى حوالي ٨٦،٠٠٠ مستخدم مسجل على موقع أوروستات وأُحيط هؤلاء علماً بشأن مسح العام ٢٠١٢. ومن خلال موقع أوروستات، تم تلقّي ما مجموعه ٣١٠١ ردّ على المسح في تراجع بالمقارنة مع العام ٢٠١١ حيث بلغ العدد ٤٢٤٧ ردّاً ولكنّه بلغ ضعف عدد الردود المسجلة في العام ٢٠٠٩ مما يعكس انتشار الحملة الدعائية وتنامي عدد مستخدمي الموقع المسجّلين. وإفساحاً بالمجال أمام إجراء الإحصاءات التحليليّة المقارنة، كانت المسوح العامة الأخيرة متشابهةً إلى حدٍّ بعيد حيث أجريت تعديلات صغيرة تعكس بصورة عامة التغيّرات التي طرأت على سياسة أوروستات في نشر المعلومات والقضايا الشاملة.

وبهدف اكتساب نظرة أفضل إلى أنواع المستخدمين، رصد المسح مجموعات مختلفة من المستخدمين هم: ١) الطلاّب والأكاديميّون ومستخدمون خاصون، ٢) ومنظمات تابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمات دوليّة وسياسيّة، ٣) ومشاريع عمل، ٤) والحكومة ٥) ومستخدمون آخرون. وعلى خلاف المسح حول رضا المستخدم لعام ٢٠١١، لم تخضع ردود وسائل الإعلام والمستخدمين من الصحافة إلى تحليل منفصل نظراً لانحسارها كمّاً ونوعاً مما

(...)

الخانة ٢٣

مسح حول رضا مستخدمي أوروستات ومراجعات متداولة

(تابع)

لا يعود بالمنفعة على الإحصاءات. ولقد جاءت الردود مشمولة في المجموعة المعنونة «مستخدمون آخرون». ستنظر النسخة اللاحقة من المسح في السبل إلى زيادة عدد الردود الصادرة عن صحفيين.

يتوفّر تقييم المسح الشامل حول رضا الزبون على موقع أوروستات الالكتروني[١٩]. وتُعرض أبرز النتائج ضمن إطار النواحي العامة والنواحي النوعيّة (العموميّة، والمواءمة، والشموليّة وقابليّة المقارنة والنشر).

والمهم أنّ كلاً من هذه العمليّات قد أفضى إلى عددٍ من التحسينات المقترحة. وبالنظر إلى نواحي النشر، فلقد تضمن مسحا العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ حول رضا المستخدم عدداً من الاقتراحات:

- تحسين قابليّة الوصول إلى الإحصاءات الأوروبيّة من خلال خفض عدد الخطوات الضروريّة للوصول إلى البيانات وتحسين منشآت البحث وتقديم توجيهات أكبر للمستخدمين؛
- إضافة صفحة بالتعابير المختصرة ولفت انتباه المستخدمين إليها؛
- زيادة عدد الصفحات المخصصة لشرح الإحصاءات على نسق موسوعي؛
- الحرص على أن تكون بيانات وحدة المسح مجهولة الهويّة بدرجة أكبر؛
- زيادة وضوح رزنامة الإصدار ومضمونها وتحديثها بصورة موائمة؛
- تحسين آليّات البحث والإبحار بالنسبة إلى المستخدمين الذين يستعملون لغات غير اللغة الإنكليزيّة؛
- تحسين لغة البيانات المرجعيّة بحيث تُصبح أكثر صداقةً للمستخدم وأسهل شرحاً؛
- زيادة وضوح البيانات المرجعيّة والإبحار فيها بحيث تتضمن روابط في ما بينها ومع الملّفات الإحصائيّة المترابطة والروابط من البيانات إلى البيانات المرجعيّة.

مراجعات متداولة

تُشكّل المراجعات المستمرّة أدوات أساسيّة تستخدم من أجل إجراء تقييم أكثر تعقيداً لأداء ميدان إحصائي محدد بهدف التعريف بالتحسينات المستهدفة. ولا تقتصر هذه المراجعات على تقييم البيانات الإحصائيّة التي يتم إنتاجها بل تشمل أيضاً العمليّات التي تُمهّد لإنتاج هذه الأخيرة ناهيك عن التفاعل مع منتجي البيانات ومستخدمي البيانات ونوعيّة البيانات. وعليه تشكّل المراجعات المتداولة تقييماً تكوينياً يُقيّم السبيل إلى جمع بيانات إحصائيّة في مجال إحصائي محدد ومعالجتها ونشرها بحيث تصبح أكثر فعاليّةً (الكلفة/المنفعة) وفاعليةً. تتم كلّ مراجعة باستخدام أدوات مختلفة منها المسوح المواضيعيّة حول رضا المستخدم ومقابلات هادفة للمستخدم. تُشكّل المراجعات المستمرّة جزءاً من إطار عمل ضمان الجودة الذي أعدّته أوروستات في العام ٢٠٠٧. تتوفّر لائحة بالمراجعات المستمرّة وأعمال التقييم ذات الصلة على موقع أوروستات الالكترون[٢٠]. أجريت تسع عمليّات مراجعة مستمرّة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١ لمواضيع تشمل الإحصاءات الاجتماعيّة.

المصدر: المكتب الأوروبي للإحصاءات - أوروستات

٣. ٤ - كيفيّة دمج نتائج الحوار بين المنتج والمستخدم في النظام الوطني للإحصاء

قد تُشكّل عمليّة إنشاء إطار عمل قانوني ومؤسسي مؤاتٍ ينتظم في داخله الحوار بين المستخدمين والمنتجين شاناً مفيداً. وقبل ذلك، سيكون من المجدي تقييم المؤسسات والتشريعات المتوفرة والوقوف عند الأمور التي تحتاج إلى التغيير. فعلى سبيل المثال، يُمكن:

- تقييم المؤسسات العاملة ودرجة فعاليّتها وجدواها بالنسبة إلى الحوار؛
- مراجعة درجة مواءمة قانون الإحصاءات من أجل توفير إطار عمل فاعل للحوار؛
- اقتراح مراجعة قانون الإحصاءات من أجل الترويج للحوار؛
- اقتراح عمليّة تشغيليّة من أجل تنظيم الحوار وإجرائه.

[١٩] http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/quality/evaluation/general_evaluation_results

[٢٠] http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/quality/evaluation/domain_specific_results

أيّاً كانت نتائج الحوار، فمن المهم دمجها في النظام الإحصائي الوطني بحيث تخرج بمحصِّلة فعليّةٍ حول ردم الهوّة في مجال المعلومات. كثيرةٌ هي السبل إلى ذلك، أمّا طريقة العمل فهي رهن بهيكليّة المجلس الوطني للإحصاء في كلّ دولة وبالجهة التي تتخذ القرارات الإجماليّة وبطريقة اتخاذها؟

يُبادر بعض الدول إلى تنظيم النظام الوطني للإحصاء باستخدام مبادرة الإستراتيجيّة الوطنيّة لتطوير الإحصاءات. انطلقت الإستراتيجيّات في اجتماع باريس ٢١ لتُصبح مخططات على المدى الطويل (تتراوح بين ٥ و١٠ سنوات) وقد صُممت لخدمة نظام إحصائي وطني ولكي تُركِّز بشكلٍ أساسي على إجراء تشاور مناسب بين المستخدمين والمنتجين في محطات الإعداد والتطبيق والتقييم. وإذا كانت الإستراتيجيّة قائمةً في بلدٍ معيّن فسيكون من المجدي التباحث أوّلاً بشؤون الحوار بين المنتج والمستخدم مع الجهات التي تُدير الإستراتيجيّة والعمل معها من أجل دمج المداولات في الإستراتيجيّة الشاملة لتطوير الإحصاءات.

الخانة ٢٤

الحوار ضمن إطار الإستراتيجيّة الوطنيّة لتطوير الإحصاءات

يُعدّ الحوار المتين بين منتجي البيانات ومستخدميها أساسيّاً من أجل الحرص على أن يُفرز النظام الإحصائي ما يحتاج إليه المجتمع. ويجب أن ينعقد الحوار ضمن إطار عمل منظّم تضعه الإستراتيجيّة الوطنيّة لتطوير الإحصاءات. وفي حين يُمكن أن يودع الحوار بين يدي المجلس الوطني للإحصاء أو المعهد الوطني للإحصاء في داخل النظام الوطني للإحصاء، يبقى أنّ عمليّة تصميم الإستراتيجيّة الوطنيّة لتطوير الإحصاءات تُشكّل فرصةً لتطبيق هذا الحوار في صفوف طيفٍ واسعٍ من الشركاء الوطنيين.

تسمح الإستراتيجيّة الوطنيّة لتطوير الإحصاءات للدول النامية بأنّ تبني نظاماً إحصائيّاً موثوقاً به يفرز البيانات الضروريّة لتصميم سياسات وبرامج تنموية وطنيّة ويُطبّقها ويرصدها. تزوّد الإستراتيجيّة الوطنيّة لتطوير الإحصاءات الدولة برؤيا حول تطوير الإحصاءات وبخطة عمل مفصلة تمتد على فترة ٥ إلى ١٠ سنوات بحيث تُغطّي إنتاج جميع الإحصاءات الرسميّة. وبتعبيرٍ أخر، تُشكّل الإستراتيجيّة الوطنيّة لتطوير الإحصاءات منصّةً لتخطيط القدرات الإحصائيّة والبنية التحتيّة ناهيك عن النشاطات الميدانيّة. كما تسمح هذه المنصّة لأصحاب المصلحة في داخل النظام الوطني للإحصاء (الوزارات القطاعيّة والبنك المركزي والمعهد الوطني للإحصاء الخ) إلى جانب الشركاء الفنيين والماليين مثل الجهات المانحة الثنائيّة والمؤسسات متعددة الأطراف وغيرها من الفعاليّات الخارجيّة التي تدعم الإحصاءات في الدولة بتنسيق الجهود في ما بينها باستخدام الآليّات المناسبة.

ومن المهم إشراك منتجي الإحصاءات كما مستخدميها في عمليّة تصميم الإستراتيجيّة الوطنيّة لتطوير الإحصاءات. فالمستخدمون هم مستهلكو الإحصاءات ولن يكون النظام الإحصائي قابلاً للاستمرار إلاّ إذا تطابقت المخرجات والخدمات مع حاجات المستخدمين. يكثر في كلّ بلد عدد مستخدمي البيانات وهم يتضمنون واضعي السياسات وإنّما أيضاً الباحثين والمحللين والقطاع الخاص والمنظمات الإقليميّة والدوليّة والجهات المانحة ووسائل الإعلام والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني.

يجب أن يتم تصميم الإستراتيجيّة الوطنيّة لتطوير الإحصاءات من خلال مقاربة تشاركيّة بقيادة سلطات وطنيّة بالتعاون الوثيق مع فعاليّات أساسيّة في النظام الإحصائي الوطني. أمّا نجاح نظام مقاربة الإستراتيجيّة الوطنيّة لتطوير الإحصاءات أو فشلها فرهن إلى حدٍّ بعيد بالأمور التالية: ١) التزام سياسي شديد على أعلى المستويات؛ ٢) درجة التزام الدولة بهذه المقاربة ومستوى الحوار بين المنتجين والمستخدمين؛ ٣) تعبئة الموارد الضروريّة و٤) نوعيّة الحوار مع الشركاء الفنيين والماليين.

وفي خلال عمليّة تصميم الإستراتيجيّة الوطنيّة لتطوير الإحصاءات، يجب أن تشمل المداولات الجهات في ما يلي:

- الشركاء الوطنيّين والخارجيين من أجل ضمان مزيدٍ من التماسك والفعاليّة في تطوير النظام الإحصائي؛
- المستخدمين والمنتجين من أجل مراعاة توقعات المستخدمين وقدرات المنتجين وتعزيز التفاهم المتبادل وتقديم إدارة أكثر فعاليّة للنتائج؛
- وحدات نظام الإنتاج بهدف التوفيق بين المنتجات والمعايير الدوليّة والتنسيق بين البرامج تحقيقاً لفعاليّة أكبر؛
- مدراء فنيّين محليّين وخارجيّين، من أجل توخّي الترشيد في تخصيص الموارد.

من خلال إقامة نظام وطني للإحصاء يتوخّى الفعاليّة وإستراتيجيّة وطنيّة لتطوير الإحصاءات حسنة التصميم، سوف تتمكن الدول من التماس معلومات مرتدة مستدامة يُعبِّر فيها المستخدمون عن حاجاتهم ويسطِّر فيها المنتجون ما يحتاجون إلى إنتاجه لتلبية هذه الحاجات وتعمل المجموعتان من أجل إيجاد الحلول المناسبة لتحقيق الأهداف الوطنيّة.

المصدر: أمانة سرّ باريس ٢١. www.paris21.org

يجب في خطوةٍ أوليّة توثيق نتائج الحوار والخطّة المنبثقة عنه ويجب الاعتراف أوّلاً بأنّ عمليّة التطبيق التي تُبادر إليها المعاهد الوطنيّة للإحصاء منفردةً أو بالتعاون مع أصحاب مصلحة آخرين سوف تستغرق وقتاً. ويجب إذاً إدارة التوقعات بين الجهات المعنيّة. تُشكّل التقارير المنتظمة حول التقدم المحرز والتي ترصد نواحي التطبيق سبيلاً مجدياً إلى المحافظة على الزخم ومنح الجهات المعنيّة كافةً فرصة تتبع المشروع.

ولا وجود لحلول منزلة تُعمم على الجميع لتطبيق برنامجٍ واحد. فلا بدّ من إتباع مقاربات مختلفة وترتيبات متنوّعة لإعداد التقارير بما يتماشى مع حاجات كلّ بلد. ترتدي حوكمة العمليّة والمساءلة الإجماليّة أهميّة بقدر أهميّة أي مشروع ويجب أن تُطرح الأفكار مسبقاً حرصاً على وضوح الترتيبات وجدواها.

وفي بعض الدول على سبيل المثال، تتخذ القرارات المتعلّقة بالنظام الوطني للإحصاء على يد مجلس الإحصاء أو هيئة استشاريّة. فيكون عندئذٍ من المناسب إحاطة اللجنة علماً بالموضوع منذ مستهل الحوار بحيث تطلع على المخططات فتُبدي تعليقاتها وموافقتها. يجب إبقاء اللجنة على إطلاع بحيثيّات العمليّات سيّما مع انكشافها وتزويدها بمجموعة توصيات للتباحث فيها واحتمال الموافقة عليها.

٣. ٥ - نشر الإحصاءات

من الأرجح أن يُفضي الحوار إلى نشرٍ الإحصاءات الاجتماعيّة بصورة أفضل لا بل إلى لتحقيق تواصل أفضل بشأنها. تُعالج هذه الفقرة السبيل إلى إعداد سياسة نشر المعلومات وهي تعرض بعضاً من المقاربات المختلفة إلى نشر المعلومات في المنطقة.

ترتدي أسئلة أربعة أهميّة قصوى بالنسبة إلى أي سياسة تُعنى بنشر المعلومات الإحصائيّة:

- **ما هي الأعداد التي يجب نشرها؟** ما هو الشكل الأنسب لنشرها – هل هو على شكل جداول إحصائيّة معدّة سلفاً أو مؤشرات مشتقة و/أو بيانات خام يُمكن أن يعالجها المستخدمون بما يُناسب حاجاتهم؟

- **من هو الجمهور الهدف الذي تُعمم عليه المعلومات؟** وسائل الإعلام؟ أم الأكاديميين؟ أم واضعي السياسات؟ طبعاً لا يتوافق هؤلاء حول المعلومات التي يُفضّلونها.

- **كيف السبيل إلى نشر الأرقام؟** ما هي السبل التي يُمكن استخدامها – منشورات مفصلة، كتيّبات أم بيانات صحفيّة؟ ما هي الرسوم البيانيّة الأكثر جدوى من أجل «إخبار قصّة» للجمهور الهدف؟ ما هي القنوات التي يُمكن استخدامها – الانترنت، التلفاز، والقصص التي تُبثّ بواسطة الإذاعة؟ هل يجب تنظيم فعاليّات محددة من أجل الإعلان عن الإصدارات المهمّة؟

- **كيف السبيل إلى تعزيز القدرات الوطنيّة لتحسين مهارات طاقم العمل في نشر الإحصاءات الاجتماعيّة؟**

تُسجِّل سبل ثلاثة لنشر البيانات:

- بيانات وحدة المسح مجهولة الهويّة والتي يُمكن توزيعها في ظلّ بعض الشروط. يُمكن أن يترتب على ذلك خرق للسريّة المؤسسيّة. تفيد هذه المعلومات الخبراء والمستخدمين الملمّين بالقراءة الإحصائيّة والمتفرغين لإجراء التحاليل وهم يتمتعون بقدرٍ كافٍ من الحريّة للتشكيك في البيانات كما يشاؤون. ولكنّ هذا مستحيل أو غير ممكن في بعض الدول؛

- تخدم المجلاّت والمنشورات الإحصائيّة مثل الصفحات الالكترونيّة والبيانات الالكترونيّة القابلة للتحميل والملاحظات المواضيعيّة والكتيّبات والكتب السنويّة مجموعة واسعةً من المستخدمين. يترتب عن نشر هذه المعلومات كلفة عالية وثابتة نسبيّاً ومع أنّ هذه المنشورات تمنع المستخدمين من الإطلاع على البيانات بالسبل التي يرونها مناسبةً، إلاّ أنّها تسمح للمعهد الوطني للإحصاء بمراقبة جودة البيانات وضمان أن تؤدّي الغاية المنشودة منها؛

- عمليّات نشر البيانات المتخصصة والتي قام بها المعهد الوطني للإحصاء ردّاً على طلبات محددة. يسمح هذا بتفصيل البيانات بحسب حاجات المستخدم في حين يترتب عن كلّ طلب منفصل استنزاف موارد المعهد الوطني للإحصاء. تكون المواد متاحةً مقابل كلفة محددة.

من المعلومات المفيدة في هذا الصدد الكتاب الصادر عن الإحصاءات النرويجيّة تحت عنوان:

User-friendly presentation of statistics: A guide to creating a dissemination strategy and dissemination guidelines for developing and transition countries[٢١]

[٢١] http://www.ssb.no/int/pres_stat/pres_stat.pdf

الخانة ٢٥

حصص التدريب في نطاق برنامج ميدستات من أجل نشر البيانات: أداة تُساعد على الترويج للحوار بين المنتجين والمستخدمين

من أجل تعزيز قدرات المعاهد الوطنيّة للإحصاء في دول سياسة الجوار الأوروبيّة مع الجنوب (الدول المتوسطيّة الشريكة لدول سياسة الجوار الأوروبيّة مع الجنوب) وفي سبيل نشر المحصّلات الإحصائية والتعاطي مع المستخدمين، جرى تنظيم ستّ حلقات عمل (أربع حصص تدريب وحصّتي تدريب للمدرّبين) على امتداد برنامج ميدستات. وشكّلت أهميّة إعداد إستراتيجيّة نشر وتعزيز العلاقة مع المستخدمين دعامة حصص التدريب.

حصّتان تدريبيّتان أساسيّتان من تنظيم ميدستات II: أجريت حصّة إقليميّة للدول المتوسطيّة الشريكة لدول سياسة الجوار الأوروبيّة مع الجنوب عام ٢٠٠٦ في عمّان وأجريت حصّة شبه إقليميّة للدول الناطقة باللغة الفرنسيّة في مراكش عام ٢٠٠٧. وتناولت الحصص المناهج والأدوات الضروريّة لرصد حاجات المستخدمين والإطلاع على درجة رضاهم مع مرور الوقت بهدف إقامة علاقات متينة معهم. هذا واكتسب المشاركون المهارات الضروريّة لإعداد تقارير إحصائيّة صديقة للمستخدم ولصياغة بيانات صحفيّة ملفتة.

تنظيم حصّتي تدريب للمدرّبين على يد ميدستات II: في العام ٢٠٠٨ في خلال حلقتين في مالطا وروما: سمح تدريب المتدرّبين المستقبليين بتعزيز قدرات المعاهد الوطنيّة للإحصاء لناحية التدريب من خلال إعداد مجموعة مدرّبين قادرين على تشارك المعرفة وتشرها في النظام الوطني للإحصاء. ترمي الحصّة إلى تعزيز المهارات العمليّة الضروريّة لإعداد تقارير إحصائيّة صديقة للمستخدم ولنقل المعلومات الإحصائيّة لمجموعات المستخدمين المناسبة.

تنظيم حصّتي تدريب على يد ميدستات II: في تونس (باللغة الفرنسيّة) وفي مدريد (باللغة الإنكليزيّة) في العام ٢٠١٢ واستهداف طاقم عمل المعاهد الوطنيّة للإحصاء المسؤول عن سياسة نشر الإحصاءات وخبراء في أدوات نشر المعلومات على النسق الالكتروني. هدفت الحصّتان إلى جمع مجموعتي العمل بهدف بلورة فهم مشترك حول مبادئ النشر والتعميم الأساسيّة والتنويه بأهميّة رصد حاجات المستخدمين إلى الإحصاءات وتلبية هذه الحاجات بشكلٍ أفضل.

هذا ويجب نشر ثقافة تعميم المعلومات وإقامة علاقات استباقيّة مع المستخدمين بين صفوف جميع العاملين في النظام الوطني للإحصاء. كما ويجب إيلاء أهميّة قصوى لتنظيم الحصص على المستوى الوطني بهدف التواصل مع عددٍ أكبر من أصحاب المصلحة. تحقيقاً لفعاليّة واستدامة أفضل، يجب أن تلقى هذه التدابير دعم كبار المسؤولين لدى المعاهد الوطنيّة للإحصاء.

المصدر: خبير ميدستات الأساسي في مجال التدريب

الخانة ٢٦

في المغرب: مذكرة تفاهم مع الشركاء المحليين

في معرض تطوير العلاقة مع الشركاء أي مستخدمي المعلومات الإحصائيّة ومنتجيها عمدت المفوضيّة العليا للتخطيط إلى إقامة علاقات رسميّة مع بعض الشركاء المحليين عن طريق التوقيع على اتفاقات خطيّة. تُحدد الاتفاقات الالتزامات المتبادلة لجمع البيانات وتحليلها ونشرها. جرى التوقيع على مذكرات التفاهم لدواعي التعاون العلمي مع البنك الدولي واليونيسيف والاتحاد العام للمقاولات المغربيّة CGEM ومكتب البورصة وجامعة محمّد الخامس في الرباط والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. تسمح مذكرة التفاهم للشركاء بالإطلاع على بيانات وحدة المسح الضروريّة لدواعي البحث والتي تمّ الباحث بشأنها مع المفوضيّة العليا ودائرة الإحصاء المغربيّة.

المصدر: معلومات تمّ تشاركها في خلال اجتماعات مجموعة العمل المنعقدة للتداول في الدليل.

يُعتبر كلّ من سياسة التواصل التي تُعنى بالتوعية على المنتجات وسياسة النشر التي تُعنى بتوصيل المنتج إلى المستخدم على قدرٍ من الجدوى.

ومن الأسئلة الأساسيّة التي يجب الوقوف عندها في سياسة التواصل ما يلي: ما هي الأهداف؟ ومن هم المستخدمون وما هي القنوات الواجب استخدامها؟

ومن الأسئلة الأساسيّة التي يجب الوقوف عندها في سياسة النشر ما يلي: ما هو الغرض من نشر البيانات؟ وكيف السبيل إلى ذلك؟ ما هي العقبات؟ وما هو النسق الصحيح ومستوى التفصيل والشرح المناسب والتعليق؟ هل التوقيت مؤاتٍ؟ هل المنتج متاح للجميع لقاء كلفة معقولة (أو مجاني، وهذا هو الحلّ المثالي)؟

طوّرت أوروستات سياسة شاملةً للتواصل والنشر وهي توفّر نموذجاً مجدياً.

الخانة ٢٧

سياسة أوروستات للتواصل والنشر

من شأن سياسة نشر الإحصاءات والتواصل بشأنها أن تُساعد على رأب الصدع بين ما يستطيعه المنتجون وما يُريده المستخدمون ومتى يحتاجون إليه والشكل الذي يريدونه فيه. تتمتع أوروستات بعددٍ من إستراتيجيّات التواصل والنشر وقد طوّرتها على مرّ السنين. ولقد بنى كلّ منها على النجاحات السابقة وكيّفها بحسب البيئة التكنولوجيّة المتغيّرة والحاجات المنبثقة عنها والقيود المفروضة على الموازنة.

حجر الأساس

يكمن العنصر الأساسي في تطوير إستراتيجيّة أوروستات للتواصل والنشر في القرار الذي اتخذ عام ٢٠٠٤ من أجل تعميم جميع البيانات غير السريّة وإتاحتها للتحميل والمطالعة مجاناً على الموقع الالكتروني. ولا شكّ في أنّ مبدأ «المجانية» والتطوّرات التكنولوجيّة التي سهّلته هي التي أفضت إلى تغيّرات مهمة طرأت على عمليّة نشر البيانات وعلى قنوات التواصل المتاحة للمستخدمين.

استندت السياسة في تلك الآونة إلى ثلاثة أهداف أساسيّة:

١. أن تكون السياسة المصدر الأساسي للبيانات الإحصائيّة الأوروبيّة؛

٢. زيادة مستوى الخدمات التي تقدمّها أوروستات للمستخدمين وتحديداً زيادة القدرة على الإطلاع على بيانات أوروستات بصورة تميل إلى المجانيّة؛

٣. عرض أرقام أوروستات بصورة ملفتة على أن تقترن عند الإمكان بتعليقات واضحة وموضوعيّة.

حظيت الأهداف بدعم عددٍ من التدابير التي تبقى اليوم ذات صلة:

١. إقامة مجموعات هدف ذات أولويّة وترتيب ناقلي المعلومات بحسب الأولويّات؛

٢. ضمان أن يُشكّل نشر الإحصاءات جزءاً لا يتجزأ من عمل كلّ وحدة إنتاج؛

٣. إقامة نظام لرصد مستويات الاستخدام والرضا المتاحة لدى مجموعات مختلفة من المستخدمين؛

٤. إقامة رابط أفضل بين النشر والأحداث المحددة والمواضيع الجارية؛

٥. الحرص على أن يُشكّل موقع أوروستات الالكتروني أداة النشر والتواصل الأساسيّة؛

٦. الحرص على أن يتم تطوير نظام المنشورات الورقيّة بهدف تعزيز أهميّة المنشورات البسيطة النسبيّة والتي تعني البيانات التي تلقى اهتمام المستخدمين العام؛

٧. إقامة سياسة فاعلة من أجل تدريب مستخدمي أوروستات؛

٨. إقامة آليّات متابعة ومعلومات مرتدّة.

الإستراتيجيّة الجديدة

تترجم إستراتيجيّة أوروستات الأخيرة لناحيتي التواصل والنشر للفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ مهمّة أوروستات والمبادئ الأساسيّة التي تضعها مدوّنة الممارسة والرؤيا ومبدأ النشر المجاني إلى أهداف وتدابير ملموسة.

الخانة ٢٧

سياسة أوروستات للتواصل والنشر

وتقضي الرؤيا بأن تؤدّي الإحصاءات الرسميّة دوراً مهمّاً في مجتمع اليوم. أمّا وفرة المعلومات الإحصائيّة المحايدة والموضوعيّة فهي أساسيّة لجميع متخذي القرارات. تُسطِّر المعلومات الإحصائيّة شفافية القرارات السياسيّة وانفتاحها وبالتالي تمثّل الإحصاءات الرسميّة سلعةً عامةً تُشكّل قاعدةً لحسن سير المجتمع.

وكانت النتيجة أربعة أهداف على صلة بالنشر والتواصل في أوروستات وفي النظام الإحصائي الأوروبي الأوسع:

١. تلبية حاجات المستخدمين عن طريق توفير إحصاءات رسميّة رفيعة المستوى؛

٢. دعم عمليّة إعداد السياسات والمجتمع المدني ككل من خلال إتاحة الإحصاءات لجميع الفعاليّات بصورة مفتوحة؛

٣. مساعدة جميع المستخدمين على فهم الإحصاءات واستخدامها على النحو الصحيح؛

٤. إعلام المستخدمين بقيمة الإحصاءات المضافة المتاحة من النظام الإحصائي الأوروبي.

بدأ العمل بعددٍ من التدابير من أجل دعم هذه الإستراتيجيّة:

- إعادة العمل على خدمات التحميل المجموعة؛
- تحسين الوصول إلى البيانات الكليّة؛
- توسيع نطاق الصفحات المخصصة لموقع أوروستات الالكتروني بحيث تشمل فقرات حول مؤشرات أوروبا لعام ٢٠٢٠ وإجمالي الناتج المحلّي وأبعد منه؛
- إعادة صياغة الصفحات المتاحة على النسق الالكتروني؛
- توسيع المقالات حول شرح الإحصاءات على نسق الموسوعات واستخدام هذه المقالات من أجل إعداد منشورات ورقيّة مختارة مثل الكتاب السنوي؛
- الاستمرار في خفض عدد المنشورات الورقيّة – سوف تُعدّ أوروستات أقلّ من ٢٠ إصداراً ورقيّاً في العام ٢٠١٢؛
- استخدام أدوات تبيّن البيانات الجديدة؛
- إنهاء الكلفة المترتبة عن استعمال بيانات وحدة المسح؛

الترويج لبيانات أوروستات على أنّها «بيانات مفتوحة» على سبيل المثال من خلال آليّة غوغل للبحث عن البيانات العامة.

وتمّ التوافق على مجالين جديدين للتدابير الممكنة والموسّعة ضمن إطار المعاهد الوطنيّة للإحصاء:

- التعاون في عمليّة تطوير الأدوات والخدمات المعدّة للنشر
- تعميم شروط موحدة بين الأنظمة الإحصائيّة الأوروبيّة لحصول على البيانات واستعمالها بصورة مجانيّة.

هذا ويجري العمل على أدوات تواصل جديدة مثل تطبيقات الهاتف الجوّال الخاصة بالدول والشروحات الإحصائيّة وتلقيم RSS/Atom واستخدام تويتر. وتطرأ تغييرات على أشكال التواصل وأنماطه وصولاً إلى تصنيف على محرّكات البحث. وبهذه الطريقة، يجب أن يُنظر إلى إستراتيجيّة أوروستات في التواصل والنشر على أنّها ديناميكيّة وتستجيب للمتطلّبات والاتجاهات المتغيّرة أبداً.

المصدر: المكتب الإحصائي الأوروبي - أوروستات

أياً كانت الإستراتيجيّة المتبعة، يبقى من المهم ألاّ ننسى ضرورة إشراك وسائل الإعلام. فهي السبيل الأهم إلى إحاطة الرأي العام علماً بأبرز القصص الإحصائيّة (إذا كان الرأي العام هو الجمهور الهدف). ويقتضي هذا الأمر أكثر من مجرّد الاكتفاء بإصدار بيانات صحفيّة على أمل أن تستوقف الإعلام. حيث تقوم الإستراتيجيّة الإعلاميّة على خليطٍ مما يلي:

- الاتصال بأبرز الصحفيين لإعلامهم بصدور المنشورات الوشيك وتقديم المساعدة لهم في إعداد المقالات الصحفيّة (يجب أن يحتفظ المعهد الوطني للإحصاء برزنامة إصدارات تكون متاحةً للعموم ويكون المستخدمون على إلمامٍ بها)؛
- إعداد الإصدارات الإعلاميّة وإعداد بعض القصص المهمة التي يجوز للصحفيين استعمالها، و

- إعداد لائحة بأسماء الأشخاص المطلعين الذين يُمكن الاتصال بهم للحصول على المساعدة لدى إعداد المقالات.

هذا ويُشكّل الانترنت الموقع الأساسي الذي يصل من خلاله الأفراد إلى البيانات وعليه، فلا بدّ من إعداد موقعٍ الكتروني حسن التصميم. ولكن يُمكن استخدام أنواع مختلفة من المواقع الالكترونيّة بحسب الحاجة. ولا شكّ في أنّ إفساح المجال أمام المستخدمين للاستعلام بشان البيانات واستخراج المعلومات على مستويات جغرافيّة مختلفة هو اختصاص ينفرد به الانترنت ويميّزه عن المنشورات المطبوعة. وهذا مفيد خصوصاً عندما تكون البيانات متاحة على المستوى المحلّي.

أمّا التدريب على الانترنت فهو متاح بدرجة متنامية لكونه يُشكّل مجالاً على قدرٍ من الأهميّة.

٦.٣ - الحصول على بيانات وحدة المسح

يُشكّل الوصول إلى البيانات موضوعاً تتناوله المعاهد الوطنيّة للإحصاء.

تُسجّل في العديد من الدول قيود فنيّة وقانونيّة واضحة حول إفساح المجال أمام الوصول إلى بيانات وحدة المسح ولكن يُسجّل بين صفوف المستخدمين المتكلّفين طلب متنامٍ للوصول إلى البيانات. جاء ردّ العديد من المعاهد الوطنيّة للإحصاء إيجابيّاً. وفي حين أفاد البعض بأنّ الوصول إلى البيانات يجب أن يكون محصوراً وإلاّ أسيء استعمالها للخروج بخلاصات لا تعنيها، رأى آخرون بانّ علماء الإحصاء لا يجب أن يؤدّوا دور الشرطي الذي يُقيِّد حركة مستخدمي البيانات.

في حال قام المعهد الوطني للإحصاء بإصدار بيانات «سريّة» تتخللها تحذيرات حول مواءمتها الجدوى، تبقى مسؤوليّة استخدام البيانات عبئاً على كاهل المستخدمين (على غرار طبيب يصف علاجاً لمريض فتقع على كاهل الأخير مهمّة إتباع الإرشادات الواردة على عبوة الدواء). وتؤدّي البيانات الكليّة المتينة والحديثة في هذا الصدد دوراً مهمّاً فهي تُسدي النصح حول وجهة استخدام البيانات لأغراض إعداد القوالب وغيرها من الغايات. فكيف يجب على سبيل المثال استخدام موازين الاستطلاع في نموذج الانحدار؟ ترد المغرب في عداد الدول التي يُرشد فيها علماء الإحصاء المستخدمين حول كيفيّة استخدام بيانات وحدة المسح.

يعود هذا النوع من الحوار بالمنفعة الفنيّة وإنّما العالية. فلا بدّ من توخّي الحذر أقلّه في المراحل الأولى من إصدار بيانات وحدة المسح من أجل الحرص على استخدام البيانات على النحو المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من صعوبة تعميم الاستنتاج إلاّ أنّه في حال أُسيء استخدام البيانات ترتب عن هذا الأمر تبعات شديدة واستوجب الأمر من منتج البيانات التدخل سريعاً من أجل إعطاء الإيضاحات. عالج المعهد الدولي للإحصاء هذا الموضوع في بيانه الصادر عام ٢٠١٠ حول الأخلاقيّات المهنيّة الذي جاء فيه: «يجب أن يحتمي عالم الإحصاء من حالات سوء التفسير أو الاستعمال المرتقبة. في حال وقعت مغالطة من هذا النوع، وجب اتخاذ خطوات من أجل إحاطة المستخدمين المحتملين علماً بالموضوع»[٢٣]. ويجب أن يُنظر إلى هذا الموضوع مسبقاً على أنّه جزء من إستراتيجية إدارة المخاطر.

الخانة ٢٨

الحصول على بيانات وحدة المسح في فلسطين

في فلسطين، يوفّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وصولاً محكماً إلى بيانات وحدة المسح. وهو يلتمس من ذلك المنافع في ما يلي:

١. دعم استخدام البيانات الخام من جانب الباحثين في القطاع العام ومتخذي القرارات؛

٢. تدعيم علاقة الجهاز مع الرأي العام لا سيّما مع المراكز العلميّة والمراكز الأكاديميّة؛

٣. مساعدة الخبراء العلميين على إعداد البحوث المناسبة لخدمة عمليّة وضع السياسات؛

٤. توفير الوقت على العاملين في الجهاز والذين يتعذّر عليهم الاستجابة لحجم الطلب على البيانات نظراً لضيق الوقت؛

٥. إدخال البيانات في قواعد البيانات الإحصائيّة المتاحة على الانترنت.

لكلّ مجموعة من البيانات، يتم إعداد ملف للاستعمال العام المخصص للباحثين والمكتبات وهو متوفر للعموم. كما تتوفّر في بعض الأحيان صيغة مطوّرة عن الملف للجامعات والطلاّب المتخرّجين (فتشمل على وجه الخصوص البيانات حول مسح القوى العاملة وبيانات حول مسح الصحّة).

يُعمل بقاعدتين أساسيّتين:

القاعدة رقم ١: يجب على الجهاز المركزي أن يُلغي جميع المتغيّرات التي تحمل المستخدم على استخراج بيانات لا تلقى مصادقة الجهاز المركزي.

(...)

[٢٣] http://www.isi-web.org/about-isi/professional-ethics

الخانة ٢٨

الحصول على بيانات وحدة المسح في فلسطين

(تابع)

يُعاد تجميع المتغيّرات التي يُشتبه في أنّها تتهدد مصداقيّة البيانات عن طريق التجربة والخطأ. يتم حذف بعض المتغيّرات من ملف PUF لأنّه لا يُمكن نشر البيانات لاعتبارات متصلة بالنوعيّة أو الصلاحيّة. يتم ذلك دوماً مع مراعاة رأي الجهاز المركزي.

القاعدة رقم ٢: لا يُمكن إيداع ملفّات PUF سوى جزءٍ من مضمون الملفات الأصليّة. ولدى اتخاذ القرار بشأن البيانات الخام المتاحة للاستخدام العام، يقوم الجهاز بما يلي:

١. دراسة ملفات البيانات الخام بالتفصيل وتحديد المؤشرات والمتغيّرات التي يجب إدراجها؛

٢. دراسة إمكانيات النشر من خلال دراسة الموازين وضمان أن تسمح العيّنة بالنشر على المستويات المحددة؛

٣. إضافة مفتاح جديد للبيانات للدلالة على البيانات المصدريّة الإعلاميّة في حال احتاجت البيانات الأصليّة لأن تُصبح مرجعاً دلالياً في المستقبل؛

٤. احتساب الإحصاءات وإجراء المقارنة لضمان الاتساق مع البيانات قيد النشر.

تتاح البيانات في ما يلي للاستخدام العام:

١. المسوح البينيّة والتعدادات التي يُجريها الجهاز المركزي؛

٢. البيانات التي يتم التعاطي معها بحسب الإجراءات المعياريّة المحددة؛

٣. البيانات التي يُمكن التأكّد من مصداقيّتها؛

٤. البيانات التي تتضمن متغيّرات مختارة من البيانات الأصليّة؛

٥. البيانات التي تتضمن نسبة ١٠ إلى ٢٠٪ من بيانات التعدادات؛

٦. جميع البيانات المرجعية الضروريّة لتمكين المستخدم من استخدام البيانات بصورة صائبة وسهلة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٦.٣ - نصائح لتحقيق النجاح

في ما يلي خمس نصائح أساسيّة للمساعدة على قيام حوارٍ ناجح:

١. أوّلاً وأخراً من المسلّم به أن **لا فائدة من إجراء حوار إذا انتفت النيّة في مراعاة آراء الطرف الآخر.**

٢. تُشكّل الإحصاءات الاجتماعيّة مجالاً واسعاً. فبدل محاولة تغطية جميع الأمور في الوقت عينه، قد يكون أكثر حذراً وحنكةً تخصيص **حلقة حوار واحدة لكلّ موضوع نقاش بين المنتج والمستخدم.** ويُمكن أن تُشكّل هذه العمليّة جزءاً من عمليّة تعلّم.

٣. **يُمكن أن تُشكّل وتيرة التعاون عنصراً أساسيّاً من عناصر النجاح.** تعتمد سرعة عمليّة الحوار على العديد من العوامل مثل تنوّع أصحاب المصلحة والبيئة السياسيّة ودرجة تعقيد الموضوع. ولكنّ عمليّة التعاون يُمكن أن تُشيع في صفوف المستخدمين حسّاً بتبني المشروع فلا داعي إذاً لاستعجالها. إذا شعر المستخدمون أنّ التعاون بدأ متأخراً أو أنّه سريع الوتيرة فقد يتفاعلون معه بطريقة سلبيّة.

٤. **لا بدّ من الاحتماء من الإفراط في التشاور** والذي قد يُصيب أصحاب المصلحة بالوهن إذا أصرّ على الشمولية المفرطة لا بل يُسبب لهم شعوراً بالإحباط إذا وجد في حالٍ من الركود.

٥. هذا **ومن الأهميّة بمكان الوقوف عند طريقة تفاعل المتعاونين.** كثيرة هي السلوكيّات التي تُحدد فعاليّة التعاون بين الحكومة والجهات الأخرى والتي تسري بشكلٍ متساوٍ على علاقات ناجحةٍ أخرى. وفي حلقات التعاون الناجحة، يُصغي الشركاء أحدهم إلى الآخر ويبدون انفتاحاً على أفكار جديدة ويعملون بمقتضاها. كما يفهمون الأنظمة الأكبر التي يعمل فيها شركاؤهم. تُساعد هذه الجوانب بدورها على بناء ثقة مشتركة. وحين يشعر المتعاونون بشأنهم يتمتعون بتأثير فعلي في مبادرةٍ معيّنة، يقومون بتوظيف كامل بطاقتهم وحماسهم في العمليّة.

يجب الوقوف عند نصائح عشر إضافيّة لتحقيق النجاح:

١. لا تبتدئوا من منطلق طموحٍ شديد **بل ابتدئوا بدراسة تجريبيّة (على سبيل المثال حوار حول مسح إحصائي جديد) وحاولوا العمل ضمن هيكليّات الحكم القائمة؛**

٢. افهموا البيئة القانونيّة. **خصصوا الوقت الضروري للتعرّف إلى أصحاب المصلحة وأشركوا الجهات المعنيّة ببناء القرارات في أولى مراحل العمل. خذوا بعين الاعتبار العقبات التي يصطدم بها المعهد الوطني للإحصاء من أجل تعديل البرنامج الإحصائي؛**

٣. لا تحاولوا العمل وحدكم. **اعثروا على شركاء ملتزمين وأشركوا سواهم إذا اقتضت الحاجة (بما في ذلك الشركاء الدوليين)؛**

٤. احرصوا على إنهاء ما بدأتموه. **أعدّوا خارطة طريق واستشرفوا ما قد يحصل (على سبيل المثال، تعديل استبيان، إعادة تصميم منشور إحصائي، الخ). كونوا مستعدين للمتابعة والعمل ضمن جدولٍ زمنيّ واضح؛**

٥. لا تنسوا الكلفة المترتبة عن العمليّة **(الكلفة المادية والزمنيّة)؛ فلا بدّ من توفير الموارد الضروريّة ولو شكّلت الكلفة جزءاً لا يُذكر من الدورة الإحصائيّة ككل، إلا أنّه يجب أخذها بعين الاعتبار؛**

٦. شمول التدريب وبناء قدرات منتجي الإحصاءات **ومستخدميها المشمولين في الحوار؛**

٧. لا تتوقعوا التوصل إلى نتائج فوريّة - **فالعمليّة بذاتها تدرّ منفعةً شديدة؛**

٨. استعلموا عن حاجات المستخدمين. **قد يصعب على المستخدمين أن يُعبّروا عن رغباتهم وبالتالي من المناسب التماس ردّ فعلهم بشأن مسودة اقتراح أو إصدار؛**

٩. استعدوا لتحسين القدرة على التواصل والتسويق. **فهما أساسيّان لنجاح العمل. اختاروا القنوات المناسبة مع مراعاة مختلف المستخدمين. غالباً ما تلتمس الحاجة إلى اعتماد مزيجٍ من المقاربات؛**

١٠. وثّقوا ما تفعلونه. **فالأدلّة الخطيّة مفيدة للغاية.**

الملحق ١:

مجموعة عمل ميدستات III حول الحوار بين المنتج والمستخدم

بهدف إعداد الدليل الخاص بالمنطقة، تأسست مجموعة عمل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في باريس فرنسا وتألّفت من:

مجموعة خبراء: كلّفت هذه المجموعة بمهمّة إعداد الدليل ومي مؤلّفة من:

- خبراء وطنيّين (٧)

المنتجون: السيدة فداء أباطلي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛
السيد عامر الجمال، دائرة الإحصاءات، الأردن؛
السيّدة لارا بدر، الإدارة المركزيّة للإحصاء، لبنان؛
السيّدة أمال لاكهال، الديوان الوطني للإحصائيّات، الجزائر؛

المستخدمون: البروفسور طانيوس جرجس، الجامعة اللبنانيّة – لبنان؛
السيّد وسام رمضان، وزارة التنمية الجهويّة والتخطيط- تونس؛
السيد عبد القادر تيتو – مرصد الظروف المعيشيّة - المفوضيّة العليا للتخطيط، المغرب

- خبراء دوليّون (٤):

خبير على المدى القصير: السيد جون هول، عالم إحصاء، خبير في الاتصالات؛

أوروستات: السيد إدوارد كوك، الوحدة أ٦

ميدستات III: السيد بهجت آجقباش ، خبير أساسي في الإحصاءات الاجتماعيّة
السيد جوزي سيرفيرا فيري، رئيس فريق العمل

المجموعة المرجعيّة: كلفّت هذه المجموعة بمسؤوليّة توفير التعليقات والنصائح بشأن مواضيع جوهريّة. تعمل المجموعة المرجعيّة على أساسٍ متطوّع وتتم استشارتها بصورة فصليّة. وهي مؤلفة من:

- مدير عام المعاهد الوطنيّة للإحصاء في الدول الشريكة لبرنامج ميدستات III؛
- المنسقون الوطنيّون الأساسيّون ومنسّقو قطاع الإحصاءات الاجتماعيّة في الدول الشريكة لبرنامج ميدستات III؛
- المشاركون في ورشة عمل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ من غير أعضاء مجموعة الخبراء.

مجموعة مراجعة الأنداد: كلّفت هذه المجموعة بمسؤوليّة مراجعة المسودة النهائيّة للدليل الخاص بالمنطقة والذي أعدّته مجموعة الخبراء. وهي مؤلفة من ثلاثة علماء إحصائيين مستقلّين دوليين من الدول الأوروبيّة والذين تم اختيارهم ليُمثّلوا مستخدمي الإحصاءات الاجتماعيّة ومنتجيها؛

- السيد جان روبير سويسر، خبير إحصائي، موظف في القطاع العام، مدير سابق لأديتيف، وحالياً رئيس مكتب تسجيل العقارات في وزارة المال في فرنسا؛
- السيد جان لو ناي، عالم في شؤون الاقتصاد الكلي والتنمية، يعمل لحسابه الخاص، تقاعد من الجامعة ومن الأمانة العامة للأمم المتحدة، في رصيده ٢٥ سنة من الخبرة في استخدام البيانات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. يعمل حالياً على دراسات لحساب الأمم المتحدة ومبادرة باريس ٢١.
- السيد روجيه إدموندز، عالم إحصاءات يعمل لحسابه الخاص ويتمتع بخبرة دوليّة متشعبة وبمعرفة عميقة لبرنامج ميدستات III وللبيئة الإحصائيّة للمنطقتين الأوروبيّة والمتوسطيّة.

الملحق ٢:

مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية

المبدأ الأول: إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا يمكن أن يتم الاستغناء عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، وذلك بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئية، ومن أجل تحقيق ذلك يتعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين بتجرد وذلك وفاء بحقهم في التماس المعلومات والتحقق منها.

المبدأ الثاني: حفاظًا على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يتوجب أن تقوم الوكالات الإحصائية، وفقًا لاعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية والآداب المهنية- بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها.

المبدأ الثالث: تيسيراً للتفسير السليم للبيانات، تقوم الوكالات الإحصائية ووفقًا للمعايير العلمية بعرض المعلومات المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها.

المبدأ الرابع: يجوز للوكالات الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات.

المبدأ الخامس: يجوز الحصول على البيانات من أجل الأغراض الإحصائية من أي مصدر كان، سواء كان ذلك من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو من السجلات الإدارية. كما ينبغي للوكالات الإحصائية حين تختار المصدر أن تضع في الاعتبار العناصر المتعلقة بالنوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين.

المبدأ السادس: يتعيّن إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بالأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلق ذلك بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها بالضرورة في الأغراض الإحصائية.

المبدأ السابع: تعلن على الملأ القوانين والإجراءات والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.

المبدأ الثامن: يعتبر التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان أمرًا ضروريًا من أجل تحقيق التناسق والفعالية في النظام الإحصائي.

المبدأ التاسع: يعزز قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية بانسجام النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية.

المبدأ العاشر: يسهم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان.

الملحق ٣:

تنسيق النظام الوطني للإحصاء في تونس

المبادئ الأساسيّة للنشاط الإحصائي في تونس

يُشير القانون رقم ٩٩-٣٢ المؤرخ في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ حول النظام الوطني للإحصاء إلى بعض المبادئ الأساسيّة والقواعد الأخلاقيّة التي ترعى النشاط الإحصائي الوطني مع مراعاة المبادئ والقواعد في ما يلي:

- ضمان عمليّة إنتاج معلومات إحصائيّة نوعيّة وذات مصداقيّة؛
- ضمان وصول جميع المستخدمين إلى المعلومات الإحصائيّة؛
- المحافظة على ثقة المستخدمين في الإحصاءات التي يتم إنتاجها ونشرها.

تقضي **مهمّة النظام الوطني للإحصاء** بتزويد الإدارات والمؤسسات والمنظمات والمؤسسات الإعلاميّة وهيئات البحث والرأي العام ببيانات إحصائيّة تُعنى بالمجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة وغيرها. ولا سيّما:

- جمع البيانات من الأسر والمؤسسات والإدارات وسائر الوحدات التي قد تكون خاضعةً لمسح إحصائي، ومعالجة هذه البيانات وتسجيلها؛
- نشر المعلومات الإحصائيّة وتعميمها على جميع المستخدمين في القطاعين العام والخاص وتطويرها عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة. يُطلب إلى المستخدمين في بعض الحالات المساهمة في كلفة التجميع والتوزيع؛
- الخروج بتحاليل أوليّة على صلةٍ بالحقول التنموية العديدة ذات الصلة بالاستناد إلى الإحصاءات المتاحة؛
- تنسيق نشاطات مختلف الهيكليّات والهيئات المعنيّة بالإحصاءات والتخطيط للنشاطات الإحصائيّة؛
- التعريف بالمفاهيم والمصطلحات والمعايير واعتماد المناهج الإحصائيّة المعتمدة حالياً على المستوى الوطني؛
- عقد مشاورات بين منتجي المعلومات الإحصائيّة ومستخدميها من أجل تلبية الحاجة إلى البيانات وضمان أن تكون الإحصاءات المطلوبة متاحةً؛
- توفير التدريب الأساسي وفي خلال العمل لطاقم العمل العامل في مجال الإحصاءات والترويج للبحوث ونشر ثقافة الإحصاءات.

يتألف **النظام الوطني التونسي للإحصاء** من هيكليّات وأركان مسؤولة عن تجميع الإحصاءات الرسميّة ومعالجتها وتخزينها وتحليلها ونشرها وعن تنسيق النشاط الإحصائي:

- المجلس الوطني للإحصاء
- المعهد الوطني للإحصاء
- غيرها من الهيكليّات العامة المعنيّة بالإحصاءات
- معاهد التدريب على الإحصاءات

تتمتع هذه الهيكليّات باستقلاليّة علميّة وهي تتولّى عملها بما يتماشى مع المفاهيم والقواعد المنهجيّة والتقنيّات المتعارف عليها في هذا المجال. وباستطاعة الهيكليّات والأركان الخاصة أن تعمل على تجميع واستخدام المعلومات الإحصائيّة غير المتاحة وإنّما

الضرورية لإجراء التحاليل والدراسات التي تجريها كجزءٍ من عملها ويُمكنها أيضاً إحاطة المجلس الوطني للإحصاء علماً بالنشاطات ذات الصلة.

تأسس المجلس الوطني للإحصاء بموجب القانون رقم ٩٩-٣٢ المؤرخ في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ والمتصل بالنظام الوطني للإحصاء. يُشكِّل المجلس الكيان الأبرز في نظام الإحصاءات الوطنيّة. وهو يرمي إلى إسداء النصح والتنسيق والتشاور والمتابعة والتقييم. وهو يُنشِّط النظام الذي ينصّ عليه القانون من خلال إعداد برنامج تطوير النشاطات الإحصائيّة وتعزيز التشاور بين مستخدمي المعلومات الإحصائيّة ومنتجيها مما من شأنه أن يستمر في تحسين النظام. وعليه، يتولّى المجلس:

- اقتراح التوجهات العامة للنشاطات الإحصائيّة الوطنيّة ناهيك عن الأولويّات والصكوك ذات الصلة والمرتبطة بتنسيق نشاطات النظام الوطني للإحصاء؛
- الحرص على الامتثال لقواعد المهنة الأخلاقيّة والمبادئ الأساسيّة للنشاط الإحصائي؛
- إعطاء الرأي في ما يتعلّق بسياسة تطوير المعلومات والتدابير التي من شأنها أن توجِّه النشاطات الإحصائيّة وتروِّج لها؛
- الحرص على أن يتم تنسيق العمل الإحصائي واقتراح أدوات لضرورات التنسيق الإحصائي؛
- تولّي مسؤوليّة مراقبة البرامج الإحصائيّة الخاصة بالهيكليّات والكيانات الإحصائيّة العامة بهدف اقتراح برنامج وطني للإحصاء يُغطّي فترة خطّة التنمية؛
- ضمان التشاور الضروري بين منتجي المعلومات الإحصائيّة ومستخدميها؛
- التشاور بشأن مسودة النصوص والقواعد القانونيّة والأنظمة المتصلة بالإحصاءات.

تركيبة المجلس الوطني للإحصاء

يتألّف المجلس الوطني للإحصاء من رئيس ونائب رئيس و٢٨ عضو موزعين على الشكل التالي:

- أربعة عشر عضواً بحكم المنصب: مسؤولون عن الإحصاءات والدراسات والتخطيط في الوزارات الأساسيّة والمؤسسات العامة؛

عشرة أعضاء معيّنين يُمثّلون أبرز المستخدمين وهم مختارون من المجتمع المدني والقطاع الخاص وهم: للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية UTICA، والاتحاد العام التونسي للشغل UGTT، والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري UTAP، والاتحاد الوطني للمرأة التونسيّة UNFT، ومنظمة حقوق المستهلك وجمعيّة المهندسين واتحاد أصحاب العمل لشؤون البحث ودوائر الاستشاريّة؛

- أربعة أعضاء بحكم الصفة التمثيليّة يُمثلّون الجامعة وقطاع البحث والتجربة في ميدان الإحصاءات وتحليل البيانات والدراسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

يتم تعيين رئيس المجلس الوطني للإحصاء ونائب الرئيس والأعضاء بموجب مرسوم لولاية مدّتها أربع سنوات قابلة للتجديد مرّة واحدة. يجوز لرئيس المجلس الوطني للإحصاء أن يدعو عند الحاجة إلى مختلف جلسات المجلس الأشخاص المناسبين لالتماس رأيهم. يعمل مدير عام المعهد الوطني للإحصاء كأمين عام دائم للمجلس الوطني للإحصاء.

لمزيدٍ من المعلومات: http://www.tunisie-statistiques.tn

المصدر: المجلس الوطني للإحصاء في تونس

الملحق ٤:
الأردن: الاستبيان الالكتروني حول رضا المستخدم

دائرة الإحصاءات العامة

استمارة رضا متلقي خدمات الإحصاءات العامة

البيانات التعريفية

الاسم/ الجهة (إجباري):
رقم الهاتف(اختياري):
البريد الإلكتروني(اختياري):
أين تعمل:

- قطاع حكومي
- قطاع خاص
- أفراد
- هيئات دولية ودبلوماسية
- أخرى

ما هو مجال اهتمامك من البيانات الإحصائية:

☐ السكان و الإحصاءات الاجتماعية ☐ الاقتصاد ☐ الزراعة ☐ أخرى

في المستقبل كيف تفضل الحصول على المعلومات التي ترغب دائرة الإحصاءات تزويدك بها:

☐ الهاتف ☐ الفاكس ☐ البريد الالكتروني ☐ البريد العادي ☐ شخصي

ما هو نوع الخدمات الإحصائية المهمة لك (يمكنك اختيار اكثر من خدمة) :

- ☐ نسخة عن المنشورات الإحصائية
- ☐ المراجعة في مكتبة الجهاز المركزي
- ☐ القيام بمسوح ميدانية مخصصة
- ☐ البيانات الخام
- ☐ مساعدة فنية
- ☐ تصميم أو اختيار العينة
- ☐ معلومات جغرافية
- ☐ خدمات أخرى

والآن أرجو منك بيان مدى رضاك عن المعلومات والخدمات المقدمة لك من دائرة الإحصاءات العامة.

١- البيانات الخام والمؤشرات التي تنتجها الدائرة على درجة عالية من الدقة. --------
٢- النشرات والتقارير التي تصدرها الدائرة شاملة وتلبي حاجة متلقي الخدمة. --------
٣- التحديث والتطوير المستمر للمؤشرات والبيانات التي تنتجها الدائرة يعتبر جيدا. --------
٤- توفر الدائرة البيانات الخام والمؤشرات بأشكال مختلفة مما يسهل على متلقي الخدمة إعادة استخدامها مثل : PDF files, Excel --------
٥- الموقع الإلكتروني للدائرة يتيح الحصول على المعلومة بسهولة وبسرعة. --------
٦- تستجيب الدائرة بفاعلية وبسرعة لشكاوي المراجعين واستفساراتهم. --------
٧- البطاقة التعريفية للموظفين واضحة ومقروءة وتسهل الوصول إلى موظف الخدمة المعني. --------
٨- الموظفون مقدمو الخدمة متواجدون في أماكن عملهم باستمرار. --------
٩- استجابة الموظف مقدم الخدمة لمتلقيها ودرجة تعاونه جيدة وتلبي جميع استفساراته. --------
١٠- مبنى الدائرة منظم بطريقة جيدة تضمن الراحة وسرعة الوصول لموقع الخدمة بداخله. --------
١١- موقع الدائرة الجغرافي مناسب لمتلقي الخدمة ويسهل الوصول إليه. --------
١٢- تعبئة هذه الاستمارة كانت سهلة . --------

تقييمك للخدمات المقدمة من قبل الدائرة بشكل عام: --------

ملاحظات أخرى:

الرجاء كتابة أي ملاحظات لم ترد في الاستبيان أو أي اقتراحات تجدها مناسبة لتحسين أداء الدائرة بشكل أفضل.

الملحق ٥:

صلة الدليل بالمواد الأخرى المتصلة بالإحصاءات الرسميّة

كثيرة هي المبادئ والكتيّبات المتصلة بالإحصاءات الرسميّة. يرمي هذا الدليل إلى تتمة المصادر الأخيرة لا بل يسترشد بها في بعض الأحيان في سياق النصّ. تتضمن هذه المصادر ما يلي:

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة وهي كناية عن ١٠ مبادئ تُحدد أهميّة الإحصاءات الرسميّة ودورها. وهي تُحدد أهميّة الإحصاءات الرسميّة وتسعى إلى تفسير دواعي مقاربة الإحصاءات الرسميّة على أنّها تستوفي بعض المعايير العامة. استحدثت هذه المبادئ من أجل «مساعدة رؤساء مكاتب الإحصاء الوطنيّة على الدفاع عن موقع معاهدهم». ترد المبادئ في الملحق رقم ٢ من هذا الكتيّب.

(UN 2012, http://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/fundprinciples.aspx)

The United Nation's official statistics: Principles and Practices, Organization and Management: وهي الصفحة الالكترونيّة الخاصة بالإحصاءات الرسميّة الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تُعنى بالمبادئ والممارسات والتنظيم والإدارة. تتضمن الصفحة مجموعة مواد ضروريّة لممارسات الإحصاءات الرسميّة. يتضمن الموقع قاعدة بيانات الممارسات الحميدة ويتضمن مواد مرجعيّة تغطي تجربة الدول في تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الخاصة بالأمم المتحدة ناهيك عن كتيّب بتنظيم الإحصاءات والذي يُعالج العديد من نواحي إدارة نظام إحصائي وطني بما في ذلك تجميع البيانات وسياسات المجيبين ودليل نشر البيانات.

(UN 2012, http://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/default.htm)

مدوّنة الممارسات الإحصائيّة الأوروبية والتي تضع معايير إعداد الإحصاءات الأوروبيّة وإنتاجها ونشرها. تُبنى المدوّنة على نظام أوروبي إحصائي مشترك يُحدد نوعيّة الإحصاءات ويشمل البيئة المؤسسيّة وعمليّات إنتاج الإحصاءات ومخرجات النظام الإحصائي الأوروبي الرسمي. تضع المدوّنة ١٥ مبدأ لإنتاج الإحصاءات الرسميّة الأوروبيّة ونشرها ناهيك عن البيئة المؤسسيّة التي تعمل السلطات الإحصائيّة الوطنيّة والمجتمعيّة في ضمنها. توفّر مجموعة من المؤشرات حول الممارسات الحميدة الخاصة بكلّ من المبادئ الخمس عشرة إطاراً مرجعيّاً لمراجعة تطبيق المدوّنة.

(EU2012, http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/quality/code_of_practice)

إطار تقييم جودة البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي (DQAF) يتضمن أبعاداً خمسة حول نوعيّة البيانات وهي: ضمانات النزاهة والسلامة المنهجيّة والدقة والموثوقيّة وإمكانيّة منح الخدمات والوصول إليها. يغطي إطار العمل الذي يُستخدم لتقييم جودة بيانات الدولة كلاً من البيئة المؤسسيّة والعمليّات الإحصائيّة وخصائص المنتجات الإحصائيّة.

(IMF 2012, http://dsbb.imf.org/pages/dqrs/dqaf.aspx)

PARIS 21 Guidelines on preparing National Strategies for the Development of Statistics **دليل تصميم إستراتيجيّة وطنيّة لتطوير الإحصاءات – باريس ٢١** يولي الدليل أهميّة خاصة لاستشارة المستخدمين وسير العمل. كما تم إعداد كتيّب حول عرض الإحصاءات الصديقة للمستخدم.

(PARIS 21, 2012 www.paris21.org)

إعلان عمّان حول الإحصاءات – المنتدى الخامس حول بناء القدرات الإحصائيّة للدول العربيّة والذي يورد أهميّة تلبية حاجات مستخدمي البيانات وزيادة ثقة المستخدمين لا سيّما منهم وسائل الإعلام في الإحصاءات الرسميّة وتعزيز الشفافية على جميع مستويات العمليّة الإحصائيّة ومساعدة واضعي الخطط ومتخذي القرارات على استخدام البيانات الإحصائيّة من خلال ردم الهوّة بينهم وبين المعاهد الوطنيّة للإحصاء. يُشجّع البيان المعاهد الوطنيّة للإحصاء على بناء علاقات مع وسائل الإعلام حيث تُشكّل الأخيرة الجهة الأبرز في تزويد الرأي العام بالمعلومات. كما يُعالج البيان السبل إلى تعزيز الثقافة الإحصائيّة.

(Fifth Arab Forum on Statistical Capacity Building for Arab Countries، عمّان، تموز/يوليو 2011)

الملحق ٦:

البيان الصحفي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: اليوم العالمي للمرأة ٢٠١٢

(بيان صحفي صادر في شهر آذار/مارس ٢٠١٢)

يوم المرأة العالمي، 2012

حوالي نصف السكان من النساء

بلغ عدد السكان المقدر في نهاية عام 2011 حوالي 4.2 مليون فرد؛ 2.2 مليون ذكر 50.8% مقابل 2.0 مليون أنثى 49.2%، فيما وصلت نسبة الجنس 103.2.

أكثر من نصف النساء 15 سنة فأكثر متزوجات

هناك حوالي 6 نساء من كل 10 نساء في العمر 15 سنة فأكثر متزوجات عام 2011، بالمقابل هناك 3 نساء من كل 10 نساء لم يتزوجن أبدا، وبلغت نسبة الأرامل حوالي 6%، ونسبة المطلقات 1.3%، فيما كانت نسبة اللواتي عقدن قرانهن لأول مرة 1.8% و0.2% منفصلات.

انحسار في معدلات الأمية للمرأة

معدلات الأمية للإناث ثلاثة أضعاف ونصف مع معدلات الأمية لدى الذكور حيث بلغت عند الذكور 2.1% مقابل 7.4% للإناث في العام 2011، في حين بلغت نسبة الأمية للإناث 15.3% في العام 2001. من جهة أخرى فقد بلغت نسبة النساء الحاصلات على دبلوم متوسط فأعلى حوالي 17% في العام 2011.

معدلات معرفة القراءة والكتابة بين النساء والرجال 15 سنة فأكثر، 2001- 2011

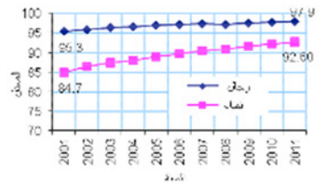

محدودية مشاركة المرأة في القوى العاملة

على الرغم من ارتفاع نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة خلال السنوات العشر الماضية، إلا أن هذه النسبة ما زالت متدنية، حيث بلغت 16.6% من مجمل الإناث في سن العمل في العام 2011 مقابل 10.3% في العام 2001.

وما زالت مشاركة الرجال تزيد بأكثر من 4 أضعاف مشاركة النساء والفجوة مازالت ثابتة تقريبا خلال هذه الفترة، مع وجود فجوة في معدلات الأجرة اليومية بين النساء والرجال حيث يشكل معدل الأجرة اليومية للنساء ما نسبته 84% من معدل الأجرة اليومية للرجال عام 2011.

المشاركة في القوى العاملة للنساء والرجال 15 سنة فأكثر، 2001- 2011

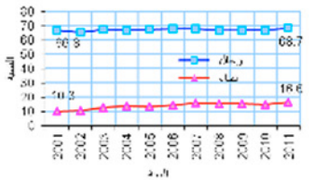

معدلات بطالة عالية بين النساء

على الرغم من أن مشاركة المرأة في العمل يعتبر متطلباً تنموياً هاماً في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، إلا أن معدلات البطالة لا زالت مرتفعة بين النساء، حيث وصلت 28.4% عام 2011 في حين كانت 13.8% عام 2001. الجدير بالذكر أن معدلات البطالة بين النساء كانت الأعلى بين النساء الحاصلات على 13 سنة دراسية فأعلى؛ 38.8% في عام 2011.

معدل البطالة بين النساء والرجال 15 سنة فأكثر، 2001 - 2011

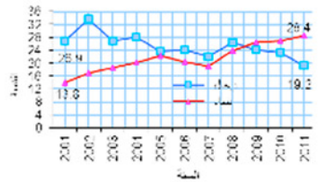

معدلات الفقر أعلى بين الأسر التي ترأسها إناث

حوالي 15% من الأسر التي ترأسها إناث تعاني من الفقر الشديد في الأراضي الفلسطينية؛ 20.6% في قطاع غزة مقارنة بـ 12.5% في الضفة الغربية. كما تجدر الإشارة أن الأسر الفقيرة في قطاع غزة هي الأكثر فقراً مقارنة بالضفة الغربية، حيث بلغت نسبة شدة الفقر 3.2% في قطاع غزة مقابل 2.2% في الضفة الغربية.

نسبة الفقر الشديد حسب جنس رب الأسرة والمنطقة، 2010

جنس رب الأسرة	الضفة الغربية	قطاع غزة
ذكور	8.6	23.2
إناث	12.5	20.6

تعدد مصادر العنف ضد النساء

37.0% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل أزواجهن عام 2011، وبلغت أعلى نسبة عنف موجه من الأزواج ضد زوجاتهم في محافظة أريحا والأغوار في الضفة الغربية؛ 47.3%، وأدناها في محافظة رام الله والبيرة؛ 14.2%، أما في قطاع غزة فقد بلغت أعلى نسبة عنف في محافظة غزة؛ 58.1%، وأدناها في محافظة رفح 23.1%.

من جهة أخرى هناك حوالي 5% من النساء تعرضن للعنف النفسي في الشارع و1.3% تعرضن لتحرشات جنسية و0.6% تعرضن لعنف جسدي في نفس المكان، بالمقابل فإن 4.0% من النساء تعرضن لعنف نفسي من قبل مقدمي الخدمات في أماكن تقديم الخدمات العامة.

النساء يعانين من أمراض مزمنة أكثر من الرجال

20.1% من النساء في العمر 18 سنة فأكثر يعانين من مرض مزمن واحد على الأقل مقابل 16.2% بين الرجال في نفس الفئة العمرية، ولعل النساء في الضفة الغربية يعانين من هذه الأمراض بشكل أكبر من نساء قطاع غزة؛ 21.5% مقابل 17.6% على التوالي، ومن الواضح أن أمراض ضغط الدم والسكري وأمراض المفاصل هي الأكثر انتشاراً بين النساء.

نسبة النساء والرجال 18 سنة فأكثر المصابين ببعض الأمراض المزمنة، 2010

المرض	الجنس	
	ذكور	إناث
ضغط دم	5.7	9.8
سكري	5.3	6.6
قرحة	1.8	1.6
أمراض قلب	2.7	2.4
سرطان	0.2	0.4
أمراض المفاصل	3.2	5.8

المرأة الفلسطينية في الحياة العامة

13.2% من أعضاء المجلس التشريعي في عام 2010 نساء. وتزيد نسبة النساء في المجلس التشريعي في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية؛ 14.9% و12.1% على التوالي. 11.3% من القضاة نساء، وتتقارب نسبة القاضيات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث بلغت تقريباً 12% في الضفة الغربية وحوالي 10% في قطاع غزة. من جهة أخرى فإن 10% من رؤساء التحرير في الأراضي الفلسطينية هن من النساء مقابل 90% رجال.

لمزيد من التفاصيل يرجى الاتصال
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
رام الله -فلسطين
هاتف: 02-2982700 (970/972)
فاكس: 02- 2982710 (970/972)
خط مجاني: 1800300300
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الملحق ٧:

اللائحة الرسميّة بالأهداف الإنمائيّة للألفيّة – سارية منذ تاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

الأهداف الإنمائيّة للألفيّة	
الأهداف (من إعلان الألفيّة)	**مؤشرات رصد التقدم**
الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع	
الغاية ١ - ألف: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥	١.١ نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)[٢٣] ١.٢ نسبة فجوة الفقر ١.٣ حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني
الغاية ١ - باء: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب	١.٤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل ١.٥ نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان ١.٦ نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية) ١.٧ نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين
الغاية ١ - جيم: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥	١.٨ عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ١.٩ نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية
الهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	
الغاية ٢ - ألف: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام ٢٠١٥	٢.١ صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي ٢.٢ نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي ٢.٣ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة
الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
الغاية ٣ - ألف: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥	٣.١ نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ٣.٢ حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي ٣.٣ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية
الهدف ٤: تقليل وفيات الأطفال	
الغاية ٤ - ألف: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥	٤.١ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٤.٢ معدل وفيات الرضع ٤.٣ نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة

[٢٣] من أجل رصد اتجاهات الدولة إلى الفقر، يتعيّن استخدام المؤشرات المبنيّة على خطوط الفقر الوطنيّة حين تكون متوفرة.

الهدف ٥: تحسين الصحة النفاسية	
الغاية ٥ - ألف: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥	٥.١ معدل الوفيات النفاسية ٥.٢ نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة
الغاية ٥ - باء: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥	٥.٣ معدل استخدام وسائل منع الحمل ٥.٤ معدل الولادات لدى المراهقات ٥.٥ الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأقل) ٥.٦ الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة
الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	
الغاية ٦ - ألف: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ	٦.١ معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة ٦.٢ استخدام الرفالات أثناء آخر عملية اتصال جنسي محفوفة بالمخاطر ٦.٣ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة ويمتلكون معارف دقيقة شاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٦.٤ نسبة اليتامى الذين يرتادون المدارس إلى غير اليتامى ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و١٤ سنة
الغاية ٦ - باء: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠ لجميع من يحتاجونه	٦.٥ نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية
الغاية ٦ - جيم: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ	٦.٦ معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالملاريا ٦.٧ نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات ٦.٨ نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بحمى ويعالجون بالأدوية المناسبة المضادة للملاريا ٦.٩ معدلات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات المرتبطة به ٦.١٠ نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج قصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر
الهدف ٧: كفالة الاستدامة البيئية	
الغاية ٧ - ألف: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية الغاية ٧ - باء: الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠	٧.١ نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات ٧.٢ مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) ٧.٣ استهلاك المواد المستنفدة للأوزون ٧.٤ نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة ٧.٥ نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة ٧.٦ نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية ٧.٧ نسبة الأجناس المهددة بالانقراض
الغاية ٧ - جيم: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥	٧.٨ نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة ٧.٩ نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة
الغاية ٧ - دال: تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة	٧.١٠ نسبة سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة[٢٤]

[٢٤] يتم قياس عدد الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من خلال احتساب عدد السكان الحضريين المقيمين في أسر والذين يعانون ظرفاً مما يلي: أ) النقص في الوصول إلى إمدادات المياه المطوّرة؛ ب) عدم الوصول إلى الصرف الصحي المطوّر؛ ج) الاكتظاظ نتيجة إقامة ثلاثة أشخاص أو أكثر في غرفةٍ واحدة؛ و د) المساكن مصنوعة من مواد غير مستدامة.

الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	
الغاية ٨ - ألف: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز: يشمل التزاماً بالحكم الرشيد والتنمية وتخفيف وطأة الفقر - على الصعيدين الوطني والدولي الغاية ٨ - باء: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً: وهي تشمل: دخول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية وبدون الخضوع للحصص؛ وبرنامجاً معززاً لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان التي أعلنت التزامها الحد من الفقر الغاية ٨ - جيم: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية: (عن طريق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة) الغاية ٨ - دال: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل	يجري رصد بعض المؤشرات المبينة أدناه بصورة مستقلة بالنسبة لأقل البلدان نمواً وأفريقيا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية **المساعدة الإنمائية الرسمية** ٨.١ صافي ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وما يقدم منها إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ٨.٢ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الكلية المخصصة حسب القطاع والمقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي) ٨.٣ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة المقدمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٨.٤ المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها في البلدان النامية غير الساحلية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي ٨.٥ المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها في الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي **الوصول إلى الأسواق** ٨.٦ نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو المعفاة من الرسوم الجمركية (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً ٨.٧ متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات الواردة من البلدان النامية ٨.٨ تقديرات الدعم الزراعي المقدم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي ٨.٩ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية **القدرة على تحمل الديون** ٨.١٠ مجموع عدد البلدان التي وصلت إلى مرحلة اتخاذ القرار لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والعدد(التراكمي) للبلدان التي وصلت إلى نقطة إنجاز المبادرة المتعلقة بتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ٨.١١ مقدار عبء الديون الذي التُزم بتخفيفه في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين ٨.١٢ تكاليف خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات
الغاية ٨ - هاء: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية	٨.١٣ نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة
الغاية ٨ - واو: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٨.١٤ الخطوط الهاتفية لكل ١٠٠ نسمة ٨.١٥ المشتركون في شبكات الهاتف الخلوي لكل ١٠٠ نسمة ٨.١٦ مستخدمو الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة

ملاحظات

Adetef – Medstat III
Paris, August 2013
ISBN 978-2-37009-001-0

دعم الحوار بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها
مع التركيز بشكلٍ خاص على الإحصاءات الاجتماعيّة في دول جنوب وشرق المتوسِّط

يجب تعزيز التنسيق بين البرامج الإحصائيّة على المستويين الدولي والدُولي كما يجب تحسين التشاور بين منتجي الإحصاءات ومستخدميها على جميع المستويات باستخدام المؤسسات والشراكات والمنتديات القائمة حين يكون ذلك ممكناً (إعلان داكار حول تنمية الإحصاءات، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩).

يُسجِّل اعترافٌ متنامٍ بضرورة تحسين العلاقة بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها كما يجب اقتراح تعريف عام لتشخيص المستخدمين. ويعكس هذا الأمر جزئياً القناعة بأنّ المخرجات الإحصائيّة لا تولِّد لوحدها قرارات جيّدة بل يجب أن يتم استخدامها بشكلٍ جيّدٍ بحيث تصبح محصِّلات بكلّ ما للكلمة من معنى. وتُعتبر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا سيّما من خلال المنتديات العالميّة حول الإحصاءات والمعرفة والسياسة World Forums on Statistics, Knowledge, Policy من بين المؤسسات التي اعترفت بأهميّة هذا الموضوع. ويُشكِّل هذا الأمر بدوره اعترافاً بدور الأنظمة الوطنيّة للإحصاء المتطور والذي ينتقل من أمرٍ يُنظر إليه على أنّه أداة للحكومة إلى أمرٍ يخدم جميع المواطنين.

تُشكِّل الإحصاءات عصب الديمقراطيّة لأنّ يجب أن المواطنين النيّرين يعوِّلوا على شواهد متينة ومحايدة يُقيّمون بها أداء الحكومة. ولكن كيف يُمكن التحاور مع الرأي العام بشأن هذه المواضيع؟

وفي محاولةٍ للرد على هذا السؤال، بادر برنامج ميدستات III - المموّل من الاتحاد الأوروبي - إلى تنظيم ورشة عمل في باريس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ضمّت علماء إحصائيين ومستخدمي الإحصاءات الاجتماعيّة من دول منطقة جنوب وشرق المتوسِّط. وأوصت هذه الورشة العمل إلى إعداد هذا الدليل بهدف توفير أدوات ترعى الحوار بين أصحاب المصلحة في النظام الإحصائي الوطني.

يُعالج هذا الدليل المواضيع المتصلة بالحوار بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها من منظور متوسطي مع التركيز بشكلٍ خاص على الإحصاءات الاجتماعيّة. يُحاول هذا الدليل الرد على الأسئلة التالية: لماذا يتم تنظيم هذا الحوار، وكيف، ومتى وممن ولمن؟

Adetef - Medstat III
120, rue de Bercy, 75572 Paris – France
Tel: +33 (0)1 53 18 36 64 / 37 07 / 37 85
Fax: +33 (0)1 53 18 38 59
info@medstat3.eu

تقوم أديتف بتنفيذ هذا البرنامج بشراكة مع دائرة الإحصاءات العامة (الأردن)، مديرية الإحصاء/المندوبية السامية للتخطيط (المغرب)، المعهد الوطني للإحصاء (اسبانيا)، المعهد الوطني للإحصاء (البرتغال)، المعهد الوطني للإحصاء (فرنسا)، معهد الإحصاء (ايطاليا)، معهد الإحصاء (هنغاريا)، المكتب الوطني للإحصاء (المملكة المتحدة)، الإحصاء الليتواني، معهد اكون القطاع العام (المانيا)، أنفنت (ألمانيا)، وسوجيتي (لوكسمبورج).